

## الباب الثالث

### الإصلاح التربوي في الدول المعاصرة



## الفصل العاشر

### الإصلاح التربوي في

#### الولايات المتحدة الأمريكية

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تقف الآن بدون منافس كعملاق القرن العشرين وربما ما بعده لا يتعدى عمرها قرنين من الزمان . وخلال تاريخها الحديث القصير كانت المدارس أداة لتدعيم الوضع الاجتماعي القائم أكثر من كونها أداة للتغيير . وقد كانت موجة الإصلاح التربوي الأمريكي في بدايتها متأثرة بالاقتباس من النظم التربوية الأوروبية . ومن أمثلة ذلك فكرة المدرسة العامة الأمريكية التي واجهت بعض المعارضة في بداية عهدها . ويقول راست إن فكرة المدرسة العامة الأمريكية لم تحظ بالقبول إلا بعد إقناع المربين بأنها لن تهدر النظام الاجتماعي القائم بل ستدعمه (Rust : 1968) . وهكذا استفادت أمريكا من تجربة الدول الأوروبية وتغادات وجود ثنائية في النظام التعليمي بها . ولذلك قام النظام التعليمي الأمريكي على الأساس الموحد الشامل لكل الأطفال الأمريكيين وإن وجد تباين في المستوى بين تعليم البيض وتعليم السود كمظهر من مظاهر المشكلة الكبرى وهي " مشكلة الزواج في أمريكا " . ولذلك فإن استراتيجية الإصلاح التربوي في أمريكا على عكس مثيلتها في أوروبا نادرا ما عمدت إلى إحداث تغييرات جوهرية رئيسية في المؤسسات أو البنية الاجتماعية باستثناء الإصلاحات المرتبطة بالمشكلات العنصرية أو العرقية . ويجب أن نشير إلى أن من أهم القرارات الإصلاحية التربوية في السنوات الأخيرة كانت قرارات المحكمة الفيدرالية المتعلقة بحق أبناء الأمريكيين السود في الالتحاق بالمدارس المخصصة تقليديا للبيض .

#### الإصلاح والفصل العنصري :

كان من أهم خطوات الإصلاح التربوي في السنوات الماضية في أمريكا القضاء على سياسة الفصل العنصري في المدارس التي كانت سائدة والتي كان يخصص على أساسها مدارس للبيض وأخرى للسود حيث يتركزون في الولايات الجنوبية . وقد حدث هذا الإصلاح كجزء من الاتجاه العام نحو إلغاء التمايز العنصري في أمريكا . وقد استطاعت الأقليات العنصرية في أمريكا أن تحقق كثيرا من المكاسب التربوية التي تمثلت في حق الدخول في مدارس كانت محظورة عليهم ومحسنة نوعية المدارس التي يتعلمون فيها . بل إن التعليم نظر إليه من جانب الساسة الأمريكيين على أنه الوسيلة الفعالة لتحسين أحوال الأقليات الفقيرة وللقضاء على الفقر والمرض في مجتمعاتهم المحلية .

إن كتاب المرابي الأمريكي "كوزول" Kozol يحمل عنوانا مثيرا يبعث في النفس الأسى والحزن هو: موت في سن مبكرة: تدمير قلوب وعقول الأطفال الزوج في مدارس بوسطن ( الأمريكية) للتعليم العام : Death At An Early Age : The Destruction of the Hearts and Minds of Negro Children in the Boston Public Schools.

لقد عول " كوزول " في هذا الكتاب على خبرته كمعلم في إحدى مدارس بوسطن . وفيه يشرح التسلطية واللاعقلانية الشريرة للمعلمين والمديرين من الطبقة الوسطى التطلعية الذين يسعون إلى فرض قيمهم المهزوزة على أطفال لا حول لهم ولا قوة . والكتاب يعطي صورة حزينة عن تعليم الأطفال الزوج في أمريكا . وقد أشرنا إلى أن كتاباته تعتبر من الكتابات المؤثرة على دفع حركة المدارس الحرة في أمريكا .

لقد كان قرار المحكمة الفيدرالية العليا في أمريكا عام ١٩٥٤ بأن المدارس المنفصلة Segregated ليست متكافئة Not Equal في ظل الدستور . وكان ذلك دافعا إلى التغيير في سياسة الفصل العنصري بين مدارس البيض ومدارس السود . وكان هذا التغيير بطيئا ويواجه بالعنف أحيانا والمقاومة من جانب البيض لدرجة أن بعد مرور ١٥ سنة من بداية هذا التغيير كان ثلثا الطلاب الزوج لا يزالون في مدارس ابتدائية وثانوية عامة غالبيتها ( ٩٠٪ - ١٠٠٪ ) من الزوج . وهذه المدارس هي عادة متدنية المستوى بالنسبة للمدارس التي تضم طلابا معظمهم من البيض ( Kerr : P. 304 ) .

يقول " ميلر " إن قرارات المحكمة الفيدرالية العليا بشأن إلغاء الفصل العنصري في المدارس وعدم تخصيص مدارس منفصلة لكل من البيض والسود كانت أشبه بموجات من الصدمات للمدارس . واستحدثت برامج للموهوبين وأخرى للمحرومين ثقافيا . وصدر قانون المساعدات الفيدرالية عام ١٩٥٦ كسابقة فريدة من نوعها لم تحدث من قبل . وخصصت مساعدات مالية كبيرة لمختلف البرامج مثل التعليم المهني والبرامج التربوية لما قبل المدرسة ، والتدريس عن طريق الفريق ، والمدارس غير المتدرجة وتعليم اللغة الأجنبية في المدرسة الابتدائية والتعديلات الجوهرية في المناهج في مواد العلوم والرياضيات والعلوم البيولوجية والاجتماعية والتليفزيون التعليمي والتعليم المبرمج وآلات التدريس ( Miller . PP . 1-2 ) .

ومن المشروعات الحكومية التي رصدت لها الحكومة الأمريكية ملايين الدولارات لتطوير إصلاحات التعليم على المستوى القومي في المدارس ذات الدخل المنخفض من خلال برنامج تجديدي لإعداد المعلمين ما يسمى ببرنامج " فيلق أو جيش المعلمين " - The Teacher Corps . وقد مهد هذا البرنامج الطريق إلى التدريس أمام خريجي

الآداب والعلوم وأفراد من الجماعات الأقلية الذين لم يكن في نيتهم الاشتغال بالتدريس . ونظراً لأن هذا البرنامج كان موجهاً للقضاء على المشكلات الاجتماعية المعقدة على النطاق القومي فإنه عمل على تجنيد تحالف من المنظمات يسهم كل منها بتقديم المصادر والمهارات اللازمة لتحسين التدريس في مدارس أصحاب الدخل المنخفض . وقد استهدف البرنامج تدريب المعلمين للمدارس الفقيرة وإدخال بعض التجديدات على هذه المدارس . ويعتبر تدريب المعلمين في هذا البرنامج أشبه ما يكون بتدريب معلم الضرورة ولم يكن من مستوى إعداد المعلم العادي .

وهكذا كان الإصلاح التربوي في أمريكا جزءاً من الإصلاح الاجتماعي . ويقول أحد الباحثين في هذا الصدد " لقد كون الساسة خلال الستينات تحالفاً لم يسبق له مثيل مع العلماء الاجتماعيين لتحويل النظريات الأكاديمية إلى برنامج طموح للإصلاح الاجتماعي يهدف إلى القضاء على مشكلات الفقر والجريمة وعدم المساواة في الفرص الاجتماعية " ( Corwin , P . 354 ) .

إن المصلحين السياسيين في أمريكا ينظرون إلى الواجب الملحق على عاتقهم بأنه يمثل مشكلة تربوية . ويرون أن الأقليات العرقية استطاعت أن تتغلب على صعوباتها ومشكلاتها بما حققت من مكاسب تعليمية وتربوية .

#### موجات الإصلاح التربوي :

لقد تعرضت المدارس الأمريكية العامة على امتداد تاريخها إلى موجات من الإصلاح ، وكانت هذه الموجات تتأرجح ما بين الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة والتدريب على المواطنة ، وبين الأهداف الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الامتياز والتفوق والتدريب المهني . فبينما تركزت جهود الإصلاح في الستينات والسبعينات على تحقيق العدالة والمساواة وإلغاء التمييز العنصري والطبقي في المدارس نجد أن الجهود في أوائل الثمانينات قد تركزت على تحقيق الامتياز والتفوق في المستوى التعليمي للطالب الأمريكي . وقد تشكلت عام ١٩٨٣ لجنة قومية لهذا الغرض تعرف باللجنة القومية للامتياز في التعليم : National Commission on Excellence in Education وتقريرها المشهور أمة في خطر . كما شكلت في نفس العام قوة عمل للتعليم من أجل النمو الاقتصادي : Task force on Education For Economic Growth(1983):Action For Excellence . والواقع أن دفعة قوية للإصلاح التربوي في أمريكا جاءت نتيجة الصدمة التي أصابتها من جراء إطلاق الاتحاد السوفيتي آنذاك لأول قمر صناعي عام ١٩٥٦ وما صاحب ذلك من إشتداد

المنافسة على السيادة الدولية . وقد جسد هذه الإصلاحات التربوية صدور قانون التعليم للأمن القومي (١٩٥٧) National Defens Education Act بعد عام واحد من إطلاق القمر الصناعي السوفيتي . وقد أثار هذا القانون الاهتمام بتعليم العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية لاسيما الروسية والعناية بالبحث العلمي . وكان التربويون الأمريكيون قد أقتنعوا الساسة الأمريكيين بأن النظام السوفيتي دكتاتوري تسلطي لايسمح بالابتكار والتقدم كما أشرنا . ومن هنا كانت الصدمة التي نيهت الأمريكيين إلى تخلف نظام تعليمهم . وقد أثبتت التجربة فيما بعد أن هذا التخلف لا يقتصر على المقارنة بالنظام السوفيتي وإنما بالمقارنة بنظم أخرى كثيرة . وقد أشار إلى ذلك تقرير أمة في خطر ( ١٩٨٣ ) - A Nation At Risk وأورد بعض مؤشرات الخطر في مجال التربية الأمريكية من أهمها :

١- أن المقارنات الدولية لتحصيل الطلاب في ١٩ اختباراً أكاديمياً لم يحصل الطلاب الأمريكيون فيها على أي مرتبة أولى أو ثانية . وكان ترتيبهم الأخير في سبعة منها .

٢- أن متوسط تحصيل الطلاب في المدرسة الثانوية حسب معظم الاختبارات الموضوعية هو الآن أقل عما كان عليه منذ ٢٦ عاماً مضت .

٣- أن ٨٠ ٪ من الطلاب في سن ١٧ لا يستطيعون كتابة مقالة جيدة .

٤- أن هناك تدنيا مطرداً منذ عام ١٩٦٩ في تحصيل العلوم عند الطلاب سن ١٧ .

٥- أن إنجلترا وغيرها من الدول الصناعية يقضي طلاب التعليم الثانوي عادة ٨ ساعات يومياً في المدرسة و ٢٢٠ يوماً في السنة أما في أمريكا فيقضي الطالب ست ساعات في المدرسة و ١٨٠ يوماً في السنة . أي أن زمن التمدرس أقل في أمريكا بالنسبة لغيرها من الدول الأوروبية . كما أشار التقرير إلى ضعف في محتوى المناهج ومستوى التعليم والمعلمين . وطالب بزيادة الإهتمام بالرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية ، وإطالة اليوم المدرسي .

وقد ترتب على هذا التقرير اتخاذ خطوات عملية للإصلاح التعليمي تجسدت في مروجتين رئيسيتين : الموجة الأولى بين عام ١٩٨٣ و ١٩٨٦ والثانية بين عام ١٩٨٦ و ١٩٩٠ .

الموجة الأولى للإصلاح (١٩٨٣-١٩٨٦):

وهي تمثل الدفعة الأولى للإصلاح التعليمي تحت تأثير تقرير " أمة في خطر " . وقد استندت هذه الموجة على تصور أن مشكلات الأمة الأمريكية في التعليم ترجع

بالدرجة الأولى إلى إنخفاض المستويات الأكاديمية للطلاب وتدني نوعية التدريس . واعتبر المعلم المسئول الأول عن ذلك وأشار إليه بأصبع الاتهام . وبين عام ١٩٨٣ و ١٩٨٥ أعدت تشريعات للإرتقاء بمستوى المعلم والتخلص من المعلمين غير الأكفاء واجتذاب المعلمين الممتازين وإعداد اختبارات للكفاءة المهنية للمعلمين حتى يمكن التخلص من العناصر الضعيفة وطردها والعمل على إيجاد بدائل لنظام التصديق على شهادات المعلمين .

وبحلول عام ١٩٨٨ كان هناك ٤٤ ولاية بها نظام امتحان الكفاءة المهنية للترخيص للمعلم بالعمل . وتشمل هذه الامتحانات المهارات الأساسية والمعرفة المهنية والإلمام بمادة التخصص . وقد أدى هذا النظام من الامتحانات للمعلمين الداخليين في المهنة إلى نتائج غير مقصودة منها وجود نقص شديد في المعلمين في بعض الولايات . مما أدى بدوره إلى التجاوز عن بعض شروط الترخيص للعمل بالمهنة بصورة مؤقتة . والنتيجة الثانية غير المقصودة لهذا النظام هو تناقص أعداد معلمي الأقليات العرقية . وقد أثار هذا النظام نزاعاً وخلافات كثيرة بين المعلمين والسلطات امتدت إلى ساحات القضاء في ولايات عدة على أساس أن هذه الامتحانات متحيزة وتنعدم صلتها بالوظيفة .

#### الموجة الثانية للإصلاح (١٩٨٦ - ١٩٩٠) :

وهي تتداخل مع الموجة الأولى . وإذا كانت الموجة الأولى قد نظرت إلى المعلم على أنه لب المشكلة في التعليم فإن الموجة الثانية نظرت إليه على أنه الحل للمشكلة . فقد بدأت الصيحات تنادي في هذه الفترة بضرورة إعطاء مزيد من القوة للمعلمين بتحسين مكائهم المهنية وإعطائهم مزيداً من الاستقلال والحرية والثقة بالنفس ومزيداً من التدريب والفرص للقيام بواجباتهم .

وقد شهدت هذه الفترة تحسناً ملحوظاً في مرتبات المعلمين . فقد ارتفع متوسط مرتب المعلم من ٧٤٢٣ دولاراً عام ١٩٦٧/١٩٦٨ إلى ٢٥٢٤٠ دولار عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ . ومع ذلك فهذا المرتب يمثل زيادة قليلة عن أجر السباك في نفس العام وهو ٢٣٥٠٠ دولار ، ويقل عن أجر ساعي البريد الذي وصل إلى ٢٦٢٣٢ دولاراً في نفس العام . وقد إرتفع مرتب المعلم في العام التالي ١٩٨٧/٨٦ إلى ٢٦٥٥١ دولاراً في العام . ومع ذلك تعتبر مرتبات المعلمين منخفضة نسبياً إلى المهن الأخرى . كما أن التضخم يقلل من قيمة الزيادة المتواضعة في مرتبات المعلمين . وعلى كل حال فقد كان تأثير الإصلاح واضحاً في الولايات المختلفة . فقد أظهر مسح

- أجرى عام ١٩٨٦ على مستوى الولايات المتحدة النتائج الآتية (Hanson:P.33) :
- ٤٥ - ولاية من الخمسين ولاية أمريكية رفعت متطلبات التخرج من المدرسة الثانوية .
  - ٤٢ - ولاية رفعت متطلبات دراسة الرياضيات .
  - ٣٤ - ولاية رفعت متطلبات دراسة العلوم .
  - ٢٦ - ولاية رفعت متطلبات دراسة المواد الاجتماعية .
  - ١٥ - ولاية عدلت سن الانتظام في الدراسة .
  - ٦ - ولايات زادت مدة السنة الدراسية .

#### أمريكا عام ٢٠٠٠ : استراتيجية للتعليم :

طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش مشروعه القومي في الثامن عشر من أبريل ١٩٩١ بعنوان أمريكا عام ٢٠٠٠ : استراتيجية للتعليم . وقد أثار هذا المشروع اهتماما على المستوى القومي والعالمي على السواء . ولفت أنظار العالم أجمع إلى أهمية التعليم كاستراتيجية قومية تحمل لواها أقوى دول العالم .

ومن باب أولى بالطبع أن يكون ذلك درس مستفاد للدول الأخرى لاسيما الدول النامية . والواقع أن نظام التعليم الإنجليزي أيضا يمر بثورة منذ صدور قانون الإصلاح التعليمي ١٩٨٨ . ومنذ ذلك الحين والتشريعات والتنظيمات تصدر تباعا لإصلاح التعليم الإنجليزي . وكذلك الحال في فرنسا فهي قمر الآن بفترة حاسمة من إعادة تنظيم تعليمها العام لاسيما مدارس الليسيه ( الثانوية ) . وهذا يعني أن الدول الكبرى المتقدمة تضع إصلاح تعليمها القومي وتطويره في مجال الأولوية الكبرى . وقد تضمن مشروع الرئيس الأمريكي كثيرا من اتجاهات الإصلاح التي نادى بها تقرير أمة في خطر والإصلاحات الفعلية التي أعقبت ذلك وقامت بها الولايات المختلفة .

اهداف المشروع القومي :

تضمن المشروع القومي ستة أهداف رئيسية للتعليم يرمي إلى تحقيقها وهي :

- ١- تنمية استعدادات الطفل الأمريكي في مرحلة التعليم الإجباري أي حتى سن السابعة عشرة .
- ٢- أن يواصل ٩٠٪ من التلاميذ المرحلة الثانوية ويكملونها حتى النهاية وهو هدف مماثل لما وضعته فرنسا لأبنائها عام ٢٠٠٠ .
- ٣- أن يكون انتقال الطالب من مرحلة لأخرى على أساس إجادته للمعلوم الأساسية وهي اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم والمواد الاجتماعية ، وبناء على أدائه في

امتحانات هذه المواد . كما يجب العمل على تنمية القدرة على التفكير عند الطالب ليتمكن القيام بالتعليم والعمل المنتج في ظل اقتصاد حديث . وهو هدف نجد صدى واسعا له في الإصلاحات الحديثة في نظام التعليم الانجليزي والفرنسي . وللوصول بالطلاب الأمريكيين إلى المستوى العالمي من الكفاءة تعقد امتحانات بصفة مستمرة. كما أن مرتب معلمي المواد الأساسية سيكون موضع تغيير حسب كفاءتهم التدريسية .

٤- أن يحتل الطالب الأمريكي المرتبة الأولى بين دول العالم في مادتي العلوم والرياضيات . ولعل هذا الهدف رد فعل للنتيجة المخزية التي كشفت عنها نتائج امتحان عقد للطلاب في ١٥ دولة . وجاء ترتيب الطالب الأمريكي الثاني عشر بين الطلاب .

٥- أن يكتسب كل أمريكي ألوان المعرفة والمهارات الضرورية للتنافس العلمي وممارسة الحقوق والواجبات . فالتعليم ليس لكسب العيش وإنما للحياة .

٦- أن تقوم كل مدرسة بتوفير البيئة المواتية للتعليم ، وأن تعمل على القضاء على ظاهرة العنف وتعاطي المخدرات ، " والسوم البيضاء " بين الطلبة . وهذه الظاهرة مصدر قلق شديد للسلطات التعليمية . لا في أمريكا فحسب وإنما في الدول المتقدمة الأخرى ومنها بريطانيا وفرنسا وغيرها .

#### البحث التربوي والمدرسة الابتكارية :

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة في العالم في البحث التربوي بلا منازع . وشهرة الرابطة الأمريكية للبحوث التربوية لاتخفى على أحد . وتنتشر في المجتمع الأمريكي مؤسسات للبحوث التربوية هي أشبه بخلية النحل . وتخصص الحكومة الفيدرالية أموالا هائلة للبحث التربوي إلى جانب غيرها من الهيئات والمؤسسات . وقد بلغ ما أنفقته أمريكا على البحث التربوي عام ١٩٦٥ على سبيل المثال ٩٨ بليون دولار . لكن يجب أيضا أن نشير إلى أن هذه البلايين التي تبدو ضخمة كانت تمثل ٢٢ . ٪ من الإتفاق العام على التعليم . كما ينبغي أن نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت شبكة من مراكز البحوث والتطوير تنفيذًا للبند الثالث من قانون التعليم الابتدائي والثانوي الصادر عام ١٩٦٥ . ورصد عام ١٩٦٧ مبلغ ١٧٥ بليون دولار للإتفاق منه على الأفكار الجديدة في التربية . وقد عرف هذا المشروع باسم " مشروعات زيادة الابتكارية في التربية : Projects to Advance Creativity in Education (PACE) وهو مشروع يتعدى حدود البحث التربوي لإستثارة قوى التجديد التربوي في المجتمع واستقطاب جهودها . ومادنا بصدد الكلام

عن العربية الابتكارية فإنه ينبغي أن نوضح معناها على لسان أحد أساتذة التربية الموموقين المعاصرين هو " جون نسبيت " John Nisbet. فهو يعرف المدرسة الابتكارية بمدى قدرها على تبني التجديدات التربوية وأقلمتها أو تكييفها وتوليدها أو رفضها ( Nisbet :P. 10 ). إن المدرسة الابتكارية هي المدرسة التي يتوفر لديها الرغبة في القدرة على التقويم الذاتي لقيمتها وبنيتها وعلاقتها واستراتيجياتها للعمل كما أنها إلى جانب ذلك تمتلك القدرة على استخدام المعلومات المتحصلة من هذا التقويم كأساس للتخطيط والتطبيق والتقويم من أجل إدخال التغييرات الهامة الضرورية . إن هذه المدرسة توصف عادة بأنها ابتكارية لأنها تعرف بأنها إذا فشلت في أخذ زمام المبادرة فإن من المحتمل أن يفرض عليها التغيير من الخارج .

#### معدل تبني التجديدات :

تشير الدراسات الخاصة بمعدل تبني المدارس الأمريكية للتجديدات إلى أن ١٧٪ من المدارس تبنت معامل اللغات بعد مرور خمس سنوات على تقديمها لأول مرة ، و ١٨٪ منها تبنت معينات التدريس في المدارس الثانوية بعد مرور ثماني سنوات ، و ١٢٪ منها تبنت التدريس عن طريق الفريق بعد مرور خمس سنوات ، و ٢٠٪ منها تبنت مقرر " الفيزياء الحديثة " بعد مرور أربع سنوات . وكانت الرياضيات الحديثة من أكثر التجديدات إنتشارا فقد تبناها ٨٨٪ من المدارس بعد مرور ست سنوات من تقديمها ( Corwin:P.319 ). ويشير " مورت " إلى أن ٥٠٪ من نظم المدارس الأمريكية قد تبنت رياض الأطفال بعد مرور ١٥ عاما على تقديمها وأن تعميمها كاملا قد تطلب خمسين عاما ( Mort, P.1953 ) .

ويمكننا أن نستخلص من استعراضنا للتجديدات التربوية في نظام التعليم الأمريكي أن تبني هذه التجديدات كان بين المد والجزر وأنه على الرغم من وجود تجديدات كثيرة كان هناك ببطء في انتشار التجديد وتبنيه . وأن من العوامل التي كانت تزيد من سرعة تبني التجديدات وانتشارها التشريعات الفيدرالية والمساعدات المالية القومية .

وقد ظلت الجامعات بعيدة عن المدارس ولم تلعب دوراً هاماً في تطويرها . يؤكد ذلك ما توصلت إليه مؤسسة فورد الأمريكية من تجربة برنامجها لتحسين المدارس الأمريكية إلى نتيجة مفادها أن الجامعات نادرا ما قامت بدور فعال في تحسين نوعية المدارس الابتدائية والثانوية . ويرجع ذلك إلى أن الكليات الأمريكية تفتقر إلى العلاقة الوطيدة مع المدارس . وعندما توجد هذه العلاقة الفعالة فإن الجامعات يمكن أن تكون قوة مؤثرة للتغيير . والواقع أن هناك ما يشير إلى دور جامعة هارفارد في تطوير

الرياضات الحديثة بالمدارس وهو ما سبق أن أشرنا إليه . إلا أن ذلك يمثل حالات قليلة.  
**نماذج من الإصلاح والتجديد :**

شهد التعليم الأمريكي كثيرا من تجارب الإصلاح والتجديد التي أشرنا إليها . منها ما يتعلق بالمناهج الدراسية والمقررات الدراسية المصغرة ومنها ما يتعلق بنظام المدرسة وتركيباتها كالبناء المدرسي المفتوح Open Space والفصول غير المتدرجة والتوزيع غير المتجانس للتلاميذ والتدريس الجماعي . ومنها ما يتعلق باليوم المدرسي وجدول الدراسة . ومنها ما يتعلق بالتجديدات في نظام السنة الدراسية منها نظام السنة الإربعية الإلزامية أو الإختيارية ونظام السنة الإحدى عشرية ومنها المفهوم السادسي أو الخماسي لتقسيمات السنة الدراسية بما يتناسب مع متطلبات واحتياجات مختلف التلاميذ . وسنركز في السطور التالية على بعض هذه النماذج .

#### ١- إصلاح المناهج :

تميزت حركة إصلاح المناهج في الولايات المتحدة الأمريكية في العقود الماضية بالنظرة الجديدة إلى بنية كل من العقل والمعرفة . وخلال تلك الفترة التجديدية طورت برامج تضمنت تفهما لقدرة الصغار على التعلم وتفهما أكثر للعناصر الرئيسية المكونة لبنية المادة الدراسية .

#### ٢- برنامج بارك واي Parkway Programme

هو برنامج يعتبر نموذجا للإصلاح والتجديد التربوي في الولايات المتحدة الأمريكية لكنه تطلب أموالا باهظة وتوفر ظروف مناخية مناسبة لتطبيقه . وقد طبق البرنامج في كل من فيلادلفيا وشيكاغو . والتجديد التربوي الذي يقوم عليه هذا البرنامج هو أن التلاميذ يجتمعون في المدرسة في مجموعات صغيرة فقط ولدة ساعات قليلة أسبوعيا أما بقية وقتهم فيقضونه خارج المدرسة في مؤسسات اختيرت بحض إختيارهم وتتناسب مع المنهج التعليمي المناسب لهم . من هذه المؤسسات المكتبات والمتاحف ودور الصحافة والإذاعة والتليفزيون والسينما بل وفي قاعات المحاكم ، ويعتبر هذا البرنامج نموذجا للمدرسة بلا حوائط Schools Without Walls . وقد بدأ هذا البرنامج في ١٩٦٨ وكان عدد التلاميذ ١٤٠ إرتفع في السنة التالية ( Thomas: P.130 ) . وقد سبق أن أشرنا إلى هذا البرنامج باختصار في كلامنا عن البدائل التربوية .

#### ٣- برنامج الدراسة والعمل Work Study Programmes

هو برنامج أنشئ عام ١٩٦٤ في أمريكا بموجب قانون الفرص الاقتصادية Economic Opportunity Act ويوجهه يقدم لطلاب الكليات عملا على أساس بعض

الوقت أو كل الوقت . والهدف منه مساعدة الطلاب ماليا على دفع نفقات تعليمهم أكثر من كونه برنامجا للتدريب على خبرات العمل . وقد يكون العمل الذي يقوم به الطالب داخل الحرم الجامعي أو خارجه . وتدفع أجور الطلاب من أموال تخصصها الحكومة الفيدرالية لهذا الغرض .

وهناك أيضا المقرر أو البرنامج التعاوني Co-operative Course . وهو مقرر أو برنامج للتعليم المهني لطلاب المدارس والكليات وبموجبه تكون دراسة الطالب في المدرسة بالتبادل مع التدريب على أكتساب الخبرات الميدانية في مؤسسة صناعية أو تجارية أو غيرها . وهذا البرنامج يماثل ما يعرف بمقررات الساندوتش Sandwich Courses في بريطانيا .

#### ٤- المدرسة غير المتدرجة Nongraded School

هي إحدى صور الإصلاح التربوي في نظام التعليم الأمريكي . والمدرسة المتدرجة هي مدرسة على مستوى التعليم الابتدائي لاتعرف التدريج المعروف في المدرسة التقليدية . وفيها تكمن بذور فلسفة نظام الساعات المكتسبة الذي عرف فيما بعد . ويعتبر " جودلاد " و " أندرسون " من شراح المدرسة المتدرجة . وتعتمد فلسفة هذه المدرسة على أن الغاء حواجز التدريج يجعل كل طفل بصرف النظر عن قدرته حرا في التحرك قدما في تعلمه بسرعة وانسياب ما أمكنه إلى ذلك سبيلا . كما أن مثل هذا الترتيب يتناغم مع الرفاهية الاجتماعية والعاطفية له ( Goodland and Anderson ) إن المدرسة غير المتدرجة تعني عدم وجود صفوف متدرجة بها ( صف أول - ثان . . . ) على غرار ما هو معروف في مدارسنا التقليدية .

#### ٥- إعداد المعلم :

كان من بين الإصلاحات التربوية الأمريكية ما بعد " سبوتنيك " الارتفاع بمستوى إعداد المعلم وتحسين البرامج التعليمية . وقد سبق أن أشرنا في الكلام عن إصلاح إعداد المعلم إلى تفصيلات يمكن الرجوع إليها .

ويجب أن نشير هنا إلى أن وضع المعلمين في أمريكا يختلف عن زملائهم في معظم الدول الأوروبية وغيرها لاسيما الدول العربية في أن المعلمين الأمريكيين ليسوا موظفين حكوميين يتمتعون بالأمان والضمانات ضد الفصل أو الطرد من الوظيفة . ولذا كان على المعلمين أن يحسنوا باستمرار من مستواهم المهني بدراسة مقررات مسائية وصيفية لما يترتب على ذلك من تحسين مكانتهم ومراتبهم . بل إن تجديد الترخيص بمزاولة المهنة يعتمد على رصيد المعلم من المقررات المكتسبة أو التي قام بدراستها .

ومن الطبيعي أن يترتب على ذلك تحسين مستمر في المستوى المهني للمعلم وبالتالي تحسين مستمر في مستويات التلاميذ ونوعية البرامج التعليمية .

وشهد عام ١٩٨٦ صدور تقريرين هامين عن إعداد المعلم في الولايات المتحدة الأمريكية تضمننا تصورا لإصلاح إعداد المعلم على غرار ما هو حادث في الطب في إعداد الأطباء . أحد التقريرين أعده فريق العمل الذي شكلته مؤسسة كارنيجي لدراسة " مهنة التعليم " وهو بعنوان أمة تستعد : معلمو القرن ٢١ . : A Nation Prepared Teachers for 21st Century,By Carnegie Task Force on Taching As a Profession . والتقرير الثاني أعدته لجنة من عمداء كليات التربية من حوالي مائة جامعة من الجامعات الأمريكية المرموقة والتي لها سمعة في البحث التربوي . وتعرف هذه اللجنة بمجموعة " هولمز " وهو أحد العمداء . وعنوان التقرير : " معلمو الغد :

Tomorrow's Teachers : By Holmes Group . كلا التقريرين يرى أن تحسين نوعية التعليم العام يتوقف على تحويل التدريس إلى مهنة بكل معاني الكلمة . والكلام عن تمهين التدريس ليس جديدا فقد تحدث فيه كثير من المربين من أشهرهم ليبرمان المرابي الأمريكي المعروف وغيره . إنما الجديد هنا هو النبرة القوية للعبارات المرتبطة بها . مثل : " مهنة ترتفع إلى مستوي مسؤولياتها ، مهنة معلمين جيدي الإعداد يمكنهم القيام بالمسؤوليات الجديدة في إعادة تشكيل المدرسة للمستقبل . "

إن الدراسات السابقة في الميدان تشير إلى أن تمهين التدريس لا يتحقق إلا بوجود قاعدة معرفية تخصصية رصينة لعلوم التدريس يكتسبها المعلم من خلال عملية إعداده في كليات التربية وتوجه أسلوب ممارساته التدريسية في الفصل . وهذا يعني تحويل مهنة التدريس من مفهوم العمل الخيري الرعوي الذي يقوم على رعاية التلاميذ والعناية بهم إلى المفهوم المهني الذي يقوم على المقدرة الفنية في ممارسة أصول المهنة . ويتطلب ذلك أيضا تقنين عملية التدريس وتحديد أبعادها ووضع المعايير العلمية الموضوعية لها التي ينبغي على المعلم مراعاتها وإتباعها .

وتشير إحدى الدراسات الحديثة ( ١٩٩٢ ) إلى أن جودة نوعية إعداد المعلم تتطلب فيما تتطلب تحديدا واضحا للكفاءات التدريسية أو المهارات المهنية المحورية المطلوبة للمعلم في ممارسته للمهنة ( Whitty , 1991.P.48 ) .

إن من النتائج الهامة التي تمخضت عنها حركة تمهين التدريس في أمريكا تتمثل في رفع مستوى أساتذة التربية في كليات التربية وزيادة تأثير هذه الكليات على عملية تكوين المعلمين الجدد . فقد أثبتت التجربة الأمريكية أن ضعف تأثير كليات

التربية على إعداد المعلم وتكوينه كان سببا في عدم نجاح الإصلاح المنشود . ففي الفترة التي سيطرت فيها حركة التربية المتمركزة حول الطفل على برنامج إعداد المعلمين لم يتغير سلوك المعلمين الخريجين في الممارسة التدريسية في الفصول وظلوا - لاسميا على مستوى التعليم الثانوي - يمارسون أسلوب التدريس المتمركز حول المعلم ( Labaree:1991.P.139 ) .

#### إعداد المعلم على غرار إعداد الطبيب :

إن أحدث الصيحات في إعداد المعلم في الولايات المتحدة الأمريكية هي المطالبة باتباع نظام جديد لإعداد المعلم على غرار إعداد الطبيب ، باعتبار أن مهنة الطب تمثل أحسن مثال متاح للإعداد المهني الناجح . ويقوم هذا النظام الجديد المقترح على الأسس الآتية

١- دراسة أكاديمية جامعية تؤدي إلى الدرجة الجامعية الأولى في مادة التخصص .  
٢- دراسة مهنية متخصصة في علوم التدريس تؤدي إلى الحصول على درجة الماجستير وهي الشرط الجديد للعمل بالمهنة .

٣- تلقي تدريب " إكلينيكي " في مدرسة خاصة بالتطوير المهني للمعلم .  
وهذا يعني تحويل كليات التربية الحالية إلى كليات للدراسات المهنية العليا تقتصر الدراسة فيها على درجة الماجستير والدكتوراه في علوم التربية . ويجب أن يعمل المعلمون الذين تخرجوا وفق هذا النظام في وظائف قيادية في المدرسة حتى يكون لهم القوة والنفوذ . وقد سبق أن أشرنا إلى أن طه حسين كان قد اقترح في كتابه " مستقبل الثقافة في مصر " نظاما يحمل عناصر مشتركة مشابهة .

#### نقد نظام التعليم الأمريكي :

إن التغيير والتقدم والنمو سمات تتسم بها طريقة الحياة في المجتمع الأمريكي . ذلك أن العقلية الأمريكية هي عقلية تؤمن بالفلسفة البراجماتية أسلوبا للحياة . ومن أهم مبادئها ، هذه الفلسفة ديمومة التغيير ونسبية القيم . يضاف إلى ذلك إيمان الأمريكيين بالديمقراطية أسلوبا للحياة واعتبار التعليم أساس هذه الديمقراطية .

إن الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير مؤسساتها بما فيها المؤسسات التربوية قد اعتمدت على تغيير اتجاهات الأفراد ومهاراتهم وقيمهم وعلاقاتهم الإنسانية لإيمان الأمريكيين بأن تغيير النظام الاجتماعي يمكن أن يحدث بزيادة نمو الأفراد الذين يقوم عليهم هذا النظام وتطويرهم . وواضح أن ذلك يماثل الحكمة الإسلامية القائلة " بأن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " .

وفي دراسة مسحية للممارسات التعليمية في المدارس الأمريكية وجد أن أكثر من نصف نظار المدارس الابتدائية في العينة ذكروا أنه قد حدث بعض التغيير في مدارسهم ، وثالث النظار ذكروا أنه قد حدث كثير من التغييرات ، ١٧٪ ذكروا أنه حدث تغيير قليل أو أنه لم يحدث تغيير على الإطلاق ( Corwin : P. 319 ) .

ويصف " سيلبرمان" الإصلاحات التربوية في أمريكا حتى صدور كتابه عام ١٩٧٠ بأنها واحدة من أكبر حركات الإصلاحات التربوية في التاريخ الأمريكي ( Silberman : P.158 ) . ويرى " فريي " - Frey أن ضغوط الإصلاح التربوي لاسيما إصلاح المدرسة يجب أن ينظر إليه الآن على أنه سمة دائمة من سمات النظام الأمريكي ( Frey : P.80 ) .

ولقد سبق أن أشرنا إلى كثير من التجديدات والانجازات والإصلاحات التربوية التي شهدتها التعليم الأمريكي . ومع ذلك لم يسلم من النقد اللاذع المر الذي يصل إلى درجة المبالغة في إلغاء أي أثر للإصلاحات والتجديدات السابقة بما يصعب فهمه كما يتضح من الاقتباسات الآتية :

في دراسته الجديدة عن التعليم الأمريكي يشير " جودلاد " إلى أن التغيير كان قليلا خلال العقد الماضي ، فإذا كان الطالب الأمريكي في القرن التاسع عشر يردد ما حفظه فإن الطالب الأمريكي اليوم في كثير من المدارس الحديثة يتحمل مشقة سنوات من التمدرس التي قد لا يمس إهتماماته إلا هامشاً ( Goodlad:1984 ) .

وكتب " ثيودور سايزر " Theodore Sizer أحد العمداء السابقين لمدرسة هارفارد العليا للتربية في كتابه عن إصلاح المدارس الأمريكية يقول : بالنسبة لغالبية الأطفال الأمريكيين لم يحدث منذ عام ١٩٠٠ تغيير واضح سواء في مادة التعليم أو في طرائقه ( Sizer : P.31 ) .

ويقول " ميخائيل كاتز Michael Katz المؤرخ بمعهد الدراسات التربوية في " أونتاريو " في كتابه " الخداع في التغيير التربوي في أمريكا " يقول : " إن بنية التعليم الأمريكي في المدن لم تتغير منذ أواخر القرن التاسع عشر فالسمات الرئيسية للتعليم العام في معظم المدن الرئيسية عام ١٨٨٠ هي نفس السمات الموجودة اليوم " . ( Katz : P.105 ) وتعلق إحدى الدراسات على هذه الإنتقادات التي قد يدهش لها الكثيرون ويستغربونها أنها في منتهى الدقة ( Birch : P. 334 )

ويقول أحد الباحثين الأمريكيين إن معظم الدلائل تشير إلى أن أكبر التحديات التي ستواجهها أمريكا هي في التعليم الابتدائي والثانوي وليس في التعليم العالي .

ذلك أن مستوى تحصيل الطلاب في العلوم أخذ في التدني منذ عام ١٩٦٧ . وأظهرت اختبارات معهد التقويم التربوي أن الولايات المتحدة تخلفت عن مكانتها الدولية في العلوم وجاء ترتيبها في تحصيل الرياضيات الثالث عشر من بين عشرين دولة . كما أن فجوة التنافس قد اتسعت في التعليم الثانوي . فالتلاميذ في سن الثامنة عشرة أقل تنافسا عما كانوا عليه في سن الرابعة عشرة . والتلاميذ في سن الرابعة عشرة أقل تنافسا عما كانوا عليه في سن العاشرة . ( Cassel : P.370 ) .

وتقول إحدى الدراسات الأمريكية التي صدرت عام ١٩٧٨ : " إن معظم الدراسات التي ظهرت خلال العقد الماضي عن مدارس التعليم العام وحظيت بنقاش كبير لاسيما من جانب أجهزة الإعلام كانت ذات طابع نقدي قاس . والرسالة المتحصلة من هذه الدراسات أن التعليم العام الأمريكي هو " منطقة كوارث " لاسيما بالنسبة لتعليم أطفال " الأقليات الفقيرة " ( Birch : P. 331 ) .

وهكذا توجه الانتقادات المرة لنظام التعليم الأمريكي على الرغم من مرور عقود من البحث والتطبيق التربوي في التربية الأمريكية والتي تعتبر بلا جدال رائدة التجديد التربوي في العالم . ومنها كان إشعاع الفكر التربوي الحديث وتطبيقاته بما في ذلك البرامج والمناهج الجديدة وطرق التدريس الحديثة والتربية التقدمية والعودة إلى الأساسيات والمسئولية التعليمية والعلوم والرياضيات الحديثة وغيرها من التجديدات التي أشرنا إليها .

## الفصل الحادي عشر

### الإصلاح التربوي في دول غرب أوروبا

نتناول في هذا الفصل الكلام عن الإصلاح التربوي في دول أوروبا الغربية . ومع أن بريطانيا تعتبر جزءا من هذه الدول إلا أننا خصصناها بجزء مستقل لتحقيق الفائدة المرجوة من وراء هذا الكتاب .

#### أولا : الإصلاح التربوي في أوروبا الغربية :

إن أهم ما يميز إستراتيجية الإصلاح التربوي معظم الدول الأوربية هو إستنادها إلى القوى السياسية ممثلة في الديمقراطيين الاشتراكيين الذين حاولوا إصلاح التعليم ومؤسساته من خلال إصدار تشريعات للإصلاح الاجتماعي الذي كانت تحركه دوافع اجتماعية أكثر منها سياسية ، وقد تمثلت أهم اتجاهات الإصلاح التربوي الحديث في أوروبا فيما يأتي :

#### ١- قيام مدرسة ابتدائية عامة :

تعتبر فكرة المدرسة الابتدائية العامة من الأمور المستحدثة في نظم التعليم في الدول الغربية على إطلاقها . ذلك أن أمريكا والمجلترا وفرنسا وغيرها من الدول الأوربية لم تعرف المدرسة الابتدائية العامة إلا في الربع الثاني من القرن العشرين . وفي ألمانيا بعد إنهيار الملكية بهافي نهاية الحرب العالمية الأولى دعي إلى مؤتمر ضم حوالي ٦٠٠ من المربين لوضع خطة إصلاحية لمدرسة عامة . وقد ترتب على هذا المؤتمر إصدار قانون التعليم عام ١٩٢١ ونص على إنشاء مدرسة عامة . كما شمل الإصلاح أيضا توحيد مؤهلات المعلمين . إلا أن إنشاء المدرسة الابتدائية لم يتحقق إلا عام ١٩٤٥ عندما بدأ الأطفال في سن السادسة يلتحقون بهذه المدرسة لمدة أربع سنوات . وفي فرنسا لم تظهر المدرسة الابتدائية العامة إلى الوجود إلا عام ١٩٢٥ . وفي المجلترا تأخر الإصلاح التعليمي حتى عام ١٩٤٤ عندما صدر قانون " بتلر " الشهير الذي جسد الإصلاحات التربوية في المجلترا في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

#### ٢- إنشاء المدرسة الثانوية الشاملة : Comprehensive School

يعتبر إنشاء المدرسة الثانوية الشاملة في أوروبا إمتدادا لمجهود الإصلاح التي أدت إلى قيام المدرسة الابتدائية العامة أو الموحدة . وكان إنشاؤها إنتصارا للديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، لأن الإصلاح التربوي اعتبر وسيلة لإعادة بناء المجتمع نفسه والقضاء على التمايز الطبقي الانتقائي في التعليم وما يتصل به من ثنائية تعليمية ومستويات متباينة عن النوعية التربوية .

ومن المعروف أن المدرسة الثانوية الشاملة هي مدرسة ثانوية غير انتقائية تضم

جميع الطلاب من مختلف القدرات والمستويات الاجتماعية . وهي شاملة لشمولها كل الطلاب ولشمولها مختلف المناهج الدراسية والمواد والأنشطة التعليمية . منها مواد وأنشطة أكاديمية ومهنية وتجارية وتخصصات عامة . وإلى جانب الاعتبارات الاجتماعية التي يستند عليها التعليم الشامل هناك أيضا الاعتبار الاقتصادي . فالمدرسة الشاملة أسلوب أفضل لتجميع مختلف القدرات والمستويات التعليمية تحت سقف واحد ، وبالتالي يمكن بسهولة نسبية توجيه هذه القدرات بما يفيد الاقتصاد القومي وما يحتاج إليه من مهارات وتخصصات مختلفة . والواقع أن بعض المربين ينظرون إلى المدرسة الشاملة على أن التلاميذ في داخلها مازالوا مقسمين حسب إختياراتهم للمقررات . وهي نظرة يمكن أن يرد عليها بسهولة ، لأن تقسيم التلاميذ يتم باختيارهم وحسب قدراتهم وفي داخل مؤسسة واحدة . وهذا لا يقلل من أهمية المدرسة الشاملة كأسلوب مناسب لإصلاح التعليم الثانوي . وهو أسلوب أخذت به الدول المعاصرة على اختلاف شاكلتها . ويتزايد الأخذ به بصورة متزايدة من جانب هذه الدول بما فيها الدول العربية . ومن المعروف أن الأمريكيين ينظرون إلى مدرستهم الشاملة على أنها أساس الديمقراطية الأمريكية التي يفخرون بها .

ويقول "روبرت بك" في كتابه عن "التغيير والتجانس في التربية الأوربية" إن إنشاء نظام موحد للتعليم يقوم على أساس المدرسة الشاملة ( Comprehensive System ) يعتبر بكل تأكيد أحد المعالم الرئيسية في التربية الأوربية ( Beck :P.157 ) " وهو أعظم التجديدات التربوية الذي اقتبسته شعوب أخرى وطبقته في نظمها التعليمية بدرجات متفاوتة ( Beck :P.162 ) .

ويعتبر نظام المدرسة الشاملة من أشهر الإصلاحات التربوية التي تبناها حزب العمال في بريطانيا منذ منتصف الستينات وقد انتشرت هذه المدارس حتى عمت النظام التعليمي في بريطانيا كلها . وفي فرنسا تتركز الإصلاحات التعليمية على توحيد التعليم الثانوي في مدرسة " ليسيه " موحدة على غرار المدرسة الشاملة . كما شمل الإصلاح توسيع قاعدة التعليم الثانوي بحيث يحصل ٨٠ ٪ على شهادة البكالوريا بحلول عام ٢٠٠٠ . وأدخلت تعديلات بنيوية وتنظيمية على التعليم الجامعي بعد أحداث مايو ١٩٦٨ وصدور قانون التوجيه في نفس السنة .

وقد عمت المدرسة الشاملة كل دول غرب أوروبا . كما أن دول أوروبا الشرقية بما فيها دول الكومنولث المستقلة يقوم التعليم فيها على أساس توحيد نظام التعليم العام في مدرسة موحدة شبيهة في شكلها العام مع المدرسة الشاملة وإن اختلفت في الأساس الفلسفي الذي تستند إليه .

تجربة إيطاليا : تعتبر إيطاليا من أقل دول أوروبا الغربية من حيث التغيير والتجديد الذي طرأ على نظامها التعليمي . فمُنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يشهد نظام التعليم في إيطاليا إلا تغييرات طفيفة في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والامتحانات النهائية والالتحاق بالتعليم العالي . وبقيت بنية المدارس وساعاتها العامة على ما كانت عليه باستثناء ضم المستوى الأدنى للتعليم الثانوي في صورة موحدة عام ١٩٦٢ في مدرسة تعرف بالمدرسة المتوسطة ( Passow : P.111 ) .

تجربة بلجيكا : تأثرت الإصلاحات التربوية في بلجيكا بالإصلاحات في فرنسا لاسيما خطة لانجفين وألون عام ١٩٥٠ . كما شهدت عدة إصلاحات أخرى وإن كانت بمعدل أقل . وشملت التجديدات والإصلاحات المنهج المدرسي والمواد الاجتماعية والرياضيات والتدريس الجماعي والمعينات البصرية السمعية ( Passow : P.33 ) .

٣. برامج اللغات الأوروبية :

توجد في الدول الأوروبية برامج مشتركة متعددة لتنسيق التعاون بينها في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والتربوية . وقد أشرنا إلى بعض هذه المنظمات . ونود أن نشير هنا إلى برنامجين لهما دور خاص في تعليم اللغات الأوروبية لأبناء دولها هما برنامج إرازموس ERASMUS وبرنامج لينجوا LINGUA .

#### ٤. الجامعات الشاملة : Comprehensive University

وهي من التجديدات الحديثة في مجال التعليم الجامعي في أوروبا . وتعني الجامعة الشاملة أن تكون مؤسسات التعليم العالي في مكان واحد تحت سقف واحد . وبذلك يكون إعداد الأطباء والمعلمين والمهندسين وغيرهم من المهنيين في نفس المكان ، ولكل منهم نفس المكانة . وهذه الجامعات توجد في ألمانيا وفرنسا والسويد والدانمارك والمجملترا وغيرها .

#### ٥. إشراك المعلمين في رسم سياسة التنمية :

من أهم معالم الإصلاح التربوي في الدول الأوروبية هو إشراك المعلمين في رسم سياسة التنمية . ويبدو هذا الاتجاه بوضوح في الدول الاسكندنافية بصفة خاصة . فقد بذلت جهود مركزة في هذه الدول على مر التاريخ لإشراك مجموعات المعلمين في رسم سياسة التنمية القومية والمحلية . وهذا يعني أن المربين والمعلمين لم يكن ينظر إليهم من جانب صناع السياسة على أنهم مجرد مطبقين أو منفذين فنيين وإنما كقوة لها تأثيرها في نظر الساسة متخذي القرار أنفسهم .

#### كلمة ختامية :

بهعنا في نهاية كلامنا عن اتجاهات الإصلاح التربوي في دول أوروبا أن نشير إلى نقطتين تتصلان بهذا الإصلاح :

أ- أن الفلسفة التربوية التي تسيطر على التربية الأوروبية الآن هي فلسفة التريبتا الجديدة

التي تقوم على ما يسمى " بمدرسة النشاط " Activity School والتي تماثل ما يعرف في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها بالتعلم عن طريق العمل Learning by doing . ب- أن نتائج الدراسات المستمدة من منظمات كثيرة \* مهتمة بالتجديد التربوي ، تشير بوضوح إلى أن مؤسسات التعليم في غرب أوروبا وأمريكا نادراً ما تبنت تجديداً من مصادر خارجية ، وأن هذا يعني أن المؤسسات قادرة على تكيف وتطوير الأفكار التجديدية وتطبيقاتها بما يتناسب مع احتياجاتها وأغراضها الخاصة . ج- أن أوروبا على عكس أمريكا لا يوجد بها مؤسسات لتمويل البحوث التربوية التجديدية أو الإصلاحية على غرار مؤسسة كارنيجي وفورد وغيرها من المؤسسات التي قدمت خدمات جليلة وخصصت أموالاً ضخمة للبحث والتجديد التربوي في أمريكا .

#### مشكلات تتحدى الإصلاح :

من أهم المشكلات التي تتحدى الإصلاح في أوروبا نقص المعلمين لاسيما في هولندا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا . ويكون النقص أحيانا في مرحلة تعليمية معينة أو في تخصص معين مثل الرياضيات والطبيعة والكيمياء . وبالنسبة لدول أوروبا الشرقية هناك نقص في معلمي اللغات الغربية كما يوجد نقص في هيئة التدريس الجامعي في فرنسا وسويسرا وأسبانيا ( Daele:1992. P.93 ) .

#### تجربة الدول الإسكندنافية :

تتميز الدول الإسكندنافية ( السويد والنرويج والدانمارك ) من بين الدول الأوروبية بسمات خاصة بها لأسباب تاريخية وجغرافية . من أهم هذه السمات أنها بقيت بعيدة عن خضم الحياة الأوروبية الغربية لسنوات طويلة . بيد أن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية إلى جانب التقارب الأوربي المتزايد نحو الوحدة الأوروبية قد عملت على تقريب هذه الدول من جيرانها الأوروبية . وتشترك الدول الثلاث في أنها دول ملكية دستورية على غرار الملكية في بريطانيا تملك ولا تخضع . ومن أعظم العوامل المؤثرة على التربية في هذه الدول الثلاث العامل الديني الذي يتمثل في تعاليم الكنيسة " اللوثرية " نسبة إلى مارتن لوثر أحد زعماء الإصلاح الديني المعروفين في أوروبا . وتقوم هذه

\* من هذه المنظمات الحركات الدولية نحو التغيير التربوي :

International Movements Toward Educational Change ( IMTEC )

والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية

Organisation For Economic Co-operation . and Development (OECD)

Rand Co-operation

ومنظمة " راند "

التعاليم على تحرير الإنسان وتساوي الجميع أمام الرب . ومن السمات التعليمية المشتركة بين هذه الدول أنها الدول الوحيدة التي تصر على أن يتأخر سن التعليم الإجباري بها حتى سن السابعة وذلك لشدة البرد وقسوة المناخ ، في حين أن سن الإلزام في باقي الدول الأوربية يبدأ عادة عند سن السادسة أو الخامسة . كما أنها الدول الوحيدة التي تؤمن بأن سنوات ما قبل التعليم المدرسي يجب أن يقضيها الطفل في أحضان أمه باعتبارها المدرسة الطبيعية له . ويفضلون ذلك على إرسال أبنائهم إلى دور الحضانة أو رياض الأطفال . كما أنها الدول الوحيدة أيضا التي استطاعت على مدى السنوات منذ الحرب العالمية الثانية أن تطور نظاما حقيقيا للتعليم الشامل Comprehensive لجميع الأطفال من سن السابعة حتى السادسة عشرة . وجميع المدارس في هذه الدول الثلاث هي مدارس حكومية أو جماهيرية . باستثناءات قليلة لبعض المدارس الخاصة . تدار على المستوى المحلي تحت الإشراف العام للدولة وفق أكثر النظم ديمقراطية لدرجة أن الطلاب يشاركون في إدارتها ( Mallinson, PP.119-120 ) .

تجربة السويد :

تعتبر السويد من أكثر دول أوروبا الغربية إنفتاحا على التجديد والإصلاح التربوي . ومنذ الستينات شهدت السويد إصلاحات جوهرية تمت بموجبها إنشاء مدرسة شاملة غير انتقائية تشمل السنوات التسع الأولى من التعليم . وشمل الإصلاح إعادة تنظيم التعليم الثانوي بإدخال المقررات الاختيارية للطلاب . وصاحب الإصلاح جهودا مركزة لتطوير المنهج والمواد التعليمية وتدريب المعلمين . وتعتبر السويد مثالا لمركزية الإصلاح ومركزية إتخاذ القرار التعليمي . وكل إصلاحات التعليم فيها تتم بتشريعات خاصة يوافق عليها البرلمان وهي تشريعات تقترح عادة أو تتأثر بمشورة السلطات التعليمية .

ويعتبر إنشاء المدرسة الثانوية الشاملة في السويد من أعظم الأمثلة على نجاح الإصلاح التربوي الذي يستهدفه الإصلاح الاجتماعي ويرجع الفضل في إرساء قواعد المدرسة الشاملة في السويد إلى أستاذ التربية المقارنة المعروف تورستين هوسين Torsten Husén مدير معهد البحوث التربوية سابقا بجامعة إستوكهولم بالسويد وصاحب المؤلفات المعروفة في التربية . وهو يرى أن إنشاء المدرسة الشاملة في السويد يعتبر انتصارا لأيدولوجية الديمقراطية الاجتماعية . كما يعتبر انتصارا أيضا لعلم النفس التعليمي . ذلك أن أيدولوجية الديمقراطية الاجتماعية تعارض نظام التعليم الطبقي الذي كان سائدا في أوروبا الغربية وجاءت نتائج علم النفس التعليمي لتزيد وجهة النظر الأيدولوجية مما أعطى دفعة لقيام المدرسة الشاملة .

تجربة فنلندا :

أثرت الإصلاحات التعليمية في السويد على جاراتها لاسيما فيما يتعلق بالتعليم الشامل في فنلندا التي شهدت إصلاحات تعليمية مماثلة وإن جاءت متأخرة بعشر

سنوات . ففي سنة ١٩٧٠ أدخلت المدرسة الشاملة في فنلندا على غرار جارتها السويد . ووافق البرلمان على قانون بإنشائها . وهكذا تحول نظام التعليم من نظام إنتقائي إختياري إلى نظام موحد غير إنتقائي لمدة تسع سنوات في مدرسة موحدة . وقد تم تطبيق الإصلاح بعد عامين من إصدار البرلمان للتشريعات الخاصة به .  
تجربة ألمانيا الموحدة :

من المعروف أن ألمانيا قسمت عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية إلى قسمين : قسم شرقي عرف بإسم ألمانيا الشرقية وقد خضع لسيطرة الإتحاد السوفيتي "سابقا" وقسم غربي عرف بأسم ألمانيا الغربية خضع لسيطرة الحلفاء وهي أمريكا وبريطانيا وفرنسا . ومن المعروف أيضا أن القسمين خضعا لنظامين سياسيين مختلفين . ففي حين فرض السوفيت الأيديولوجية الماركسية اللينينية على ألمانيا الشرقية قامت قوات الحلفاء بإصلاح المؤسسات السياسية في ألمانيا على أساس من الديمقراطية الغربية والقيم الإنسانية والسليمة . ويعتبر إختلاف الأسلوبين السياسيين اللذين خضعت لهما ألمانيا المقسمة في جزئها الشرقي والغربي نموذجا حيا على أن التربية سلاح ذو حدين . فكما تستخدم في البناء والتماسك الاجتماعي وتوحيد المشارب والاتجاهات تستخدم أيضا في الهدم والتدمير والتفتيت والتغريب وتفريق الشمل . وقد بدا ذلك بوضوح بعد توحيد شطري ألمانيا في ٣ أكتوبر ١٩٩٠ . ومع أن هذا التوحيد كان سياسيا فإن التوحيد الاجتماعي لم يتم بعد وسيستغرق سنوات طويلة من المعاناة والصراع بين أبناء الشعب الواحد . وتشير إحدى الدراسات الحديثة: (Schweitzer:1992:P.40) إلى أن الآثار النفسية للنظام الشيوعي الستاليني على الأفراد كان من الصعب تقديره وفهمه . لقد كانت هناك صعوبات كبيرة للتفاهم بين ألمان الشرق والغرب ، وأنه في ظل الظروف العصيبة التي نشأ فيها الألمان الشرقيون أصبح من الصعب عليهم جدا التكيف مع أبناء جلدتهم من الألمان الغربيين . ولهذا فإن إصلاح التعليم في ألمانيا الموحدة يواجه كثيرا من الصعاب وسيظل يواجهها . وسيحتاج الإصلاح الكامل إلى سنوات طويلة قادمة قد تمتد إلى أحيال . وتلخص الدراسة المشار إليها (ص ٤٨) الصعوبات الرئيسية التي تواجه نظام التعليم في ألمانيا الشرقية ليتم دمج النظامين معا في الجوانب الرئيسية التالية :

- أ. انخفاض المستوى العام للتعليم والبحث .
- ب. النقص النسبي في المعرفة بالعلوم الحديثة والعلوم الإنسانية .
- ج. قلة أو عدم الخبرة بالتكنولوجيا الحديثة العالمية .
- د . عدم الخبرة بالإدارة اللامركزية الحديثة للتعليم .

- ٥- عدم وجود الإحتكاك أو الاتصال أو التبادل مع العالم الخارجي الدولي .  
٦- الإختلاف الكبير في أسلوب معالجة كثير من المشكلات العلمية والاجتماعية .

### بعض جوانب الإصلاح التربوي :

ينصب كلامنا هنا بالطبع على الجزء الشرقي من ألمانيا الموحدة وهو الجزء الذي خضع لإصلاحات جذرية . ونظرا لحداثة هذه الإصلاحات التربوية فإنه من الصعب تقديرها والحكم على مدى نجاحها أو فشلها أو حتى تبين صورتها النهائية . لأن المهام صعبة وعسيرة وطريق الإصلاح ممتد وطويل . ويصف أحد الكتاب الموقف الحالي للإصلاح التربوي في ألمانيا الشرقية بقوله : " إنها الآن ( أي ألمانيا الشرقية ) تمثل معملا ضخما للإصلاح التربوي ( Mittert:1992.P.51 ) . وعلى كل حال يمكننا أن نلخص أهم جوانب الإصلاح التربوي التي تمت بالفعل فيما يلي :

١- إلغاء المدرسة ذات العشر سنوات وهي النمط الشائع من المدارس في دول الكتلة الشرقية سابقا بما فيها دول الكومنولث المستقلة . فقد ركز قانون التعليم الذي صدر حديثا ( ١٩٩٢ ) على إلغاء هذه المدرسة واستحدث نظام مدرسي جديد يشتمل على مرحلة ابتدائية ومرحلة ثانوية متنوعة منها أكاديمي وشامل وحديث على غرار ما هو معروف في الدول الغربية ومنها ألمانيا الغربية .

٢- إلغاء المناهج والكتب الدراسية القديمة قبل التوحيد واستخدام المناهج والكتب الدراسية المستخدمة في ألمانيا الغربية . ومن المعروف أن الكتب الدراسية في غرب أوروبا عموما ومنها ألمانيا يتولى نشرها دور نشر تجارية . وهذا الإجراء كان من السهل اتخاذه إلا أن تطبيقه دونه صعوبات جمة في مقدمتها إختلاف عقلية المعلمين وممارساتهم التربوية في ألمانيا الشرقية . ويحتاج الأمر إلى تهيؤ نفسي واجتماعي من جانب المعلمين . كما يحتاج إلى التكيف الجديد لمطالب التدريس الجديدة في ظل النظام والممارسات الجديدة . وهناك محاولات لإعادة تربية المعلمين للقيام بدورهم الجديد وكذلك إعادة تربية رجال الإدارة التعليمية على مختلف المستويات .

٣- تقليل الإهتمام بتعليم اللغة الروسية كلغة إجبارية على كل المستويات وبهذا فقدت اللغة الروسية الدور التقليدي لها . والواقع أن هذا الاتجاه لا يقتصر على ألمانيا الشرقية وإنما يمتد إلى كل الدول التي كانت تخضع لسيطرة الاتحاد السوفيتي سابقا . وقد أشرنا إلى ذلك في كلامنا عن الإصلاح التربوي في دول أوروبا الشرقية .

٤- إلغاء أكاديمية العلوم وهي الأكاديمية التي كانت تحتكر البحث العلمي وكان لها مكانة مرموقة عالية في كل أرجاء الكتلة الشرقية سابقا .

٥. خضوع الجامعات والمعاهد البوليتكنيكية لإصلاحات كثيرة شاملة منها أن كليات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بما في ذلك التربية قد حلت ليحل محلها مؤسسات تعليمية جديدة على أسس جديدة . وبالتالي فقد الأساتذة وهيئات التدريس وظائفهم في هذه الكليات وأتيحت لهم الفرصة للتعين في الوظائف من جديد بصفة فردية . ومنها أيضاً أن الجامعات التي كانت محرومة من البحث العلمي لإحتكار أكاديمية العلوم له قد أصبح من حقها الآن القيام بأنشطة البحث والتدريس.

ثانياً : الإصلاح التربوي في بريطانيا :

تشارك بريطانيا مع جاراتها من الدول الأوروبية في أن السياسة التعليمية أو الإصلاحات التربوية يجب أن يقرها البرلمان أولاً بعد مناقشة مستفيضة ثم تقوم وزارة التربية بتنفيذ ما أقره البرلمان . وفي كثير من الحالات تشكل لجان رسمية تقوم بدراسة الموضوع دراسة ميدانية واقعية تعد في صورة تقارير تتضمن بعض التوصيات والمقترحات . وقد يقبل البرلمان بعض أوكل هذه التوصيات وعندها تصبح ملزمة للحكومة والسلطات التعليمية . وقد لعبت هذه التقارير دوراً هاماً في كثير من الإصلاحات التي أدخلت على نظام التعليم البريطاني . ونظراً لأهميتها فسنتناول الكلام عن كل منها بإيجاز فيما بعد .

من ناحية أخرى نجد أن نظام الإدارة السياسية في بريطانيا يختلف عن مثيله في أمريكا فالحكومة في بريطانيا لها كامل السلطة التشريعية علي البلاد . وتستطيع أن تمنح أو تمنع السلطات المحلية من ممارسة سلطاتها وواجباتها . أما في الولايات المتحدة الأمريكية فهناك توازن بين سلطة الحكومة المركزية الفيدرالية وسلطة الولايات المتحدة المختلفة . وهناك معايير تحكم هذا التوازن وتمكن من الرقابة عليه . ويحدد الدستور الأمريكي إختصاصات كلتا السلطتين . وهذا يعني أن الحكومة البريطانية تستطيع بما لديها من سلطات تشريعية وتنفيذية أن تقوم بالإصلاحات التربوية المنشودة مباشرة كما تقوم بتنفيذها والإشراف عليها .

وقد شهدت بريطانيا في العصر الحديث أكبر محاولتين للإصلاح التربوي عرفتاهما البلاد . المحاولة الأولى عام ١٩٤٤ عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية عندما قامت بريطانيا بإعادة بناء نظامها التعليمي بصورة متكاملة لأول مرة في تاريخها ، أما المحاولة الثانية للإصلاح - فكانت عام ١٩٨٨ عندما صدر قانون الإصلاح التعليمي Education Reform Act الذي أحدث إصلاحات تربوية هائلة من أهمها :

١- زيادة نفوذ السلطات التعليمية المركزية لاسيما فيما يتعلق بالمنهج القومي والإمتحانات والتقييم وتمويل المدارس مباشرة .

٢. إعطاء المدارس حرية أكثر في استقلالها عن السلطات التعليمية المحلية في إدارتها وتمويلها وممارسة شئونها التعليمية . وبالتالي حد من نفوذ السلطات المحلية على المدارس . ففي النظام الذي كان قائما قبل صدور هذا القانون كانت السلطات المحلية هي التي تتولى إنفاق ٩٥٪ من الميزانية المخصصة للمدرسة وتترك لها حرية التصرف في ٥٪ الباقية فقط . أما في ظل القانون الجديد فقد إنعكس الوضع وأصبح من حق المدارس أن تتولى إنفاق ٨٥٪ من الميزانية ويترك للسلطات التعليمية التصرف في ١٥٪ الباقية للإتفاق منها على الإدارة والخدمات الإستشارية والوجبات والتلاميذ المعاقين الإستشاريين وصيانة المباني وإصلاحها . بل ويمكنها في ذلك أيضا أن تفوض المدارس . وقد أتاح القانون تحت شروط معينة أن تطلب المدارس إذا رغبت أن تكون تحت التمويل المباشر لوزارة التربية (Dvies,P.70) . وهكذا أصبح للمدارس الحرية في الحصول مباشرة على ما تحتاجه من أدوات وخدمات من أي مصدر دون التقيد بقواعد السلطات المحلية في الشراء . ومن حق المدارس أن تتصل بالشركات التي ترى أنها لها أحسن العروض والأسعار والأشياء . ويجب أن نشير إلى أن الذي يتولى إدارة المدرسة في بريطانيا هو مجلس إدارة Governing Board يتكون من ممثلين من الآباء وهيئة التدريس ورجال السياسة والأعمال المحليين . ويتولى هذا المجلس توجيه سياسة المدرسة والإشراف على تنفيذها بما في ذلك تعيين أو فصل المعلمين . وكان ذلك من حق السلطات التعليمية المحلية في ظل النظام السابق . ويكون ناظر المدرسة مسئولاً عن تصريف الأعمال الروتينية اليومية . وهي سلطات محدودة تقل كثيرا عن سلطات زميله في الولايات المتحدة الأمريكية .

٣. أصبح دور السلطات التعليمية متابعة أعمال المدارس والتحقق من قيامها بدورها . وهناك موجبات أو مؤشرات للأداء تستعين بها السلطات التعليمية للتحقق من ذلك

هي :

- زيارات المفتشين للوقوف على أحوال المدارس .

- النظام الموجود في المدرسة لبيان وقياس مؤشرات الأداء بها .

- التقرير الذي يعد عن كل مدرسة ومستوى أدائها .

وتقوم السلطات التعليمية في ظل ما يتوفر لها من بيانات ومعلومات عن المدارس بتقديم النصيحة للسلطات التعليمية المركزية لاتخاذ ما قد يتطلبه الأمر من قرارات إصلاحية .

٤. إعطاء الحرية للآباء في تعليم أبنائهم بالمدرسة التي يريدونها . وذلك دون التقيد بالتوزيع الجغرافي الذي كانت تتبعه السلطات المحلية . والأساس الذي يستند إليه

ذلك هو مبدأ تطبيق اقتصاد السوق الحر . وهذا يعني أن المدارس ستحرص على تحسين مستوياتها باستمرار لاجتذاب الطلاب . أما المدارس التي لا تحقق ذلك فمصيها الفشل والإغلاق .

وكان لقانون الإصلاح التعليمي في إنجلترا عام ١٩٨٨ تأثير على دول أوروبا الغربية و رسم لها طريق الإصلاح . وكان له تأثير مباشر على صدور قانون الإصلاح التعليمي في الدانمارك عام ١٩٩٠ وفي السويد عام ١٩٩١ وبدرجة أقل على القانون الفرنسي عام ١٩٨٩ والقانون الأسباني عام ١٩٩٠ . ( Epstein:1990.P.268 ) .

**إصلاح بنية التعليم الثانوي :**

شمل الإصلاح التربوي في بريطانيا في الستينات إصلاح بنية التعليم الثانوي وإدخال تعديلات جوهرية عليها . وقد شمل الإصلاح إلغاء الأنواع المختلفة للمدارس الثانوية آنذاك التي كانت تقدم أنواعا مختلفة من التوعيات والمستويات التعليمية ومنها مدارس النحو Grammar Schools ذات المستوى العالي والمدارس الثانوية الحديثة Secondary Modern Schools ذات المستوى المتدني نسبيا . وحل محل هذه المدارس نوع جديد من المدارس الثانوية يعرف باسم المدارس الشاملة الموحدة لجميع الأطفال دون تمييز بينهم . وألغي نظام الامتحان الذي كان شائعا آنذاك ويعرف بامتحان ما بعد سن الحادية عشرة Eleven Puls Exam. الذي كان بموجبه يوزع التلاميذ حسب قدراتهم على مختلف أنواع المدارس الثانوية . وقد جاء هذا الإصلاح تحت ضغط النفوذ السياسي لحزب العمال البريطاني عندما كان في السلطة في الستينات ومن الواضح أن الدافع الرئيسي للإصلاح التربوية كانت محركة ضرورات الإصلاح الاجتماعي وفي مقدمتها إلغاء التمايز التربوي باعتباره أداة رئيسية في التحول الاجتماعي نحو إلغاء التمايز الطبقي . وينظم التعليم الثانوي في بريطانيا الآن على أساس المدرسة الشاملة الموحدة شأنها شأن الدول الأوربية الغربية ودول أمريكا الشمالية .

#### **النظر والمعلمون والقرارات المهنية :**

يتمتع المعلمون في بريطانيا بأكبر نفوذ فيما يتعلق بما يدور في فصولهم . في حين يتمتع نظار المدارس بأكبر نفوذ في المدرسة بصفة عامة لاسيما في الأمور الإستراتيجية مثل تخصيص المصادر المالية والجدول المدرسي وطريقة إتخاذ القرار وصياغة الأهداف العامة للمدرسة . أما السلطات الخارجية سواء كانت على المستوى القومي أو المحلي فتحظى بأكبر نفوذ على تصميم الأبنية المدرسية . وبالنسبة للمدرسة الثانوية بصفة خاصة تمارس إدارة الامتحانات العامة تأثيرا رئيسيا على المنهج وطرق تقويمه . أما الآباء والتلاميذ فلا يمارسون تقريبا أي نفوذ على معظم هذه المجالات والجدول الآتي يوضح ذلك ( Bolam:PP.251-252 ) .

جدول يبين النفوذ النسبي لهيئة التدريس والنظار والتلاميذ والآباء على الأنشطة الرئيسية في المدارس البريطانية

مرتبة أودجة التأثير على إتخاذ القرار أو التغيير						الأنشطة الرئيسية في المدارس البريطانية
الآباء	التلاميذ	السلطة الخارجية	ناظر المدرسة	المدرسون الأوائل	المعلمون	
						- في داخل حجرة الدراسة :
٦	٥	٤	٣	٢	١	١- مضمون التدريس والمادة التدريسية
-	٥	٤	٣	٢	١	٢- طرق التدريس والتربية
-	-	٤	٣	١	١	٣- اختبار المواد التعليمية كالكتب الدراسية
-	٥	٤	٣	٢	١	٤- طريقة تنظيم الفصل الدراسي
-	-	٤	١	٣	١	٥- مكافأة التلميذ وعقابه
-	-	٤	١	١	١	٦- طرق تقويم تقدم التلميذ
						- في داخل المدرسة ككل :
٥	-	٤	١	٢	٣	١- أهداف المدرسة الرسمية
٥	-	١	١	٣	٤	٢- المنهج المدرسي العام للمدرسة
٥	-	٤	١	٢	٣	٣- تنظيم التلاميذ ( في مجموعات مختلطة أو تقسيمهم )
-	-	٤	١	١	٣	٤- تنظيم المدرسة ( أقسام - إدارات - نظام مفتوح )
-	-	٣	١	٢	٢	٥- مكافأة التلميذ أو عقابه
-	-	٤	١	١	١	٦- طرق التدريس
٦	٥	٤	٣	١	١	٧- اختيار المواد التعليمية
-	-	١	٢	٢	٢	٨- طرق تقويم تقدم التلميذ
-	-	٤	١	٢	٣	٩- الجول المدرسي
-	-	٤	١	٢	٣	١٠- التوزيع الداخلي للمخصصات المالية
-	-	١	٢	٤	٣	١١- تصميم الأبنية المدرسية
-	-	٤	١	٢	٣	١٢- طريقة إتخاذ القرار

### مؤسسات البحث والتطوير التربوي :

توجد في بريطانيا مؤسسات متعددة تقوم بأنشطة البحث والتطوير التربوي من أهمها المؤسسة القومية للبحوث التربوية . National Foundation for Educational Research (NFER) وهي مؤسسة بريطانية أسست عام ١٩٤٣ تمولها الحكومة والسلطات التعليمية المحلية في إنجلترا . وهي تقوم بأنشطة البحث التربوي وتنتشر دورية بعنوان " البحث التربوي " كما تنشر كثيرا من البحوث والمطبوعات .

وهناك المجلس البريطاني لتكنولوجيا التعليم وقد قام ببحث كبير إمتد أربع سنوات ( ١٩٧٣-١٩٧٧) عن التعلم بمصاحبة الكومبيوتر Computer Assisted Learning وتوجد في بريطانيا شبكة من البحث المنظم تعمل تحت إدارة مجلس المدارس . وقد قام هذا المجلس بالاشراف على عدة بحوث ودراسات قيمة . منها دراسة عن " المنهج العملي " The Practical Curriculum (١٩٨١) . وهي دراسة تتناول تطوير بنية المنهج وحق كل تلميذ في الاتصال بالمجالات المختلفة من المعرفة والخبرة الإنسانية وأن ما يحصل عليه كل تلميذ من المدرسة هو المنهج الفعال . ودراسة أخرى بعنوان : الاستفادة القصوى من المقرر أثناء الخدمة : Making the Most of the short in-Service Course.(1981) وهي دراسة تتناول المقررات القصيرة باعتبارها أكثر الطرق شيوعا في التدريب أثناء الخدمة .

وهناك دراسة أخرى قيمة بعنوان المدارس والصناعة Schools and Industry (١٩٨٢) تتناول علاقة المدارس بميدان العمل وتدريب التلاميذ على اكتساب الخبرة الميدانية أشرنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب . كما ينشر المجلس إحصائيات عن التعليم البريطاني .

### التقارير والإصلاح التعليمي :

تعتبر بريطانيا أحد النماذج الفريدة في اعتماد الإصلاح التعليمي بها على تقارير تعدها لجان تشكل خصيصا لدراسة موضوع يكون مستهدفا للإصلاح مثل التعليم الابتدائي أو العالي أو إعداد المعلم وغير ذلك . ويرصد لإعداد هذه التقارير عادة أموال كبيرة تنفق على متطلبات الإعداد والدراسة . ذلك أن هذه التقارير تتطلب دراسات واسعة مستفيضة للموضوع بأبعاده المختلفة . كما يتمخض إعدادها عن تشخيص الداء واقتراح الدواء .

وقد شهد تاريخ التعليم في بريطانيا على مدى سنوات طويلة لاسيما منذ إعادة بناء النظام التعليمي بعد الحرب العالمية الثانية عدة تقارير هامة كانت أساس

الإصلاحات التعليمية المتعاقبة . ولذلك من المهم أن نعرض لهذه التقارير في السطور التالية :

١. تقرير هادور (١٩٣٣) Hadow Report

وهو عن مدارس الإطفال ودور الحضانة للأطفال من سن الثانية وقد لفت الانتباه إلى الحاجة إلى المباني المناسبة مع توفر الهواء الجيد وأشعة الشمس والأثاث المناسب .

٢. تقرير ماكنير (١٩٤٤) : Mc Nair Report

وهو يتناول إعداد المعلمين والقادة من الشباب وأوصى بتحسين تعليم كليهما ، واقترح إنشاء معهد أو مدرسة للتربية .

٣. تقرير كرونر (١٩٥٩) Crowther Report

ويعرف أحيانا بتقرير ما بين سن ١٥ - ١٨ عن التعليم الثانوي أعده المجلس المركزي الاستشاري للتعليم في بريطانيا . ويتناول التقرير بالتفصيل التعليم الثانوي والممتد مع اهتمام بالسنة السادسة الثانوية ( سن ١٨ ) والتعليم التقني والكليات المحلية والمعلمين .

٤. تقرير روبنز (١٩٦٣) Robbins Report

وهو تقرير كان له تأثير كبير على التعليم الجامعي في بريطانيا . ومن بين توصيات هذا التقرير التوسع في التعليم الجامعي لمواجهة كل الطلاب الذين يمكنهم الاستفادة منه وتشجيع النساء وأبناء الطبقة العاملة على وجه الخصوص على الالتحاق به . كما أوصى برفع مستوى كليات المعلمين وأعطاهما تسمية جديدة " كليات التربية " واقترح أن تكون مدة الإعداد أربع سنوات تؤدي إلى درجة البكالوريوس في التربية (B.ED) كما أوصى برفع مستوى كليات التكنولوجيا المتقدمة لتصل إلى مستوى الجامعات التكنولوجية وأن تكون قادرة على منح الدرجات الجامعية الأولى أو الأعلى .

٥. تقرير جيتنيز (١٩٦٧) Gittins Report

وهو تقرير عن التعليم الابتدائي في بريطانيا . وكثير من النتائج التي توصل إليها والتوصيات التي اقترحها تتشابه مع ما جاء فيما بعد في تقرير " بلاودن " عن التعليم الابتدائي . لكن هذا التقرير يختلف أساسا في تأكيده على أهمية التدريب في أثناء الخدمة للمعلمين ، وفي عدم الإلزام في تضمين التربية الدينية في المنهج المدرسي . وفي تمييز ثنائية اللغة في التعليم . وهذا يعني أن المدارس في منطقة " ويلز " يمكنها أن تعلم لغتها القومية " الويلزية إلى جانب اللغة الإنجليزية .

٦. تقرير دانتون (١٩٦٨) Dainton Report

هو تقرير عن التعليم في إنجلترا يتعلق بتدريس العلوم والرياضيات في المدارس. فقد أشار هذا التقرير إلى العزوف عن دراسة العلوم في التعليم في مدارس إنجلترا . واقترح التقرير أن يدرس كل التلاميذ مادة الرياضيات على طول سنوات تعليمهم مع التركيز على تطبيقاتها في العلوم . كما أقرح العمل على جذب مزيد من معلمي العلوم المؤهلين تأهيلا جامعا جيدا ، وأن على الجامعات وأصحاب الأعمال بذل مزيد من الجهد لجذب الشباب إلى مجال العلوم والتكنولوجيا .

٧. تقرير جيمس (١٩٧٢) James Report

وهو تقرير معروف يتناول إعداد المعلم وتدريبه في بريطانيا . وقد تضمن توصيات قيمة تتعلق باستحداث مؤهلات أعلى للحصول على درجات عالية في التربية . واستحدث نظاما جديدا للإعداد المبني للمعلم يتم فيه الإعداد من خلال الدراسة في معاهد المعلمين ويخصص لها الخمس ٢٠ ٪ والقيام الفعلي بالتدريس ويخصص له أربعة أخماس ( ٨٠ ٪ ) . وهذا النظام يماثل النظام الجديد الذي أعلنه وزير التربية البريطاني ليطبق عام ١٩٩١ . واهتم التقرير بالتدريب أثناء الخدمة تحت إشراف مدرسين مهنيين Tutors من هيئة التدريس بالمدرسة أو مراكز التدريب أثناء الخدمة . ويمنح المعلمون إجازات دراسية بمرتب إذا أرادوا مواصلة دراستهم المهنية .

٨. تقرير بلاودن (١٩٧٣) Plowden Report

وهو تقرير مشهور عن التعليم الابتدائي في بريطانيا والانتقال إلى المرحلة الثانوية . وقد قام هذا التقرير على أساس دراسة مستفيضة ، وتوصل إلى كثير من التوصيات من أهمها : تحقيق علاقة أوثق بين المنزل والمدرسة وتخصيص مصادر مالية أكثر للمناطق المحرومة اجتماعيا والعمل على نشر دور الحضانة Nursery Education أي المدرسة الابتدائية الدنيا وإلغاء العقاب البدني وعمل التشجيع في المدرسة الابتدائية الصغرى ، وزيادة تقبل طرق التدريس المتمركزة حول المتعلم . وكان لهذا التقرير تأثير كبير على التعليم الابتدائي في بريطانيا بل وفي أمريكا بصورة غير مباشرة .

٩. تقرير وارنوك (١٩٧٨) Warnock Report

هو تقرير أعدته اللجنة المكلفة بدراسة حالة تعليم الأطفال والشباب المعاقين في بريطانيا . وقد اقترح التقرير نظاما للتربية الخاصة يقوم على الاحتياجات التعليمية الخاصة لكل طفل بصرف النظر عما إذا كانت إعاقته جسمية أو عقلية . وعلى هذا فإن الأطفال الذين يواجهون صعوبات تعليمية أو يمثلون مشكلات سلوكية يندرجون تحت

هذا النوع من التربية الخاصة ويكون تعليمهم في مدارس عادية ما أمكن ذلك . وقد أصدرت الحكومة البريطانية ورقة بيضاء White Paper عام ١٩٨٠ قبلت بموجبها توصيات التقرير ومقترحاته .

#### بعض التجديدات في المدارس البريطانية :

تشير إحدى الدراسات إلى أن هناك ثلاثة أنواع من التجديدات التربوية أدخلت على نطاق واسع في المدرسة الثانوية البريطانية وهي : الصفوف الدراسية غير المتدرجة Non-graded Classes ، أو عدم تقسيم التلاميذ إلى فصول " مجموعات " ومراكز مصادر التعلم ونظام الجدول المدرسي للأقسام . وهذه التجديدات تطلبت تغييرا في طرق التدريس والتعلم وإعادة النظر في احتياجات تدريب المعلمين أثناء الخدمة . وطريقة اتخاذ القرار في المدرسة ( Bolam :P.245 ) . وهذه التجديدات لم تأت نتيجة مشروعات معينة للبحث أو التطوير . وإنما جاءت تلقائيا من استجابة المعلمين للمواقف التعليمية ثم انتشرت بعد ذلك من خلال التفاعل مع المعلمين الآخرين . وقد تبنتها كثير من المدارس وهو ما يؤكد أن التجديد الفعال ممكن على مستوى المعلمين ( Bolam :P.259 ) .

لقد كان إنشاء مراكز مصادر التعلم في المدرسة الشاملة في بريطانيا نتيجة عدة تطورات في التعليم منها التزام المعلمين المتزايد بطرق تدريس بديلة تشمل التعليم المستقل ، واستخدام أسلوب تجميع الطلاب من مختلف القدرات معا في التدريس دون تقسيمهم إلى مجموعات ، والتزايد السريع في المواد التعليمية المتاحة للمدرسة . وإلغاء الحواجز بين المواد الدراسية والاتجاه نحو التكامل بينها . وهذه المبررات هي مؤشرات يمكن الاستفادة منها في تطوير نظام مماثل في مدارسنا الثانوية العربية . يمكن البدء بالمكتبات الموجودة في المدارس لتحويلها إلى مراكز لمصادر التعلم تحتوي على المواد التعليمية اللازمة لتعليم فعال بالمدارس ، وتزويدها بالأجهزة والمعدات من آلات تصوير وأجهزة سمعية وبصرية وحاسب آلي وغير ذلك .

#### لجان التجديد التربوي :

من تجارب التجديد المفيدة التي اتبعت في المدارس البريطانية تشكيل لجان مختلفة تتولى متابعة التقدم العام للمدرسة وإبتكار أفكار جديدة وطرق تربوية مستحدثة لوضعها موضع التنفيذ . وتشكل كل لجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء ويمكن أن ينضم إليها من يريد من هيئة التدريس . وتعمل هذه اللجان بالتعاون معا من أجل تطوير المنهج المدرسي وعلاقة المدرسة بالمجتمع . وفي كل عام تجتمع كل

هيئة التدريس في مؤتمر داخلي بالمدرسة لمدة يومين يعقد خلال وقت عمل المدرسة لمناقشة البرنامج الذي تقترحه اللجان لتنفيذه في السنة التالية . وكان من بين البرامج التي اقترحت وطبقت عام ١٩٧٣ برنامج التعلم القائم على المصادر . Resources-based Learning وتجتمع هذه اللجان من حين لآخر لمناقشة مشكلة ما . وقد تتوجه اللجنة من أجل دراسة المشكلة إلى مدارس أخرى لها نفس الاهتمام أو تطلب المشورة بطريقة غير رسمية من أساتذة التربية بالجامعات ( Bolam:P.245 ) إن هذا الأسلوب عملي يمكن الاستفادة به في مدارسنا العربية .

#### مقرر الساندوتش : Sandwich Course

يطلق هذا المفهوم في بريطانيا عادة على نظام الدراسة التبادلية للطالب في الجامعة أو الكليات وممارسة العمل الميداني في المؤسسات الصناعية والتجارية . فالطالب المتفرغ للدراسة بالجامعة أو الكلية أو المعهد البوليتكنيكي يقضي جزءا من وقته في منظمة صناعية أو تجارية أو مهنية للتدريب واكتساب الخبرة تحت الإشراف الموجه . ويجب أن تكون مدة التدريب التي يتلقاها الطالب بما يزيد عن ١٨ أسبوعا في العام وهو ما يسمى " بالساندوتش الصغير " تمييزا له عن " الساندوتش السمين " الذي يمتد إلى سنة كاملة بعيدا عن مكان دراسته ، وهذا النوع من المقررات في بريطانيا يماثل ما يطلق عليه في أمريكا المقرر التعاوني . ويمكن الاستفادة من مثل هذه الممارسات أيضا في نظمنا التعليمية .

## الفصل الثاني عشر

### الإصلاح التربوي في دول شرق أوروبا

#### والشرق الأقصى

نتناول في هذا الفصل الكلام عن الإصلاح التربوي في دول أوروبا الشرقية ودول الكومنولث المستقلة والصين واليابان في الشرق الأقصى .  
الإصلاح التربوي في دول أوروبا الشرقية :

شهدت دول أوروبا الشرقية مثلها مثل باقي الكتلة الشرقية تغييرات سياسية هائلة في السنوات الأخيرة قلبت الأوضاع السياسية فيها رأسا على عقب . وكان من الطبيعي مع تحلل الشيوعية في عقر دارها وما يتصل بذلك من إلغاء الحزب الشيوعي السوفيتي أن فقدت القيادة السوفيتية زعامتها وسلطانها على شعوب ودول أوروبا الشرقية . وسينصب كلامنا هنا عن الدول الثلاث بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا . والواقع أن هذه الدول قد شهدت قبل ذلك مظاهرات عامة ضد النظام الشيوعي . منها قيام الثورة المعروفة في المجر التي استخدم فيها السوفيت الدبابات لقمعها بكل قوة لدرجة أن هذه الدبابات كانت تسير على أجسام البشر . ومنها أحداث ربيع ١٩٦٨ في براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا وإقصاء زعيمها عن الحكم آنذاك . ومنها حالة الانتحار المشهورة للشاب " بلاخ " احتجاجا على إخماد الثورة . وقد روجت أجهزة الإعلام الغربية كثيرا لمثل هذه الحالات وغيرها . ومنها أيضا الأحداث في بولندا عام ١٩٥٦ والدور الفعال الذي قامت به منظمة التضامن العمالية بقيادة " فالنسيا " رئيس الجمهورية في الثمانينات . وما يلاحظ على التغييرات السياسية في هذه الدول أنها حدثت عندما تهيأت لها الظروف بطريقة سلمية متحضرة . كما أن الحكومات الجديدة تشكلت من عناصر ديمقراطية راديكالية معارضة للنظام الشيوعي والاشتراكي القديم بعد أن ثبت فشله في الدول التي حملت لواء قيادته وزعامته . وكان من الطبيعي نتيجة لهذه التغييرات في الأنظمة السياسية أن تجري إصلاحات جذرية هامة على أنظمة التعليم . وأن تظهر سياسات تعليمية جديدة .

والواقع أن إرهابات الإصلاح التربوي في دول أوروبا الشرقية كما في الاتحاد السوفيتي سابقا كانت قد بدأت قبل التغييرات السياسية الجذرية التي شهدتها فيما بعد . وكانت بولندا من أسبق دول أوروبا الشرقية في الإصلاح التربوي نظرا لتزايد النفوذ الجماهيري الذي حظيت به منظمة التضامن العمالية على حساب نفوذ السلطات العسكرية الحاكمة . ففي عام ١٩٨٠/١٩٨١ دعت هذه المنظمة إلى أيديولوجية حيادية

في المدارس ومراجعة المناهج والكتب الدراسية . ودعا الإصلاح التربوي عام ١٩٩٠ إلى أن نظام التعليم العام يجب أن يعمل على نمو الشخصية والاشتراك الفعال في مجتمع يقوم على الحرية والعدالة والانفتاح على الثقافات والقيم العالمية . كما شمل الإصلاح ضمان حق الآباء في تعليم أبنائهم وفقا لتعاليمهم الدينية أو الفلسفية . كما أن للمعلمين الحق في نشر القيم التي تتفق مع معتقداتهم بحيث لا تتعارض مع مبادئ نظام التعليم العام .

وفي عام ١٩٩٠ قام البرلمان في تشيكوسلوفاكيا بمراجعة قانون التعليم لعام ١٩٨٤ وألغيت الأهداف الخاصة بالعقيدة أو الأيديولوجية السياسية السابقة التي تقوم على الاشتراكية وعالية الطبقة الكادحة وحلت محلها مبادئ الوطنية والإنسانية والديمقراطية . كما شمل الإصلاح التأكيد على أن تضمن المدارس توفير فرصة التعليم الديني .

وبدأت في المجر وتشيكوسلوفاكيا بعد تغير النظام السياسي بها خطوات مماثلة للإصلاح التربوي . فألغيت المواد العقائدية والأيديولوجية والماركسية . وحل محلها مواد تعليمية جديدة فلسفية وأخلاقية وألغيت كتب التاريخ التي تؤرخ للقرنين ١٩ ، ٢٠ . وحل محلها كتب دراسية جديدة . وكذلك الأمر بالنسبة لكتب الأدب والجغرافيا ( Szcbenyi : 1992,PP.19-20 )

### جوانب الإصلاح التربوي :

بالإضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه من إصلاحات في كل دولة من الدول الثلاث على حدة نجمل القول هنا بالنسبة للدول الثلاث بصفة عامة . فقد استهدف الإصلاح التربوي الجديد في الدول الثلاث إلغاء الممارسات التعليمية السابقة أو تعديلها حسب الأوضاع الجديدة . فألغيت سيطرة الأيديولوجية الماركسية على فلسفة التربية ومناهج التعليم والكتب الدراسية وألغى مبدأ احتكار الدولة لكل أنواع التعليم ومؤسساته وألغيت القيود الشديدة على حرية الفكر والأديان . وأدخلت تعديلات على النمطية الزائدة الموجهة في بنية النظام التعليمي وإدارته والتفصيلات الكثيرة في استخدام المناهج والكتب الدراسية . يضاف إلى هذه الإصلاحات جوانب أخرى من أهمها :

١- جعل اللغة الروسية إختياريا :

وهو ما يمثل تحولا هاما في سياسة هذه الدول الثلاث . ذلك أن دراسة اللغة الروسية قبل الإصلاحات السياسية الأخيرة كانت إجبارية . والواقع أن الدافع وراء هذه الخطوة كان سياسيا أكثر منه تربويا . إنه رمز التحرر من السيطرة والنفوذ الروسي الذي خيم سنوات طويلة على هذه البلاد .

ب. حرية المدارس والمدرسين في استخدام المناهج والكتب الدراسية :

وهي من الخطوات الإصلاحية الهامة التي تؤثر على النظام التعليمي ككل وتمثل اتجاهها مضادا للممارسات القديمة . وهكذا أصبح للمعلمين والمدارس حرية استخدام كتب أخرى للتعليم غير تلك المدرجة في قائمة وزارة التربية . وهناك اتجاه لتأليف الكتب على أساس النشر التجاري المعمول به في الدول الغربية . وأصبحت المناهج أيضا أكثر مرونة في استخدامها . ولم تعد بها مواد إجبارية كما كان في الماضي وإن كان هناك منهج أساسي أو محوري يسمح بالاختيار .

جـ. السماح بإنشاء المدارس الدينية والخاصة :

وهي من الخطوات الإصلاحية الهامة التي عكست الاتجاه السابق الذي كان معمولا به وهو احتكار الدولة للتعليم وعدم السماح بإنشاء المدارس الدينية أو الخاصة . ففي ديسمبر ١٩٩٠ أصدرت وزارة التربية التشيكية قرارا يقضي بحق المواطنين وغيرها في إنشاء مدارس خاصة . ويمكن لهذه المدارس أن تحصل على مساعدات مالية من الدولة بشرط أن يكون منهجها الدراسي على نفس المستوى من النوعية في مدارس التعليم العام . وفي نفس العام وافقت وزارة التربية البولندية على خطوة مماثلة بموجبها خصصت نصف الميزانية المخصصة عادة لمدارس الحكومة ومدارس المجتمع في الريف لمساعدة المدارس الخاصة . وهناك خطوات مشابهة في المجر .

د. الاتجاه إلى لامركزية الإدارة :

من اتجاهات الإصلاح التربوي في دول شرق أوروبا الثلاث الاتجاه إلى تخفيف حدة المركزية في إدارة التعليم السابقة . وقد أدخلت تعديلات على النظام القديم توفرت بموجبها حريات أكثر للمدارس بالنسبة للمناهج والكتب الدراسية والتدريس . ومن بين الخطوات الهامة نحو لامركزية التعليم جعل التعليم الابتدائي مسئولية السلطات المحلية بالتدرج في الدول الثلاث . وسيكتمل ذلك عام ١٩٩٤ بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا وبولندا ولعله اكتمل الآن .

الإصلاح التربوي في دول الكومنولث المستقلة :

شهدت دول الكومنولث المستقلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إصلاحات تعليمية هائلة . وستمث هذه الإصلاحات لسنوات طويلة قادمة . ويمكننا أن نتصور ضخامة هذه الإصلاحات في دولة كان لها نفوذها الدولي كقوة عظمى لها أيديولوجيتها ونظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتميز الذي يقوم على أساس الفلسفة الماركسية اللينينية . وفجأة وبين عشية وضحاها نجد هذا العملاق الضخم ينهار ويغير جلده ويتنكر

لكل ما ضيه . فينبذ فلسفته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ليتحول إلى مجتمع لاشيوعي يفتح على العالم الغربي يقتبس منه نظمه الديمقراطية ونظمه الاقتصادية التي تقوم على أساس السوق الحرة المفتوح .

ويمكننا أن نتصور مدى الصعوبات التي تواجه هذا التحول الجذري في الاتجاه العكسي بمثال ما حدث في ألمانيا الشرقية بعد انضمامها إلى ألمانيا الغربية واندماج الدولتين في ألمانيا الموحدة . لقد كانت هناك صعوبات كبيرة للتفاهم بين ألمان الشرق وألمان الغرب . وأصبح من الصعب جدا على الألمان الشرقيين في الظروف الديكتاتورية التي نشأوا فيها أن يتكيفوا مع أبناء جلدتهم من الألمان الغربيين الذين تربوا على الديمقراطية الغربية كما أشرنا .

والقضية هنا إذن ليست قضية شعب مقسم وإنما هي قضية شعب في مواجهة نظامين مختلفين للحياة وهو ما ينطبق على الموقف الراهن في دول الكومنولث المستقلة. وتشير أحدث الدراسات عن الإصلاحات التعليمية في دول الكومنولث المستقلة إلى كثير منها ( . Tomiak :1992.PP.33-44 ) . ففي دول بحر البلطيق التي تشمل إستونيا ولاتفيا وليتوانيا تستهدف الإصلاحات التعليمية بعد التحرر إيجاد إطار مناسب للعمل لتطوير الثقافة القومية ولغاتها وآدابها . وقد قامت وزارات التربية الجديدة في الدول الثلاث باتخاذ قرارات هامة لإصلاح الإدارة التعليمية وجعلها حديثة ديمقراطية ، وإصلاح نظم التعليم بإدخال التحسينات عليها وزيادة كفاءتها وفعاليتها . ويتطلب تحقيق ذلك مزيدا من المتابعة التفتيشية على المدارس ومزيدا من إحكام نظام إعداد المعلمين وزيادة مخصصات التعليم والاستعانة بالخبراء التربويين من الخارج . كما شمل الإصلاح أيضا إنشاء مجلس تعليمي مشترك لدول بحر البلطيق الثلاث يضم ممثلين عن المعاهد التربوية في هذه الدول وذلك بهدف التنسيق وتحقيق التعاون فيما بينها .

وفي جمهورية أوكرانيا - التي بدونها تكون باقي دول الكومنولث فقيرة جدا - تشمل الإصلاحات التعليمية الحالية إحلال اللغة القومية محل الروسية كلغة للتعليم لكل الطلاب الأوكرانيين في المدارس والجامعات . وإلغاء كل ما يتعلق بالأيديولوجية الماركسية اللينينية والاهتمام بدلها بالثقافة والتقاليد القومية للبلاد في تدريس مواد الجغرافيا والتاريخ والأدب والمواد الاجتماعية . وألفت كتب دراسية جديدة لتحل محل الكتب القديمة . بيد أن شمول الإصلاح لمختلف مراحل التعليم ومستوياته لاسيما فيما

بتعلق بالتعليم العالي قد يتطلب مزيدا من الوقت والانتظار . ويصدق هذا الوضع على باقي الجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقا . وفي جمهورية بلاروسيا أو روسيا البيضاء حدثت خطوات مشابهة للإصلاح التعليمي لاسيما فيما يتعلق بإحلال اللغة القومية محل الروسية كلفة تعليم في المدارس . وتشير التقارير الحديثة أن ما يقرب من ٢٩ ٪ من الأطفال في المدارس الابتدائية يتعلمون كل المواد باللغة البيلاروسية وهي غير اللغة الروسية ( Tomi- 1992:P.37 ). وما يعيق الإصلاح عدم توفر الكتب الدراسية باللغة القومية لمختلف مراحل التعليم ونقص المعلمين المؤهلين لتدريس مختلف المواد باللغة البيلاروسية . وتحاول وزارة التربية جاهدة على الإسراع بتعليم مواد الأدب والتاريخ والجغرافيا باللغة القومية . ولكن تدريس العلوم السياسية والاجتماعية بالطريقة الماركسية اللينينية قد توقف في مختلف المؤسسات .

وفي روسيا أكبر الجمهوريات وأقواها نفوذا تقوم وزارة التربية بالإصلاحات التعليمية التي بدأت تحت تأثير سياسة الانفتاح Glasnost وإعادة الإصلاح أو البناء Prestoika التي ترجع إلى رئيس الاتحاد السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف . ويتركز الإصلاح على ديمقراطية التعليم وليبراليته . وأنشئت عدة مدارس وكرليات وجامعات خاصة وهو أمر مستحدث لم يكن معروفا من قبل لأن الدولة في ظل الشيوعية كانت لاتسمح بقيام المدارس الخاصة . وعلى مستوى التعليم العالي أنشئت معاهد تعليمية جديدة تخدم الاتجاه الاقتصادي المنشود في تحوله إلى اقتصاد السوق الحر . وقد أنشئت هذه المعاهد بمساعدة من الغرب . من أهم هذه المعاهد مدرسة الإدارة العليا في موسكو ولها فروع في قزان وفلاديفستوك . وهناك أيضا جامعتان مستقلتان جديدتان إحدهما في موسكو والأخرى في سانت بطرسبورج ( ليننجراد سابقا ) أسستا بالتعاون المشترك بين الروس والأمريكيين . وهما تقدمان مقررات في اللغة الإنجليزية وإدارة الأعمال والتسويق والتمويل والإدارة وذلك نظير دفع الطالب رسوما دراسية . وتتكون الغالبية العظمى من هيئة التدريس بها من الأمريكيين والأوروبيين الغربيين أما الروس فلا يشكلون إلا ربع العدد فقط .

وشهد أول ديسمبر ١٩٩٠ افتتاح المدرسة العليا لفلسفة الأديان في سانت بطرسبورج ، وقام بإنشائها مجموعة من أهل العلم والفكر . وتنظم المدرسة فصولا مسائية في تعاليم مختلف الأديان منها الإسلام والمسيحية والبوذية . كما تقدم دراسات حول فلسفة الأديان واللغات المرتبطة بها وبتقاليدها . وشهد الإصلاح

التعليمي أيضا محتوى التعليم وطرق تدريسه وذلك بتخليصه من كل ما يتعلق بالأيدولوجية الماركسية وتعليم الطلاب بطريقة استقلالية تمكّنهم من الحكم بطريقة عقلانية سليمة على المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وأدخلت مقررات متعددة في المنهج تسمح بزيادة حرية الطالب في اختيار المقررات وتنمية قدراته إلى أقصى حد ممكن . ومن الطبيعي أن يشمل الإصلاح إعداد كتب دراسية جديدة . لكنها ليست عملية سهلة لما تتطلبه من جهد ووقت ومال . ومن بين الإصلاحات الجوهرية التي كانت تعتبر جريمة في الماضي تدريس الدين في المدارس وإن كانت على نطاق محدود لتفاوت نظرة الآباء بين موافق ومعارض . بيد أن "مدارس الأحد" وهي مدارس دينية مسيحية خيرية كانت منتشرة في أوروبا لاسيما إنجلترا في وقت من الأوقات بدأت في الانتشار في كل أنحاء روسيا . وهي تقدم تعليما دينيا يشتمل على الترانيم والصلاة . وفي موسكو يوجد ما يقرب من ٢٠٠ مدرسة من هذا النوع حسب بعض التقديرات ( Tomiak : 1991:P.40 ) كما بدأت المدارس الدينية الكاملة في الظهور وإن كان وضعها القانوني مازال غامضا .

وينبغي أن نشير إلى دور الروابط والمؤسسات المهنية في ترويج الأفكار التقدمية في التربية منها " المعلمون المجددون - Teacher Innovators ونوادي يوريكا Eureka Clubs والاتحاد الخلاق للمعلمين Creative Union of Teachers . وهي روابط مهنية تربوية تبشر بإشراقه الفجر الجديد .

وأخيرا نعرض إلى ظاهرة وإن كانت لا ترتبط مباشرة بالإصلاح إلا أنها تؤثر سلبا عليه . وهي ظاهرة هجرة العقول والعلماء الروس إلى أمريكا والدول الغربية . وخطورة هذه الظاهرة أنها تمثل هجرة جماعية على نطاق واسع . وقد يعود هؤلاء العلماء ثانياة وقد لا يعودون . ومع ذلك فإن هجرتهم سيكون لها بالغ الأثر على التقدم العلمي والتكنولوجي للبلاد مما يؤثر على تقدم المجتمع بصفة عامة .

#### الإصلاح التربوي في الصين :

تسود التربية الصينية فلسفة مغايرة لما هو مألوف في الفكر التربوي الغربي عادة . فكلمة " القدرة " بمعناها المعروف في التربية الغربية الحديثة ليست لها نفس المعنى في التربية الصينية . وإنما تعني أنها شيء يمكن تحسينه وتطويره . وأن هذه مهمة التدريس . إن الشاعر الذي يؤثر عن كونفوشيوس : " التدريس حسب القدرة " يعني أن الأطفال من مختلف القدرات يجب تعليمهم بطرق مختلفة لكن في ظل منهج موحد لامناهج متعددة كما في الغرب حتى يصلوا إلى المستوى المطلوب . (Ming:1990,P.163)

ويعمل المعلمون في الصين إلى الاعتقاد بأن كل طفل يستطيع أن يحقق المستوى التحصيلي المطلوب إذا ما بذل الجهود المناسب وهي لب فكرة التعلم بالإتقان . وهم يؤمنون بأن العوامل الوراثية أو البيولوجية مسألة ثانوية طالما أن التلميذ يبذل كل جهده . إن الشعار الذي يتمثل به المعلمون الصينيون هو الإجتهد والمثابرة يعوض " الغباء " . وهم يؤمنون بأن حسن أداء التلميذ يتوقف على حسن أداء المعلم . ولذلك فإن المعلمين في الصين في ظل هذا الاعتبار - وليس اعتبار ضغوط الإدارة - يعملون بجد وإخلاص ويتفانون في سبيل تعليم تلاميذهم وتحسين مستوى تحصيلهم . وقد استطاعت الصين بتعدادها الذي يصل إلى ١٢٠٠ مليون نسمة أن تطور نظاما تعليميا ضخما يحاول السير على قدمين من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي الذي يشمل أنواعا مختلفة من التعليم من خلال الإذاعة والتلفزيون والدراسة بالمراسلة ومراكز التدريب وتعليم الكبار ( Tsang,P.65 ) .

وقد شهد نظام التعليم في الصين عدة إصلاحات في السنوات الماضية إلا أن قرار الإصلاح الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الحاكم في مايو ١٩٨٥ يعتبر أهم وأول إصلاح من نوعه منذ قيام دولة الصين الشعبية عام ١٩٤٩ . وقد استهدف هذا الإصلاح القضاء على نقاط الضعف والجمود الإداري في نظام التعليم . وأدخل لهذا الغرض عدة تغييرات رئيسية في بنية التعليم وإدارته وتمويله . وقد شمل الإصلاح الجوانب الرئيسية التالية : ( Tang,P.66 ) :

- ١- تطبيق نظام للتعليم الإلزامي مدته تسع سنوات .
- ٢- لامركزية الإدارة والتمويل بالنسبة للتعليم الإلزامي الأساسي .
- ٣- إعادة تشكيل بنية التعليم الثانوي لتعديل منهج المرحلة العليا منه من صبغتها الأكاديمية العامة إلى صبغة مهنية تقنية بحيث يكون المنهج الجديد مناصفة بين التعليم العام والتعليم الفني .
- ٤- إعادة تنظيم القبول بالتعليم العالي وتوزيع الطلاب من مختلف التخصصات .
- ٥- زيادة الاستقلال الذاتي لمعاهد التعليم العالي .

#### الإصلاح التربوي في اليابان :

خضعت اليابان على امتداد تاريخها لتأثير حضارات وثقافات مختلفة من أهمها الحضارة الصينية التي نقلت عنها اليابان كثيرا من مؤسساتها ونظمها الاجتماعية وحروف لغتها مع اختلاف اللغتين . ومنذ عام ١٨٦٨ تأثرت التربية في اليابان بأفكار من ألمانيا وفرنسا . وبعد الحرب العالمية الثانية كانت الإصلاحات التربوية ذات طابع أمريكي .

وتعتبر اليابان اليوم من أكبر الدول تقدما في العالم . وهي أول دولة آسيوية استطاعت أن تحقق مجتمعها الصناعي . ويعتبر نظامها التعليمي من أحسن النظم في العالم على حد تعبير بعض الكتاب ( Kabayashi, :P.702 ) .

وعقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ خضعت لاحتلال القوات الغربية المتحالفة . وكان هدف الاحتلال القضاء على النزعة العسكرية لليابان وتحويلها إلى مجتمع ديمقراطي . وكانت الإصلاحات التربوية تمثل جوانب أساسية من المحاولة الأشمل لإصلاح المجتمع الياباني برمته . وقد عملت سلطات الاحتلال على إصدار دستور جديد لليابان . وقد صدر بالفعل في ٣ مايو ١٩٤٧ . ومازال قائما حتى الآن لم يتغير . وقد نص على إقامة نظام حكم ديمقراطي وأصبح الإمبراطور رئيسا رمزيا للدولة لا يتمتع بأي سلطة سياسية . ويعتبر الدستور الياباني من أكثر الدساتير القومية في العالم تحمرا من حيث ضمان الحريات المدنية والأكاديمية والدينية والمساومة الجماعية وحق العمل . وقد نص الدستور في مادته ٢٦ على أن التعليم حق الشعب وليس هبة من الدولة ، وأن المواطنين متساوون في فرص التعليم حسب قدراتهم وأن التعليم مجاني للجميع في المرحلة الإلزامية .

وصدر في عام ١٩٤٧ القانون الأساسي للتعليم بعد إقرار البرلمان له . وحدد في مادته الأولى الهدف من التعليم بأنه التنمية الكاملة للشخصية وتكوين أفراد أقوياء في الجسم والعقل يهون الصدق والعدل ويقدرون القيم الفردية ويحترمون العمل ولديهم إحساس قوي بالمسئولية وروح مستقلة كبناء للمجتمع السلمي . ونص في مادته الرابعة على إلزامية التعليم ومجانيته . كما نص على الحرية الأكاديمية وتكافؤ الفرص .

وتوجد في اليابان كثير من المدارس والجامعات الخاصة التي تتولاها الجماعات الدينية إلا أن البرامج التعليمية في معظمها ذات طابع علماني لأن الدستور ينص على ضمان حرية الأديان . كما أن القانون الأساسي للتعليم عام ١٩٤٧ يمنع تدريس الدين الطائفي في المدارس العامة بكل مستوياتها .

إن مما يميز الإصلاح التربوي في اليابان منذ بداية عهد الأمبراطور "ميجي" Miji أنه سار جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي . ويعتقد كثير من المصلحين في اليابان أن الاستثمارات الضخمة في التعليم تمثل عاملا صحيا في التنمية القومية .

لقد كانت الخطوة الأولى في الإصلاح التربوي بعد هزيمة اليابان التخلص من العناصر البشرية المقاومة للتغيير . وعلى هذا نقل من النظام التعليمي أكثر من مائة ألف من المربين المعروفين بنزعتهم العسكرية والقومية والعنصرية لأهداف سياسة الاحتلال

. وإن كثير من الإصلاحات التربوية قامت على أساس التصورات التي قدمتها البعثة التربوية الأمريكية الأولى لليابان . وكانت تضم ٢٧ من خيرة المربين الأمريكيين بقيادة " جورج ستودارد G.Stoddard قوميسار التعليم في ولاية نيويورك والرئيس المنتخب لجامعة إلينوي الأمريكية . وكان من أهم الجوانب التي شملها الإصلاح التربوي :

- مد التعليم الاجباري من ست إلى تسع سنوات .

- تنظيم السلم التعليمي على غرار النظام الأمريكي : ٦-٣-٣ .
- إعادة بنية المدرسة الثانوية على أساس المدرسة الشاملة لتحل محل أنواع التعليم الثانوي التي كانت قائمة .

- جعل التعليم مختلطاً على كل المستويات والمراحل .
- إلغاء الجامعة الإمبراطورية ومدارسها العالية المخصصة لتعليم الصفوة .
- رفع مستوى إعداد المعلم إلى المستوى الجامعي .
- إنشاء المحادات للمعلمين ومنظمات للأباء والمعلمين ومكتبات عامة مجانية متاحة لجمهور الشعب .

- تحويل النظام المركزي لإدارة التعليم إلى نظام لامركزي يقوم على الاستقلال الذاتي للإدارات المحلية وقيام مجالس منتخبة للتعليم بها .

- تعديل الكتب الدراسية وحذف منها كل ما يتعلق بالأيدولوجية العسكرية والقومية .
- إدخال مواد دراسية أو مواد اجتماعية ذات طابع أمريكي تركز على المواطنة الديمقراطية لتحل محل المادة الدراسية الرئيسية السابقة " شوشين" وهو مقرر أخلاقي يقوم على الولاء المطلق للدولة .

وقد عدلت كثير من هذه الإصلاحات بعد انتهاء الاحتلال عام ١٩٥٢ .

#### إصلاح الامتحانات :

تحتل الامتحانات مكاناً هاماً في نظام التعليم الياباني . وتمثل اهتماماً كبيراً للأباء والأبناء كما هو الحال عندنا . وتوجد مدارس خاصة للتدريب والإعداد للامتحانات العامة تسمى " جوكو Juku " . وذلك أن القبول للمستوى الأعلى من التعليم يتم على أساس هذه الامتحانات . ومنذ ١٩٤٨ بدأ استخدام الاختبارات التحصيلية المقتنة كجزء من امتحانات القبول للتعليم العام المتوسط والثانوي على المستوى المحلي . ومنذ ١٩٧٩ بدأ استخدام هذه الاختبارات في الجامعات على المستوى القومي أو المحلي . وبين عام ١٩٦١ و ١٩٦٦ كانت وزارة التربية والتعليم على المستوى القومي تقوم بإجراء الاختبارات التحصيلية في التعليم الإجباري على

المستوى القومي إلا أنه منذ عام ١٩٦٧ أعيدت مسئولية إجراء هذه الاختبارات إلى السلطات المحلية وذلك للمعارضة الشديدة من جانب الجمهور ومن اتحاد المعلمين .  
لقد ساعد النمو والتقدم الاقتصادي الهائل لليابان على تنفيذ كثير من الإصلاحات التربوية في داخل المدرسة واستخدام تكنولوجيا التعليم بها . وتشير تقارير وزارة التربية اليابانية إلى أنه في عام ١٩٨٠ كان في كل مدرسة بلا استثناء تقريبا آلة لعرض الأفلام ومسجلات صوتية وأجهزة تليفزيون . كما أن هناك استخداما متزايدا لأجهزة الفيديو . وحوالي ٩٠٪ من مدارس التعليم العام على اختلاف مراحلها الابتدائية والمتوسطة والثانوية يوجد بها صالة للألعاب الرياضية ، وحوالي ٧٠٪ من المدارس الابتدائية و ٦٠٪ من المدارس المتوسطة و ٥٠٪ من المدارس الثانوية يوجد بها حمامات للسباحة ( Kabayash:P.702 ) .

#### الكتب المدرسية :

بدأ في اليابان منذ عام ١٩٦٣ توزيع الكتب المدرسية مجانا على تلاميذ المدارس في المرحلة الإلزامية الابتدائية . وفي عام ١٩٦٩ شمل التوزيع كل المدارس الابتدائية والمتوسطة . ويشترط في كل الكتب المدرسية التي تستخدم في كل مدارس التعليم الحكومي والخاص على إختلاف مستوياته أن توافق عليها الحكومة . ويتولى نشر الكتب المدرسية في اليابان دور النشر التجارية والشركات الخاصة على غرار الدول الغربية ويراعى في إعدادها عادة أن تتماشى مع مستويات المقررات الدراسية التي تضعها وزارة التربية . وللمؤلفين بعض الحرية في طريقة إعدادهم أو تأليفهم لهذه الكتب . وتقوم لجنة من وزارة التربية بفحص واختيار الكتب المدرسية المقترحة تضم ممثلين عن وزارة التربية متخصصين في الكتب المدرسية وأساتذة من الجامعات ومدرسين . وتقدم هذه اللجنة تقريرها وتوصياتها إلى مجلس علمي خاص باعتماد الكتب الدراسية تابع لوزارة التربية وذلك قبل أن تعتمد الوزارة قائمة الكتب المدرسية . وتقوم السلطات التعليمية المحلية باختيار الكتب من هذه القائمة المعتمدة لمدة ثلاث سنوات متتالية للمدارس الحكومية والخاصة على السواء . ويتضح من العرض السابق أن أسلوب اعتماد الكتب المدرسية والتصديق عليها في اليابان يحقق تجانسا للمستويات التعليمية في كل أنحاء البلاد كما يحقق نوعية جيدة من الكتب المدرسية ويمكن لنظم التعليم العربية أن تستفيد من تجربة اليابان في تأليف الكتب المدرسية ولو على نطاق تجريبي ضيق في البداية .

### مشكلات تتحدى الإصلاح :

من أهم المشكلات الراهنة التي تواجهها المدارس اليابانية إزدياد الانحراف بين الأحداث من الشباب . ويشير تقرير الوكالة القومية للشرطة عام ١٩٨٣ إلى ما يزيد على ٢٣٧ ألف شاب سن ١٩ فأقل قد اعتقلتهم الشرطة ما بين يناير ونوفمبر عام ١٩٨٣ لمخالفات قانونية إجرامية . ويمثل هذا الرقم أعلى مستوى للجريمة بين الشباب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وتمثل هذه الأرقام أيضا أن واحدا من بين كل اثنين من مخالفتي القانون من الأحداث وأن ٧٥٪ من هذه الجرائم سرقة . ونصف مجموع الأحداث الجانحين أو المخالفين تلاميذ في المدرسة المتوسطة . ومايزيد عن خمس العدد ( ٢١٪ ) من البنات ( Kabayashi:P.713 ) .

كما أن نظام الامتحانات القاسي الصارم وتمايز الجامعات وتحقيق المساواة في فرص التعليم الجيد في المدارس والجامعات ذات المكانة كلها مشكلات تتحدى الإصلاح .  
خاتمة :

كثير من النقاد التربويين في اليابان غير راضين عن نظام التعليم ووجهوا إليه انتقادات كثيرة . من أشهرها كتاب كتبه إحدى نجوم التليفزيون الياباني كورويانا جي تيتسوكو Kuroyanagi Tetsuko ونشر عام ١٩٨٢ وترجم إلى الإنجليزية بعنوان : توتو تشان : طفلة صغيرة في النافذة :  
Totto-chan: The Little Girl at the Window :

ويلغ من شهرة هذا الكتاب أنه وزع منه أكثر من ستة ملايين نسخة ويعتبر أحسن كتاب حقق أكبر نصر تجاري في التوزيع في تاريخ اليابان الحديثة . وقد تضمن الكتاب نقدا لاذعا لنظام التعليم الياباني . وفيه تحكي المؤلفة قصة حظها السعيد كطفلة في مدرسة غير تقليدية . وقد عبرت بطلاقة عن نقدها للنظام التعليمي الياباني الرسمي الراهن التي ترى فيه أنه يولد نمطية غير ضرورية كما أنه يولد البلادة والتخلف لأبنائه . وفي هذا النقد كثير من المبالغة على ما يبدو . إلا أن ذلك لم يحل دون الرواج الهائل الذي لقيه الكتاب .

## الفصل الثالث عشر

### الإصلاح التربوي في الدول العربية

نتناول في هذا الفصل الإصلاح التربوي في كل دولة عربية على حدة . ولم نلتزم بالترتيب الأبجدي لأسماء الدول وإنما إعتدنا على أساس التقارب المكاني أو الجغرافي أو السياسي . وفي ختام كلامنا عن الدول العربية رأينا أنه من تمام الفائدة أن نعرض للإصلاح التربوي في الدول النامية .

#### الإصلاح التربوي في مصر :

شهدت مصر في تاريخها الحديث منذ مطلع القرن ١٩ عدة محاولات لإصلاح التعليم ترجع في بدايتها إلى محمد علي والي مصر عندما أنشأ نظاما تعليميا جديدا على غرار المدارس الأوروبية . بيد أن أعظم الإصلاحات الأولى للتعليم المصري ترتبط باسم علي مبارك ( ١٨٢٣ - ١٨٩٣ ) الذي يعتبر " أبا التعليم المصري " . وهو مع زملائه من أمثال الشيخ رفاعة الطهطاوي وعبد الله باشا فكري والشيخ محمد عبده يمثلون أركان النهضة الثقافية والفكرية الحديثة في تلك الفترة كما سبق أن أشرنا .

ومن أهم عوامل الإصلاح والتجديد التربوي التي تلت ذلك ظهور حركة التربية الحديثة التي بدأت في مصر وعبرت عن نفسها بوضوح في الثلاثينات من هذا القرن . وقد بدأت على يد الرعيل الأول من المصلحين التربويين في مصر من أمثال نجيب الهلالي وطه حسين واسماعيل القباني وعبدالعزیز القوصي وغيرهم . يضاف إلى هؤلاء، الأساتذة الزائرون من الأجانب الذين روجوا لحركة التربية الحديثة من أمثال وليام جراي ويودي وراج وغيرهم . كما أن الحكومة المصرية استقدمت خبيرين معروفين عام ١٩٢٨ لدراسة نظام التعليم وتطويره هما " كلاباريد " السويسري و " مان " البريطاني . وكانت خلاصة عملهما تقريرين مشهورين فصلنا الكلام عنهما في مكان آخر \* .

ويعتبر إنشاء الجامعة المصرية قمة ما وصلت إليه الحركة التربوية في مصر في القرن العشرين . وكانت النشأة الأهلية الأولى للجامعة عام ١٩٠٨ من أهم انتصارات الصحو القومية . وقد تحولت إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥ وعرفت باسم الجامعة المصرية وتطورت إلى جامعة القاهرة الآن . وتوالى بعد ذلك إنشاء الجامعات . وكان من أهم اتجاهات الإصلاح التربوي منذ منتصف الثلاثينات حتى الخمسينات

\* أرجع إلى كتاب تاريخ التربية في الشرق والغرب لنفس المؤلف .

الدعوات الإصلاحية المتميزة على يد نجيب الهلالي الذي عبر عن آرائه في الإصلاح في تقريرين مشهورين له ، أحدهما عن " التعليم الثانوي عيونه ووسائل إصلاحه " (١٩٣٥) . والثاني عن " إصلاح التعليم في مصر " (١٩٤٣) .

ويمثل طه حسين في دعوته الإصلاحية للتعليم ظاهرة فذة تستحق الإعجاب والتقدير . وقد عبر عن أفكاره في الإصلاح في كتابه القيم الذي صدر عام ١٩٣٨ بعنوان " مستقبل الثقافة في مصر " . وقد كانت نظراته الإصلاحية المستقبلية ثابتة بحق . واتسمت بوضوح الرؤية التي قل أن نجد لها مثيلا . وعبر في هذا الكتاب عن أفكار تقدمية سابقة لعصرها بكل مقاييس العصر . ومن بين هذه الأفكار ما يأتي :

- نهوض الدولة وحدها بشئون التعليم وإشرافها على كل شئون التعليم بما فيه التعليم الأجنبي والخاص والإسلامي الديني .

- التعليم الأولي ركن أساسي من أركان الديمقراطية الصحيحة ومن الضروري أن يكون المشرفون عليه صفوة الأمة وخلاصة النابهين فيها .

- علاج البطالة لا يكون بإشاعة الجهل بين الناس أو الحد من نشر التعليم إنما يكون بإصلاح النظام الاجتماعي وتحقيق الصلة بين التعليم النظري والحياة العملية .

- حاجة الشعب إلى التعليم الصالح ليست أقل خطرا من حاجته إلى الدفاع الوطني المتين .

- معاهد العلم ليست مدارس فحسب بل هي بيئة للثقافة بأوسع معانيها .  
- استقلال الجامعة المالي والعلمي وحققها في الإشراف العام على شئون التعليم وما يتصل بها من الامتحانات .

- إصلاح التعليم في الأزهر وتوحيد اتجاهاته مع التعليم العام في المدارس الحكومية .  
- ليست مهمة المعلم التعليم فحسب بل واجبه تربية الطفل .

- ضرورة الارتفاع بمستوى إعداد المعلم إلى ما فوق مستوى الشهادات العليا الجامعية .

وقد راودته فكرة أن تكون درجة الماجستير شرطا لمعلم التعليم الثانوي كما أن الدكتوراه شرط لمعلم الجامعة . وفي ذلك يقول : " وقد خطر لي ولكثير من الجامعيين ومن رجال التعليم في وزارة المعارف أن يجعل درجة الماجستير شرطا للتعليم في المدارس الثانوية كما جعلت درجة الدكتوراه شرطا للتعليم في الجامعة " ( طه حسين : ص ٤٠٦ ) . وقد عدل عن هذا الرأي إلى رأي آخر هو النجاح في مسابقة تقام كل عام على غرار مسابقة " الأجر جاسيون " في فرنسا . وهي شهادة ذات مستوى رفيع ولهامكانة كبيرة . وذلك بعد أن يكون المعلم قد حصل على شهادة جامعية ودبلوم معهد التربية العالي واشتغل في التعليم الابتدائي ( طه حسين : ص ٤٠٧ ) .

وهكذا كان طه حسين سابقا لعصره وهو نفسه يستدرك ويقول " ولكن هذا شيء لم يأت وقته بعد " . والواقع أن المتتبع لحركة الإصلاح التعليمي في مصر في السنوات التي تلت ذلك يجد أنها تتطابق مع الآراء التي عبر عنها طه حسين في هذا الكتاب الذي يعتبر معلما رئيسيا للمحركة التربوية الفكرية والإصلاحية في مصر .

وجاء القبانى وزيرا للمعارف خلفا لطله حسين في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٤ وهو يوصف بأنه صاحب سياسة " الكيف " تمييزا له عن سياسة الكم لطله حسين . وهناك فرق جوهري في المنطلق الفكري والفلسفي عند القبانى يختلف عما لدى طه حسين . فالقبانى يرى في التعليم الثانوى إعدادا للأفراد لقيادة الأمة في الجيل التالى . ومن ثم لا يجب التنازل أو التفريط في مستواه . وهي دعوة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب . لأن التعليم الثانوى لا ينبغي أن يكون للصفوة كما تصوره القبانى وإنما هو لكل الشعب كما تصوره طه حسين . وهنا يكمن الفرق الكبير في توجه السياستين . \*

#### خطوات الإصلاح التربوي الحديثة :

شهد الإصلاح التربوي في مصر في السنوات الماضية منذ منتصف القرن العشرين خطوات هامة نوجزها في السطور التالية :

- ١- توحيد جميع مدارس المرحلة الأولى في مدرسة ابتدائية واحدة مدتها ٤ سنوات وإنشاء مرحلة إعدادية مدتها ٤ سنوات وذلك في عام ١٩٥٣ بموجب قانون ٢١٠ .
- ٢- إصلاح التعليم في الأزهر وإدخال العلوم الحديثة فيه عام ١٩٦١ .
- ٤- إنشاء مرحلة التعليم الأساسي بدمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مرحلة واحدة إلزامية مدتها تسع سنوات . وذلك بموجب قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ .
- ٥- إنشاء الجامعات الإقليمية كخطوة إصلاحية هامة للتوسع في التعليم العالي .
- ٦- تطوير المناهج الدراسية والكتب المدرسية ونظام التقويم والامتحانات لاسيما امتحانات الثانوية العامة .

#### خفض مدة الدراسة في التعليم الابتدائي :

من التغييرات الحديثة التي أدخلت على التعليم الابتدائي في مصر عام ١٩٨٨ خفض مدة الدراسة به من ست سنوات إلى خمس سنوات . وكان وزير التربية والتعليم آنذاك الدكتور أحمد فتحي سرور . ومن المعروف تاريخيا أن مدة الست سنوات في

---

\* لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع يرجع إلى كتاب لنفس المؤلف بعنوان: إدارة وتنظيم التعليم العام . عالم الكتب ١٩٧٤ . وأنظر لنفس المؤلف أيضا تاريخ التربية في الشرق والغرب . عالم الكتب ١٩٩٢ .

التعليم الابتدائي كانت قد تحدت بتوصية من مؤتمر التعليم الإلزامي في البلاد العربية لليونسكو عام ١٩٥٤ في مصر وصدر قانون للتعليم الابتدائي بعد ذلك رقم ٢١٣ في عام ١٩٥٦ الذي جعل التعليم الابتدائي إلزاميا لمدة ست سنوات لجميع الأطفال المصريين بما في ذلك الأطفال المعاقين .

وقد حدث في بداية هذا التغيير وهو خفض سنوات المرحلة الابتدائية أن كان سعادة الوزير في زيارة رسمية لدولة قطر ، وألقى سعادته محاضرة عن التغيير الجديد في فندق الشيراتون بمدينة الدوحة كان كاتب هذه السطور أحد الحضور . وفي شرح سعادته لهذا التغيير ذكر أنه استشار منظمة اليونسكو : هل يمكن خفض مدة التعليم الابتدائي إلى خمس سنوات ؟ وكان رد اليونسكو بالإيجاب . وهذا يعني أن قرار خفض مدة الدراسة استند فيما استند إلى مجرد رأي استشاري من اليونسكو . وفي لقاء عشاء خاص في نفس الوقت في فندق الشيراتون بمدينة الدوحة ضم خمسة أشخاص هم كاتب هذه السطور والأخ الصديق الدكتور محمد عزت عبد الموجود وكان وقتها مديرا للمركز القومي للبحوث التربوية في مصر وأحد المستشارين للوزير ، والدكتور بربان هولمز أستاذ التربية المقارنة بجامعة لندن حتى إحالاته للمعاش ونجم التربية المقارنة ذائع الصيق والذي تخرج على يديه بعض قادة التربية المعاصرين في مصر . والأخ الكريم الأستاذ عزت جرادات الربيعي المعروف بوزارة التربية بالمملكة الأردنية الهاشمية والأخ الدكتور عبد الله فكري العريان أستاذ التربية بجامعة قطر . ودار الحديث حول هذا الموضوع . وسرعان ما تمهد سير المناقشة كان الدكتور محمد عزت عبد الموجود يدافع عن هذا التغيير والأربعة الآخرون في جانب ينتقدون ويعترضون . والواقع أن سعادة الوزير قد أشار في كلمته إلى المعارضة القوية التي لقيها التغيير إلى درجة أنه على حد تعبير سعادته " قذف بحجارة بني بها أهرامات " . وجاء على الفور خاطر سريع لي : " هل كانت الحجارة بهذه الضخامة وتلك الكثرة . إن الأهرامات لدفن الموتى . وربما يكون ذلك نذيرا بدفن مشروع التغيير " . وكان ذلك مجرد خاطر في نفسي إلا أن ذلك لم يتحقق . وجاءت معارضة هذا التغيير على صفحات الجرائد وعلى يد أساتذة كبار لهم باع في قيادة حركة التربية في مصر . ولكن هذه الصيحات ضاعت هباء في ظل الإصرار على إحداث التغيير . وأعود هنا مرة أخرى في كلامي عن الإصلاح التربوي في مصر لأكرر اعتراضاتي على هذا التغيير لأسباب موضوعية على جانب كبير من الأهمية يتعلق بعضها بالاعتبارات العالمية المعاصرة في الإصلاح التربوي وبعضها يتعلق بالاعتبارات المقارنة وبعضها يتعلق بالاعتبارات العربية .

أولاً: الإعتبارات العالمية الراهنة في الإصلاح التربوي :

من المسلم به على مستوى النظرية والتطبيق التربوي الحديث أنه " كلما تعلم الإنسان زادت حريته " ولا يقتصر معنى الحرية هنا على الحرية السياسية أو الفردية في إطارها الضيق . وإنما يمتد المعنى المقصود هنا ليشمل جوانب حياة الإنسان برمتها . فمن المعروف أن الجهل قيد على حرية الإنسان لأنه لا يستطيع الإتصال والتواصل الحضاري والعلم نوركما يقول المثل . والمرض قيد على حرية الإنسان لأنه يحد من قدرته والفقير قيد على حرية الإنسان لأنه يحد من إمكانياته . وهذه القيود الثلاثة كانت تسمى في الماضي بأعداء الإنسان الثلاثة . والمدخل الحقيقي للقضاء عليها هو المدخل التنموي التربوي . ولذلك تهتم دول العالم المعاصر بإطالة فترة التعليم وإطالة مدة بقاء التلاميذ في المدرسة ، وقد أشرنا إلى ذلك في كلامنا عن زمن التمدرس كبعد للإصلاح التربوي المعاصر . وقلنا إن مدة التعليم الابتدائي في العالم المعاصر بصفة عامة لاتقل عن ست سنوات ، وقد تزيد إلى سبع أوثمان وأن مدة التعليم تمتد حتى سن ١٨ أو ١٩ .

ثانياً: الأعتبارات التربوية المقارنة :

إن إحصاءات اليونسكون نفسها لعام ١٩٩١ تشير إلى الدول التي حدثت بها تغييرات في بنية التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٧٥ حتى الآن. ويتضح من هذه الإحصاءات ما يأتي :

١- أن عدد الدول التي أنقصت مدة التعليم الابتدائي بها عن خمس سنوات هي ثلاث دول فقط هي مصر ومدغشقر ولاوس . وإذا كانت مصر أم الحضارة تريد أن تضع نفسها في مستوى دول صغيرة مثل مدغشقر ولاوس فإن ذلك لن يرضي عنه أي مصري مخلص لبلده .

٢- أن عدد الدول التي حدثت بها تغييرات في بنية التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٧٥ هو عشرون دولة منها ثلاث دول حدثت بها التغيير مرتين هي الصومال واليمن الديمقراطية سابقا وكان التغيير بالزيادة في المرتين والدولة الثالثة هي سيرلانكا حيث كان التغيير في المرة الأولى بالزيادة وفي المرة الثانية بالنقص أي بالرجوع إلى النظام القديم قبل التغيير الأول .

٣- أن مجموع مرات التغيير في هذه الدول كان ٢٣ مرة منها ١٥ مرة بالزيادة و ٨ مرات بالنقص .

والجدول التالي يبين الدول التي حدثت بها تغييرات في بنية التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٩١ .

الدولة	سنة التغيير	من	إلى	زيادة	نقص
مصر	١٩٨٩	٦	٥	-	
كينيا	١٩٨٥	٧	٨	+	
مدغشقر	١٩٧٦	٦	٥	-	
موريتانيا	١٩٧٩	٧	٦	-	
موزمبيق	١٩٨٧	٤	٥	+	
رواندا	١٩٧٩	٦	٨	+	
سبشيل	١٩٨٠	٦	٩	+	
الصومال	١٩٧٦	٤	٦	+	
	١٩٨٠	٦	٨	+	
هايتي	١٩٧٦	٧	٦	-	
اليونان	١٩٨٦	٥	٦	+	
لاوس	١٩٧٦	٦	٥	-	
نيبال	١٩٨١	٣	٥	+	
سنغافورة	١٩٧٩	٦	٨	+	
سيرلانكا	١٩٧٨	٥	٦	+	
	١٩٨٧	٦	٥	-	
تايلاند	١٩٧٨	٧	٦	+	
اليمن الديمقراطية	١٩٧٨	٦	٧	+	
	١٩٧٩	٧	٨	+	
تشيكوسلوفاكيا	١٩٨٤	٩	٨	-	
هولندا	١٩٨٥	٦	٨	+	
نيو ( NIUE )	١٩٨٨	٧	٨	+	
جزر سليمان	١٩٧٦	٧	٦	-	
المجموع				١٥	٢٣ = ٨

جدول يبين الدول التي حدثت بها تغيرات في بنية التعليم الابتدائي  
منذ عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٩١

### ثالثاً. الإعتبارات العربية :

أول هذه الاعتبارات هو أن خفض مدة التعليم الابتدائي في مصر يتناقض مع ميثاق الوحدة الثقافية العربية (١٩٦٤) الذي وقعته البلاد العربية ومنها مصر . وهو يطالب الدول العربية بتوحيد سلم التعليم بها على أساس ٦+٣+٣ أي ست سنوات للتعليم الابتدائي وثلاث سنوات للتعليم الإعدادي وثلاث سنوات للتعليم الثانوي . ومع أن هذا الميثاق ليس ملزماً من الناحية القانونية إلا أنه ملزم من الناحية الأدبية . وإلا فما معنى توقيعها من جميع الدول العربية آنذاك . وقد قامت بعض الدول العربية بالفعل على أثر هذا الميثاق بتعديل نظامها التعليمي على أساسه .

ثاني هذه الاعتبارات أن مصر يجب ألا تنسى ماضيها التعليمي المشرق وألا تنكر له وأن تعود إلى مكانتها في قيادة الحركة التعليمية في العالم العربي فكراً وتطبيقاً . وأنا أعتقد أن هذه الإعتبارات جميعاً لم تكن واردة أثناء اتخاذ قرار خفض مدة الدراسة الابتدائية في مصر لأن نوايا الإصلاح مخصصة عادة . وأنا أعتقد أن الفرصة لم تفت بعد وأرجو أن تعود المياة مرة أخرى إلى مجاريها وأن تعود مدة الدراسة الابتدائية إلى ست سنوات كسابق عهدها .

ثالث هذه الاعتبارات يتعلق بالوضع الراهن للنظم التعليمية في البلاد العربية . فعندما نستعرض هذه النظم نجد أن مدة التعليم الابتدائي في جميع الدول العربية هي ست سنوات باستثناء مصر والمغرب ولبنان . ومن المعروف أن هناك إعتبارات تاريخية بالنسبة للمغرب ولبنان تفسر ذلك . يضاف إلى ذلك أن مدة التعليم العام في جميع الدول العربية بما فيها المغرب ولبنان لاتقل عن إثني عشر عاماً باستثناء مصر حيث تقل فيها مدة التعليم العام إلى أحد عشر عاماً . وهكذا تتخلف مصر عن ركب قيادة الحركة التعليمية في العالم العربي لتنزوي إلى الخلف بإنقاص مدة التعليم العام بها . والمجدول التالي يبين نظم التعليم في البلاد العربية ومدة الإلزام بها ومجموع سنوات التعليم حسب إحصاءات اليونسكو لعام ١٩٩١ .

الدولة	نظام التعليم ابتدائي. متوسط. ثانوي	مدة الإلزام من - إلى	عدد سنوات الإلزام	مجموع سنوات التعليم العام
مصر	٥ - ٣ - ٣	٦ - ١٤	٨	١١
السودان	٦ - ٣ - ٣	-	-	١٢
الصومال	٨ - ٤	٦ - ١٤	٨	١٢
ليبيا	٦ - ٣ - ٣	٦ - ١٥	-	١٢
تونس	٦ - ٣ - ٤	-	-	١٣
الجزائر	٦ - ٣ - ٣	٦ - ١٥	٩	١٢
المغرب	٥ - ٤ - ٣	٧ - ١٤	٧	١٢
موريتانيا	٦ - ٣ - ٣	-	-	١٢
سوريا	٦ - ٣ - ٣	٦ - ١٢	٦	١٢
لبنان	٥ - ٤ - ٣	-	-	١٢
العراق	٦ - ٣ - ٣	٦ - ١٢	٦	١٢
السعودية	٦ - ٣ - ٣	-	-	١٢
الكويت	٤ - ٤ - ٤	٦ - ١٤	٨	١٢
البحرين	٦ - ٣ - ٣	-	-	١٢
قطر	٦ - ٣ - ٣	-	-	١٢
الإمارات العربية	٦ - ٣ - ٣	٦ - ١٢	٦	١٢
عمان	٦ - ٣ - ٣	-	-	١٢
الأردن	١٠ - ٢	٦ - ١٦	١٠	١٢
اليمن الديمقراطية (سابقا)	٨ - ٤	٧ - ١٥	٨	١٢
اليمن العربية (سابقا)	٦ - ٣ - ٣	٦ - ١٢	٦	١٢

جدول يبين عدد سنوات التعليم ومدة الإلزام ومجموع سنوات التعليم العام  
في البلاد العربية (١٩٩١)

ويجب أن نشير إلى أنه بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٩٢ أعلن رسمياً على لسان السيد رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك والسيد وزير التربية والتعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين عن إعادة مدة التعليم الابتدائي إلى

ست سنوات كما كانت عليه من قبل وكان ذلك خلال عام ١٩٩٥ . وبهذا تكون الأمور قد وضعت في نصابها مرة ثانية ، وأعادت مكانة مصر بين الدول على الساحة الدولية والعربية على السواء .

### التجديدات التربوية :

شهدت مصر عدة تجارب على مستوى التجديدات التربوية استهدفت تجريب نماذج جديدة من المستحدثات التعليمية من أهمها :

- ١- إنشاء المدارس النموذجية : التي كانت تعتبر حقلا للتجريب التربوي وقد أنشئت في البداية الفصول النموذجية عام ١٩٣٩ لتطبيق أساليب التربية الحديثة . واستطاعت هذه المدارس أن تلعب دورا هاما له تأثيره على بقية المدارس في مصر والبلاد العربية فإسماعيل القباني وزير التربية السابق يذكر أن المناهج الدراسية التي جرت في هذه المدارس كانت أساس التغييرات التي أدخلت على مناهج المدارس الثانوية عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٣ ومناهج المدرسة الابتدائية الحكومية عام ١٩٣٧ و ١٩٤٧ و ١٩٥٣ . كما أثرت أيضا على المدارس الحكومية في النشاط خارج المنهج . وقد أعيد تنظيم هذه المدارس عام ١٩٥٦ . وأعلنت الوزارة عندئذ أن هدف هذه المدارس هو أن تكون حقلا للتجريب التربوي الحديث وأعطى الإشراف الفني لكلية التربية بجامعة عين شمس وكليات تربية أخرى وإدارة البحوث الفنية بوزارة التربية والتعليم وأنشئ المجلس الأعلى للمدارس النموذجية . ولكن للأسف ألغيت هذه المدارس في الستينات ٢- تطبيق الطريقة الكلية في تعليم القراءة : وكان الفضل في ذلك للدكتور عبد العزيز القوصي الذي كان مستشارا فنيا في وزارة التربية والتعليم آنذاك . وقد أثير جدل كثير حول تطبيق هذه الطريقة . ووصفت بطريقة " شرشر ولفلنل " وهما بطلا الكتاب تحقيرا لها وتصغيرا . واتهمت بأنها أخرجت أحيالا من الأميين المصريين . ويجب أن نشير هنا إلى أن ضجة ماثلة قد حدثت في أمريكا عند تطبيق هذه الطريقة . وقد عرض كل من والكوت Walcutt في كتابه " أميو الغد " Tomorrows Illeterates وتريس Trace في كتابه : ما يعرفه إيقان ولا يعرفه جوني What Ivan Knows That Johnny Doesn't ، إلى ظاهرة تفشي الجهل بين الأطفال في المدارس الأمريكية وحذرا من أن الأطفال الأمريكيين لا يتعلمون كما ينبغي . وأرجعا السبب في ذلك إلى فشل الطرق الكلية الحديثة في تعليم القراءة مثل طريقة " التعرف على الكلمة " وطريقة " أنظر وقل " . وطالبا بضرورة العودة إلى الطريقة الأبجدية القديمة لإعتقادهما بفاعليتها وجدواها . وقد حدث نفس الشئ في مصر عند تطبيق الطريقة الكلية في تعليم القراءة .

٣- تجربة تعليم الكبار ومحو الأمية : عن طريق التليفزيون في أوائل الستينات . وهي تجربة علمية مضبوطة نظمت على أساس فصول تجريبية وأخرى ضابطة . واستخدمت فيها الأساليب العلمية لقياس أثر التليفزيون في تعليم الكبار الأميين . وكان كاتب هذه السطور أحد أعضاء اللجنة الفنية لهذه التجربة وساهم في تخطيطها ومتابعتها . كما أسهم في إعداد المادة العلمية للتليفزيون وقام بتقديم بعض الدروس على الشاشة الصغيرة .

٤- تجربة منطقة الجيزة التعليمية : نحو لامركزية التعليم عام ١٩٥٦ وهي تجربة علمية مضبوطة تحت إشراف لجنة برئاسة الدكتور عبد العزيز القوصي المستشار الفني للوزارة آنذاك . واشترك في عمل اللجنة " جون راسل G . Russell الخبير الأمريكي في الإدارة العامة . \*

٥- الطريقة المبتكرة في تدريس الحساب للاميين الكبار : وهي طريقة جديدة في تعليم الحساب للاميين الكبار طورها الدكتور يحيى هندام رحمه الله وأطلق عليها اسمه " طريقة يحيى هندام " \*

٤- المدرسة التجريبية الموحدة : تعتبر المدرسة التجريبية الموحدة ذات الثماني سنوات من التجديدات التربوية في مصر. وقد أنشئت هذه المدرسة بمدينة نصر بالقاهرة بمعونة ومساعدة من ألمانيا الديمقراطية قبل توحيدها مع ألمانيا الغربية . ومن المعروف أن التعليم في الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي آنذاك قبل انهيار المعسكر الاشتراكي كان يسوده غمطان شائعان من البنية التعليمية أحدهما المدرسة الموحدة ذات الثماني سنوات . وثانيهما المدرسة الموحدة الكاملة ذات العشر سنوات . وإلى النوع الأول تنتمي المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر . وهي تعتبر مدرسة غير كاملة وغير شاملة للتعليم الثانوي . ولذلك كان من الطبيعي عند تقييم هذه التجربة في منتصف السبعينات أن أوصي بمدىها للمرحلة الثانوية مع اشتراط أن تكون مدة هذه المرحلة أربع سنوات حتى تكمل مع الثماني سنوات إثنى عشرة سنة هي مدة التعليم العام في مصر وغيرها من الدول العربية . وبحكم ماتوفر لهذه المدرسة من الإمكانيات المادية والبشرية باعتبارها تجربة على نطاق ضيق فإنه يصعب

---

\* لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع يرجع إلى كتاب لنفس المؤلف بعنوان: إدارة وتنظيم التعليم العام . الفصل السابع . عالم الكتب .

\*\* لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع يرجع إلى كتاب مشترك للدكتور يحيى هندام وكاتب هذه السطور وآخرون بعنوان: تعليم الكبار ومحو الأمية . عالم الكتب .

تعميمها لاعتبارات مادية وبشرية معروفة . وهنا قد نتساءل إلى متى ستظل هذه المدرسة تجريبية ؟ وماهي النظرة المستقبلية لتطويرها ؟

٧- مشروع مبارك . كول : عبر السيد رئيس جمهورية مصر محمد حسني مبارك في خطابه في ١١/٣/١٩٩١ الذي ألقاه في احتفال كلية دارالعلوم بمناسبة مرور ١٢٠ عاماً على إنشائها فقال إن مصر تسعى إلى تطوير نظم التعليم في شتى المراحل باعتبار أن التعليم هو ركيزة التقدم . وهو الشرط الأساسي الذي لاغنى عنه لملاحقة كل تطوير . ولاغرو إذن أن تعلن القيادة السياسية بكل حزم وإصرار أن التعليم هو مشروع مصر القومي . وتخصص له في ميزانية ١٩٩٦ ما يزيد عن أحد عشر ملياراً من الجنيهات . من هذا المنطلق يمكننا أن نفهم مبادرة الرئيس مبارك للمسمي لعقد اتفاق مع المستشار الألماني هيلموت كول يقضي بأن تقوم ألمانيا بتقديم المساعدة في تطوير التعليم الفني في مصر . وذلك لأن ألمانيا تعتبر من الدول التي لها قصب السبق في هذا المضمار . وهذه الخطوة تعتبر من الخطوات التجديدية الهامة لتطوير التعليم الفني في مصر باعتباره دعامة رئيسية للاقتصاد القومي .

٨- تطوير نظام التعليم الثانوي : بتأخير التخصص وتطوير المقررات التدريسية بحيث أصبحت تتضمن مواداً إجبارية على كل تلميذ ومواداً اختيارية ومجالات يختار التلميذ من بينها . وقد صحب ذلك تطوير امتحان شهادة الثانوية العامة ليمشى مع هذا التطوير .

مشكلات تتحدى الإصلاح :

بواجه الإصلاح التربوي في مصر مشكلات متعددة من أهمها :

١- نقص الأبنية المدرسية :

وهي مشكلة مزمنة تتفاقم حدتها بسبب التوسع الهائل في التعليم والزيادة المطردة في أعداد التلاميذ دون توسع مائل في الأبنية المدرسية . ففي حين زاد عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٩ ٣٧٥ ٪ كانت الزيادة في الأبنية المدرسية في نفس الفترة ١٤٠ ٪ . وقد ترتب على ذلك اتباع نظام الفترتين في المدارس بل والثلاث فترات أحيانا مما ترتب عليه اختصار زمن التمدرس وإلغاء بعض مواد المنهج مثل المواد العملية والأنشطة الرياضية والأنشطة خارج المنهج . وتشير الإحصاءات إلى أن في مصر الآن ( ١٩٩٦ ) ما يقرب من ٢٦ ألف مدرسة أكثر من نصفها لا يصلح بكل المقاييس للحفاظ على الحد الأدنى للكرامة الإنسانية ، فالآلاف المدارس ليست بها دورات مياة وآلاف المدارس آيلة للسقوط وآلاف المدارس دون نوافذ

أو أبواب أومقاعد وآلاف المدارس محتاج إلى المعامل والمكتبات والأسوار وأماكن ممارسة الأنشطة المختلفة (مبارك والتعليم : ص ٤٠ - ٤١ ) ويحتاج بناء المدارس الجديدة في أحد التقديرات ما بين ١٠ - ١٥ مليار جنيه . ومن نافلة القول أنه بدون المباني المدرسية المناسبة لا يمكن تحقيق الاستيعاب الكامل في التعليم الإلزامي ، ولا يمكن تحقيق اليوم المدرسي الكامل، ولا الفترة الدراسية الواحدة . كما لا يمكن تحقيق نسبة معقولة من معدل عدد التلاميذ لكل معلم . هذا بالإضافة إلى أن كثيرا من المباني المدرسية مؤجرة ولم تكن أصلا للأغراض التعليمية . ومع أن السلطات التعليمية من خلال الهيئة العامة للأبنية المدرسية تبذل جهودا كبيرة بالتعاون مع المجتمع المحلي ومساعدة بعض الهيئات الدولية منها البنك الدولي لمواجهة المشكلة والتغلب عليها إلا أنه يبدو أن هذه المشكلة كالصخرة التي تتحدى ناطحها . ويحتاج التغلب عليها إلى سنوات قادمة .

### ٢. نقص التجهيزات المدرسية

تشير الدراسات والتقارير إلى نقص التجهيزات والإمكانات في مدارس التعليم العام على اختلاف مراحلها ومستوياتها . فحجرة الدراسة في المدرسة المصرية تخلو من الأجهزة التكنولوجية الحديثة كالفيديو والتليفزيون والفانوس السحري وغيرها من الأجهزة التي توجد في المدرسة الحديثة . ويتصل بذلك نقص إمكانات وتجهيزات المعامل . وكثير من هذه المعامل في حاجة إلى إصلاح أو أنها غير مناسبة وتفتقر إلى الأجهزة والأدوات والمواد الخام والكيميائية . ولذلك فإن التلاميذ يتعلمون دروس العلوم في حجرة الدراسة غالبا ونادرا ما يقومون بإجراء تجارب في المعامل مع أن منهج الوزارة الرسمي يتطلب ذلك . ومع أن مركز الوسائل التعليمية يقدم بعض الخدمات للمدارس مثل الأفلام والشرائط والشرائح والأفلام الثابتة إلا أن هذه الخدمات فقيرة ومحدودة في إمكاناتها المادية والبشرية بل إن أجهزة مثل التليفزيون والفيديو وقوانين العرض ينדר وجودها ، وإن وجدت لاتعمل .

### ٣. نقص المكتبات وعدم توفرها :

وهي مشكلة خطيرة ينعكس أثرها على المناخ التعليمي في المدرسة برمته والمناخ الثقافي للمجتمع بوجه عام . ذلك أن المكتبة في المدرسة الحديثة تعتبر مركزا ومصدرا هاما للمعلومات والمعرفة . أما عندنا فالمكتبة تعيش على هامش الحياة المدرسية . وفي معظم المدارس الابتدائية إن لم يكن كلها لاتوجد مكتبات وحتى إن وجدت فإنها لاتعدو أن تكون حجرة صغيرة وفقيرة في تجهيزاتها وإمكاناتها وكتبها . وتفتقر إلى الكتب الحديثة المشوقة ، بل إن معظمها لا يوجد به فهارس لما بها من كتب . والواقع أن

المكتبات المدرسية في مصر ونظمتها العربية بصفة عامة ينظر إليها علي أنها مكان للقراءة والإطلاع وقضاء وقت الفراغ لا كمصدر للتعليم يمثل جزءا متكاملًا من المنهج يستفاد فيه من خبرة أملاء المكتبة وتنوع المصادر التعليمية بها .  
٤ تدني مستوى الكتاب المدرسي :

يمثل توفير الكتاب المدرسي في أول كل عام دراسي صداعا مستمرا لوزارة التربية والتعليم . ذلك أن الوزارة تحمل نفسها عبء طباعة ما يقرب من مائة مليون كتاب كل عام لتوزيعها مجانا على التلاميذ . وهناك شكوى مستمرة من أن نوعية الكتاب المدرسي رديثة في الشكل والمضمون . ويرجع ذلك إلى أسباب معروفة منها الطريقة التي تتبعها الوزارة في تأليف الكتب سواء بالإعلان أو بالتكليف ، ومنها قلة مكافآت التأليف ، وعدم وجود خدمات لتحرير الكتب على غرار ما هو معروف في الأنظمة التعليمية المتقدمة . وليس هناك تجريب ميداني للمادة التعليمية قبل استخدامها . كما أن الكتاب المدرسي يفتقر إلى الصور والرسومات وجودة الشكل والإخراج . وطالما أن طباعة الكتاب وفق مناقصات حكومية روتينية فليس هناك ما يحفز الناشر أو الطابع على إنتاج كتاب جذاب . وقد سبق أن أشرنا إلى أن الكتب المدرسية في الدول المتقدمة في الشرق والغرب يتولاها ناشرون تجاريون . وهو أسلوب قد تفكر السلطات التعليمية عندنا في تشجيعه . وقد أثبتت التجربة عندنا أن الكتب المدرسية التي تؤلف بطريقة خاصة والتي تحمل عناوين تجارية قد تكون أحسن من مستواها في بعض الأحيان من الكتب الرسمية التي تقرها الوزارة مما يدفع الطلاب إلى شرائها واستخدامها . وتشير إحدى الدراسات الأجنبية إلى أن معظم الكتب المدرسية في مصر فقيرة في مستواها شكلا ومضمونا وأنها تفتقر إلى الرسومات وبنط كتابتها صغير أو غير مناسب ولا تعيش في يد الطالب أكثر من أسبوعين أو ثلاثة . كما أن مضمونها لا يثير اهتمام التلميذ ولا يتحدى ذكاه ( Kuriani:P.358 ) . ويجب أن نشير إلى أن وزارة التربية لاسيما من خلال جهاز الكتب المدرسية ومركز البحوث التربوية التابعين لها تبذل جهودا مشكورة للتغلب على هذه المشكلة وغيرها . ونوجو لهذه الجهود أن تؤتي ثمارها في القريب العاجل ، وأن تتخلص من السلبيات ونقاط الضعف التي مازالت تعاني منها على سبيل المثال وضع أسماء كثيرة للمؤلفين والمراجعين على غلاف الكتاب بما لا يتناسب مطلقا مع صغر حجم الكتاب . ويبدو الأمر وكأنه حشد للأسماء . هل من المنطقي والمعقول مثلا أن نجد كتب التربية الإسلامية لمختلف الصفوف في المرحلتين الإعدادية والثانوية بأنواعها المختلفة يحتشد فيها عدد المؤلفين مع صغر حجم الكتاب ، فكتاب الصف الأول الثانوي الذي يدرس الآن (١٩٩٤/٩٣) في المدارس المصرية

لا يزيد عدد صفحاته عن ثمانين صفحة معظمها آيات قرآنية وتفسير معاني الكلمات وعدد المؤلفين له ثمانية من بينهم نائب رئيس جامعة الأزهر ( آنذاك ) بالإضافة إلى ثلاثة مراجعين . وهل يعقل أن هؤلاء المراجعين يراجعون عمل مؤلف هو من الأعلام وكبار العلماء في تخصصه . ألم يكن العكس هو الصحيح ؟ إذا كان الكتاب من تأليف لجنة كبيرة كهذه أليس من الأفضل أن يذكر ذلك في مقدمة الكتاب وذكر الأسماء هناك دون حشدها على غلاف الكتاب. وأرجو ألا يؤخذ ذلك على أنه نقد شخصي لأي مؤلف أو مراجع فكلهم يؤدون مشكورين مهمة كلفتهم بها الوزارة . وقد ضربت هذا المثل لأبين الحاجة إلى ضرورة تحسين تأليف الكتب المدرسية

هـ مشكلة التعليم الاساسي :

إن إدماج المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية في مرحلة واحدة للتعليم الأساسي مدتها تسع سنوات ليست عملية سهلة يمكن أن تتم بين عشية وضحاها . فهي تتطلب مناهج جديدة وكتبا دراسية جديدة وطرقا لتقويم التلاميذ مناسبة لطبيعة المرحلة . ويبدو أن تطبيق المرحلة الأساسية في مصر لم يتم بالصورة المرجوة حتى الآن . وظلت الممارسة إلى حد كبير محكومة بالنظام القديم . ومن المعروف أن المنهج الجديد للتعليم الأساسي قد أدخل بعض الأنشطة العملية فيه وأدخل الاقتصاد المنزلي للبنات والنشاط الزراعي للأولاد . وتشير الدلائل إلى أن وضع التعليم الأساسي موضع التطبيق الكامل سيحتاج إلى وقت لا سيما بعد خفض مدة الدراسة إلى خمس سنوات بالتعليم الابتدائي مما ترتب عليه إنقاص مدة التعليم الأساسي وبالتالي مدة الإلزام إلى ثماني سنوات ثم إعادة سنوات التعليم الابتدائي إلى ست سنوات وهو ما كانت عليه من قبل. مما يعني اضطرابا في التعليم الأساسي سيظل أثره باقيا لعدة سنوات قادمة .

#### ٦. مشكلة الرسوب والإعادة :

تمثل مشكلة الرسوب والإعادة لاسيما في التعليم الأساسي تحديا خطيرا للسلطات التعليمية . ويترتب عليها ضياع جهود ضخمة وأعباء مالية كبيرة . وقد قدرت تكاليف فصول الإعادة في المرحلة الابتدائية وحدها بما يقرب من سبعة ملايين جنيه عام ١٩٨٤ . والواقع أن مشكلة الرسوب في المرحلة الإعدادية أضخم منها في التعليم الابتدائي . ذلك أن نسبة الإعادة في المرحلة الإعدادية تبلغ ضعف نسبتها في المرحلة الابتدائية وكلفت الحكومة أكثر من ٢١ مليون جنيه عام ١٩٨٤ . ويكون عنق الزجاجة عادة عند امتحان شهادة الدراسة الإعدادية أو نهاية مرحلة التعليم الأساسي . وهذا يدعونا إلى التفكير في إلغاء امتحان الشهادة الإعدادية أو شهادة التعليم الأساسي لتلافي ضياع الأموال والجهود وأسوة بما هو متبع في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية كالأردن وقطر .

### الإصلاح التربوي في الأردن :

كانت الأردن خلال فترة الحكم التركي العثماني جزءاً من سوريا . وكان التعليم في الأردن يدار بواسطة إدارة التعليم في دمشق . وحظي التعليم وقتها باهتمام قليل شأن الأردن في ذلك شأن باقي الدول العربية الواقعة تحت الحكم التركي آنذاك . وقد ظهرت الأردن كدولة حديثة عام ١٩٢١ . وحصلت على استقلالها من الوصاية البريطانية عام ١٩٤٦ . ومنذ عام ١٩٤٨ أصبحت إدارة التعليم من مسؤولية وزارة التربية التي أنشئت آنذاك بعد الاستقلال بعامين . وقد دخل الأردن حرب فلسطين في نفس العام ١٩٤٨ . وتبع ذلك تقسيم فلسطين وأصبحت ضفتا نهر الأردن ضمن الدولة الهاشمية الجديدة . واستمر ذلك حتى عام ١٩٦٧ عندما قامت الحرب بين العرب وإسرائيل . وعندها احتلت إسرائيل الضفة الغربية لنهر الأردن .

ويتعبر الأردن من الدول التي تعمل جاهد على تطوير التعليم بها . وكانت في فترة من الزمن القريب وما زال من أحسن الأمثلة للنظم التعليمية العربية . وشهد التعليم العام توسعا كبيرا وتطويرا حديثا في بنيته ومضمونه . كما شهد التعليم العالي توسعا مطردا أيضا . وينظم التعليم في الأردن حاليا وفق قانون ٢٧ لسنة ١٩٨٨ . وقبله كان قانون عام ١٩٦٤ . وكلا القانونين يعتبر من أهم معالم التطوير التربوي لنظام التعليم الأردني في السنوات الأخيرة . وسنشير إلى أهم ما استمدناه في كلامنا الآتي عن جوانب الإصلاح التربوي . وبالنسبة للتعليم الجامعي من المعروف أن في الأردن ثلاث جامعات إحداها جامعة الأردن في عمان وجامعة اليرموك في الشمال وجامعة مؤتة في الجنوب .

### جوانب الإصلاح التربوي :

يتميز نظام التعليم في الأردن ببعض جوانب الإصلاح التربوي الهامة في مقدمتها:  
١- إنشاء مرحلة رياض الأطفال :

نص قانون التربية والتعليم لعام ١٩٨٨ في مادة رقم ٧ على أن مرحلة رياض الأطفال مرحلة من مراحل التعليم ومدتها سنتان ( ٤ - ٦ سنوات ) كما نص على أن تقوم وزارة التربية والتعليم بإنشاء رياض الأطفال في حدود إمكانياتها . واشترط القانون تأهيل معلمة رياض الأطفال تأهيلاً أكاديمياً وتربوياً على المستوى الجامعي . وهي خطوة تجديدية هامة تضع نظام التعليم في الأردن في مقدمة النظم التعليمية المعاصرة في البلاد العربية . كما تضعه في مصاف أكثر النظم التعليمية تطوراً على الصعيد العالمي . ونرجو أن تحذو بقية الدول العربية حذو الأردن في ذلك .

## ٢. تعديل بنية النظام التعليمي :

كان نظام التعليم في الأردن حسب قانون التعليم لعام ١٩٦٤ يتكون من المرحلة الابتدائية ومدتهاست سنوات والمرحلة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات والثانوية ومدتها ثلاث سنوات ( أي ٦ - ٣ - ٣ ) وهو النظام الذي حدده ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي وقعته البلاد العربية عام ١٩٦٤ . وقد عدل قانون التربية والتعليم لعام ١٩٨٨ هذا النظام بدمج المرحلة الابتدائية والإعدادية والسنة الأولى من المرحلة الثانوية في مرحلة واحدة سماها مرحلة التعليم الأساسي ومدتها عشر سنوات ( ٦ - ١٦ ) . وجعل مدة المرحلة الثانوية سنتين وتتكون من مسارين : مسار التعليم الثانوي الشامل ومسار التعليم الثانوي التطبيقي . كما استحدث القانون مرحلة جديدة هي مرحلة رياض الأطفال وجعلها إحدى مراحل نظام التعليم الأردني . وبهذا يكون النظام الحالي للسلم التعليمي هو ( ٢ - ١٠ - ٢ ) . ونص القانون على توزيع الكتب الدراسية بالمجان على تلاميذ المرحلة الأساسية في جميع المدارس الحكومية .

## ٣. إنشاء المدرسة الشاملة :

وهو يعتبر من الإصلاحات التجديدية الهامة لبنية التعليم الثانوي في الأردن التي استحدثها قانون ١٩٦٤ . وكانت موازية لأنواع التعليم الثانوي الأخرى العام منها والفني على غرار ما هو معروف في البلاد العربية . وكانت تقدم المدرسة الشاملة مقررات أكاديمية وتجارية ومقررات في التمريض . ولذلك فإن المدرسة الشاملة في الأردن كانت لا تعتبر مدرسة شاملة بالمفهوم المعروف عن المدرسة الشاملة في الدول الأوربية الغربية . ولم تكن تحمل من الشمول إلا اسمها . لأن المعروف أن المدرسة الشاملة تستمد شمولها من شمول جميع الطلاب في سن التعليم الثانوي ومن شمولها لجميع المقررات الأكاديمية الأدبية والعلمية والفنية والمهنية والعملية . وبهذه المقاييس لا ينطبق مفهوم المدرسة الشاملة على ما هو موجود منها في الأردن . وهي مجرد تجديد شكلي يفتقر إلى المضمون . ويؤمل تطويرها في المستقبل لتكون مدرسة شاملة بمعنى الكلمة .

والواقع أن قانون التربية والتعليم رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨ قد خطا خطوة كبيرة نحو هذا التطوير للمدرسة الشاملة . فنص على أن التعليم الثانوي مدته سنتان ويتألف من مسارين رئيسيين هما :

- مسار التعليم الثانوي الشامل الذي يقوم على قاعدة ثقافية عامة مشتركة وثقافة تخصصية أكاديمية ومهنية .
- مسار التعليم الثانوي التطبيقي الذي يقوم على الإعداد والتدريب المهني .

#### ٤. تفادي الاختناقات التعليمية :

من المعروف أن النظم التعليمية العربية كغيرها من النظم تواجه بالضرورة اختناقات تعليمية عند نهاية المراحل التي تنتهي بامتحان شهادة عامة مثل امتحان شهادات نهاية المرحلة الابتدائية ونهاية المرحلة الإعدادية ونهاية المرحلة الثانوية ، وكل منها يمثل عنق الزجاجة ويترتب عليه وجود نسبة كبيرة من الطلاب الراسبين أو المعيدين أو المتسربين . إلى جانب ما تتكلفه هذه الامتحانات العامة من جهود كبيرة في تنظيمها وإجرائها وتصحيحها وما يتصل بذلك من تكاليف ونفقات مالية كبيرة . ولذلك قامت الدول العربية بإلغاء امتحان الشهادة الابتدائية نظراً لامتداد سن التعليم الإلزامي أو الإجباري إلى المرحلة الإعدادية أو المتوسطة . ولكن الدول العربية باستثناء دول قليلة لم تتخلص من امتحان الشهادة الإعدادية أو المتوسطة أو نهاية التعليم الأساسي مع أنها خطوة إصلاحية مطلوبة آتية بإذن الله إن عاجلاً أو آجلاً . ويعتبر الأردن ودولة قطر من الدول العربية التي سبقت إلى التخلص من اختناقات السلم التعليمي عند نهاية المرحلة الإعدادية بإلغاء امتحان الشهادة الإعدادية . وبذلك يتحقق للنظام التعليمي انسيابه وتدفقه بدون عائق حتى امتحان الشهادة الثانوية العامة وهو شر لا يد منه لأسباب معروفة . ولكن مما يخفف من هذا الشر المفروض أنه يأتي في نهاية السلم التعليمي العام . وهو سن ترك المدرسة الثانوية ونرجو أن تحذو بقية الدول العربية حذو الأردن وقطر في إلغاء امتحان الشهادة الإعدادية أو المتوسطة ويترك أمر هذا الامتحان للمدارس والسلطات التعليمية المحلية . ويعتبر ذلك تجديداً تربوياً مرغوباً بالنسبة لبلادنا العربية .

وبالنسبة للأردن تضمن قانون التربية والتعليم لعام ١٩٨٨ امتحان الثانوية العامة فقط ، ولم يتضمن أية امتحانات أخرى . ونص على أن أسس القبول للتعليم الثانوي تكون على أساس نتائج التلميذ في الصفوف ٨ - ٩ - ١٠ أي الصفوف الثلاثة الأخيرة من التعليم الأساسي . وبالنسبة لتعليم اللغة الأجنبية تدرس الإنجليزية ابتداء من الصف الخامس الابتدائي على طول مراحل التعليم العام ولا توجد لغة أجنبية ثانية . وفي هذا درس مستفاد لبقية النظم التعليمية العربية التي ينبغي أن تفكر في الاقتصار على تعليم لغة واحدة دون سواها مع وجود اختيارات للطالب من بين عدة لغات أجنبية

٥. الترخيص لمهنة التدريس وتأهيل المعلمين :

من الإصلاحات التجديدية الهامة التي أدخلتها الأردن على مهنة التدريس وضع بعض الضمانات الكفيلة برفع مستوياتها المهنية . وقد نص قانون التعليم الصادر عام ١٩٦٤ - والذي يعتبر معلماً هاماً للإصلاح التعليمي في الأردن - على أنه لا يجوز

إستخدام أي معلم في مؤسسات التعليم العام أو الخاص إلا بترخيص من وزارة التربية. وهذا الترخيص يحدد من حين لآخر . ويعتبر ذلك خطوة هامة للارتقاء بمهنة التدريس إذا توفرت الضمانات الأخرى وفي مقدمتها توفير الأعداد المناسبة من المعلمين المؤهلين حتى لا يصبح الحصول على الترخيص مرهونا بمبدأ " الضرورات تبيح المحظورات " وعندها يصبح مثل هذا الترخيص خاليا من المعنى الحقيقي لوجوده أصلا .

وقد خطا قانون التربية والتعليم ( قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨ ) خطوة أبعد من ذلك عندما اشترط تأهيل جميع المعلمين بما فيهم معلمة رياض الأطفال تأهيلا أكاديميا وتربويا على المستوى الجامعي . وأعطى المعلمين العاملين غير المؤهلين إجازة مؤقتة يواصلون خلالها إكمال تأهيلهم التربوي وهي خطوة تقدمية كبيرة قل أن نجد لها مثيلا في نظم تعليمية أخرى معاصرة .

**مشكلات تتحدى الإصلاح :**

من أهم المشكلات التي تتحدى الإصلاح التربوي في الأردن نقص المعلمين المؤهلين نظرا للحاجة المتزايدة لمواجهة التوسع التعليمي وتدني مستوى التعليم ونوعيته . يضاف إلى ذلك التوسع في التعليم التقني والفني والعالي على السواء لمواجهة احتياجات البلاد في القطاعات المختلفة الزراعي منها والصناعي وغيرها .

**الإصلاح التربوي في سوريا :**

كان من النتائج التي ترتبت على الحرب العالمية الأولى إنهاء الإحتلال التركي العثماني لسوريا الذي امتد طيلة أربعة قرون من عام ١٥١٦ إلى عام ١٩١٨ . ولم تلبث سوريا أن وقعت تحت وطأة الإحتلال الفرنسي عام ١٩٢٠ تحت وصاية عصبة الأمم . وقد استمرت هذه الفترة حتى ١٧ ابريل ١٩٤٦ عندما حصلت سوريا على استقلالها . وفي ظل الاستعمار التركي كان التعليم مقصورا على أولاد النبلاء من أهل البلاد وكانت التركية لغة التعليم . وفي القرن ١٩ قامت الهيئات المسيحية التبشيرية بتأسيس عدد كبير من المدارس بعضها كانت تدرس باللغة العربية . وفي الوقت الذي كان لا يجد أبناء العرب المسلمين فرصة لتعليم أبناءهم باللغة العربية كان من حق العرب المسيحيين واليهود إنشاء مدارس لأبنائهم تعلم باللغة العربية . ومن هنا انتشر تعليم اللغة العربية وأزدهر بين المسيحيين واليهود العرب أكثر مما كان بين المسلمين العرب .

وهذا بفسر ظاهرة كون قادة الفكر والأدب في القرن التاسع عشر من اليهود والمسيحيين العرب . والسبب كما هو واضح يتمثل في سياسة " الدب وصاحبها " المشهورة التي اتبعتها السلطات التركية وميزت المسيحيين اليهود والعرب على

المسلمين العرب في تعليم أبنائهم بلقمتهم العربية . وهذا يرد على الدعوات المفرضة التي يثيرها غير المسلمين من أمثال " جيمس هيوارث دن " في كتابه المعروف بالإنجليزية عن " تاريخ التعليم المصري الحديث " عن تخلف المسلمين العرب عن اليهود والمسيحيين العرب . وقد فصلنا القول عن هذه النقطة في مكان آخر من كتاباتنا . \*

والواقع أن سوريا كانت في الماضي تضم عدة مراكز ثقافية . في مختلف المناطق منها دمشق وحلب وغيرها . وكان لشعبها دور حضاري كبير في هذه المنطقة . وهو يتكون من ٩٠٪ من العرب والقلة الباقية من الأكراد والجرس والأتراك والأرمن والتركمان . وكان للفترة القصيرة من الحكم الهاشمي بقيادة الملك فيصل (١٩١٨ - ١٩٢٠) بعد الاستقلال مباشرة دفعة قوية للإصلاحات التعليمية منها جعل اللغة العربية لغة التعليم في المدارس بدلا من التركية ، وإنشاء مدارس جديدة وإنشاء مجمع اللغة العربية والجمع العلمي العربي ومدرسة القانون ومعهد الطب .

وتحت الوصاية الفرنسية التي تلت هذه الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٦ فرضت بعض القوانين لإحكام سيطرة الفرنسيين على التعليم وتوجيهه لخدمة أغراضهم ولكن تحت ضغط المطالب الشعبية صدر الدستور السوري عام ١٩٢٨ الذي نص على أن التعليم مجاني وهو إجباري في المرحلة الابتدائية . كما نص على توجيه مناهج التعليم نحو المثل القومية العليا وأن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية في القطاع العام وأن التعليم الفني يجب أن يكون إجباريا لمواجهة احتياجات البلاد من الفنيين . بيد أنه في ظل سيطرة الإدارة الفرنسية على مقدرات البلاد ومنها التعليم بقيت كثير من هذه الإصلاحات حبرا على ورق ولم ينفذ منها إلا القليل .

وكانت هناك دفعة قوية ثانية للإصلاح التربوي بعد الاستقلال عام ١٩٤٦ ، وقد استهدفت التوسع في التعليم ونشره وتطويره وتبعها لذلك زادت ميزانية التعليم زيادة كبيرة ، وأُنشئت كلية المعلمين العليا عام ١٩٤٦ ، وأُنشئت اللجنة الثقافية القومية لتنظيم التعليم وصدر قانون للتدريب المهني كما صدرت لائحة التعليم الابتدائي عام ١٩٤٨ ووجد نظام الكتب الدراسية عام ١٩٤٩ .

وفي ظل الوحدة مع مصر (١٩٥٨ - ١٩٦١) شمل الإصلاح مد فترة التعليم الابتدائي من خمس إلى ست سنوات ، وأدخل نظام النقل الألي على غرار ما كان معمولا به في مصر آنذاك . وعندما تولى حزب البعث الحكم عام ١٩٦٣ بدأت موجة

---

\* لمزيد من تفصيل الكلام عن هذه النقطة وعن السياسة التعليمية التركية في البلاد العربية وأثارها انظر لنفس المؤلف تاريخ التربية في الشرق والغرب . عالم الكتب . ١٩٩٢ .

من الإصلاحات التعليمية . وقد نص الدستور السوري الصادر عام ١٩٧٣ على أن سوريا جمهورية اشتراكية ديمقراطية مستقلة . وبالنسبة للتعليم نص الدستور على أنه يستهدف إعداد جيل عربي اشتراكي علمي في تفكيره . جيل يرتبط بأرضه وتاريخه ، فخور بتراته يتعلى بروح النضال لتحقيق أهداف شعبه في الوحدة والتحرر والاشتراكية وخدمة تقدم الإنسانية .

### جوانب الإصلاح التربوي الحديث :

بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من جوانب الإصلاح التربوي نركز هنا على السنوات الأخيرة ومحاولات الإصلاح فيها . ومن أهم هذه الجوانب :

١- التوسع في إنشاء رياض الأطفال بإشراف وزارة التربية . وهو من الإصلاحات المنشودة في التسعينات . والواقع أن في سوريا توجد دور للحضانة ورياض الأطفال يديرها الاتحاد العام للمرأة إلى جانب القطاع الخاص . وتقدم وزارة التربية لها المساعدات كما تشرف على برامجها التربوية .

٢- مشروع التعليم الأساسي : تضمنت خطة عام ١٩٧٠ مشروع التعليم الأساسي بضم المرحلة الابتدائية والإعدادية في مرحلة واحدة إجبارية لكنها ظلت جبرا على ورق لسنوات طويلة .

٣- تطوير المناهج والارتفاع بمستوى نوعية التعليم وكفاءته على كل المستويات بما فيها التعليم العالي . ومن المعروف أن في سوريا أربعة جامعات أقدمها جامعة " دمشق " التي أسست عام ١٩١٩ وجامعة " حلب " التي أسست عام ١٩٦٠ وجامعة " تشرين " في اللاذقية وقد أسست عام ١٩٧١ وجامعة " البعث " في حمص التي أسست عام ١٩٧٩ . وهناك إلى جانب هذه الجامعات معاهد عالية مختلفة .

### مشكلات تتحدى الإصلاح :

هناك عدة مشكلات تعليمية تتحدى الإصلاح في سوريا في مقدمتها نقص المعلمين المؤهلين ونقص المباني المدرسية مما يترتب عليه إزدحام الفصول وتطبيق نظام الفترتين في المدارس واستئجار مبان غير مخصصة لأغراض التعليم . وهو أمر لا يقتصر على سوريا وحدها وإنما شهدته دول أخرى عربية منها مصر كما أشرنا . ومن المشكلات التعليمية أيضا تحقيق التوازن في فرص الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة بين الذكور والإناث والريف والحضر والأقسام الأكاديمية الأدبية والعلمية والتكنولوجية . وهناك أيضا المشكلات المترتبة على المعدل العالي للزيادة السكانية وما تتطلبه من احتياجات تعليمية . وهناك مشكلة تعليم البدو وغيرهم من سكان المناطق البعيدة في الوقت الذي لا تتوفر فيه الإمكانيات الضرورية اللازمة لتعليمهم .

### الإصلاح التربوي في لبنان :

ينفرد نظام التعليم في لبنان بخصائص تميزه عن بقية الدول العربية . فقد قام نظام التعليم الحالي على أساس تأثيرات أوروبية وأمريكية . ومنذ فترة المتصرفية للحكم الذاتي من عام ١٨٦١ إلى عام ١٩١٤ قامت الهيئات التبشيرية المسيحية الغربية ببناء المدارس . وفي عام ١٨٦٦ أنشأت الهيئة التبشيرية الأمريكية الجامعة الأمريكية في بيروت . وأسس الفرنسيون الجيزويت جامعة القديس يوسف . وفي خلال فترة الوصاية من ١٩٢١ إلى ١٩٤٣ قام نظام للتعليم على غرار النظام الفرنسي اقتصر آنذاك على تعليم الصفرة . وبعد الاستقلال عام ١٩٤٣ ازداد عدد المدارس والجامعات . وهكذا تحت تأثير النفوذ الفرنسي والأمريكي نما نظام التعليم اللبناني .

### ملامح نظام التعليم اللبناني :

من أهم الملامح التي يتميز بها نظام التعليم اللبناني ويتميز بها عن غيره من النظم العربية ما يأتي :

- ١- أنه يعطي أهمية كبيرة لتعليم اللغات . ففي كل مستوى من مستويات التعليم يتعلم الطالب لغتين : العربية والفرنسية غالبا التي يتعلمها ٧٥ ٪ من التلاميذ أو الإنجليزية ويتعلمها القلة الباقية . ويتعلم التلاميذ أحيانا لغة ثالثة عند سن الحادية عشرة . وأكثر من نصف اللبنانيين ثنائيي اللغة وبعضهم متعدد اللغات .
- ٢- أنه يتميز بوجود عدد كبير من معاهد التعليم الرسمي الخاص في مختلف المراحل بما فيها التعليم العالي . ونظرا لأن هذه المعاهد تتطلب دفع مصروفات للدراسة فإنها تجتذب عادة الطالب من الطبقة العليا أو المتوسطة القادرة الغنية . ولهذه المعاهد التعليمية الخاصة لون ديني معين عادة . أما المؤسسات التعليمية الحكومية فهي غير طائفية وليس لها هذا الطابع الديني . وطلابها عادة من الطبقة الفقيرة أو المتوسطة الدنيا . وللتعليم العالي في لبنان طابعه الخاص أيضا . ففي بيروت وضواحيها يوجد ما يقرب من ١٥ جامعة ومعهد للتعليم العالي تتبع مختلف الجماعات الدينية والقومية . وقد جعلت هذه الجامعات والمعاهد من بيروت مركزا إقليميا هاما للدراسات العليا يجتذب إليه الطلاب من مختلف بقاع العالم من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط على السواء . كما يجذب إليه الأساتذة الأوروبيين والأمريكيين وغيرهم . وقبل عام ١٩٧٥ كان نصف طلاب هذه المعاهد العالية من غير اللبنانيين . ويتم التعليم في هذه المعاهد بالعربية والانجليزية والفرنسية حسب نوع الجامعة أو المعهد ونوع التخصص .

٣. أنه يضم أنواعا كثيرة من معاهد التعليم غير الرسمي . وقد نمت هذه المعاهد وتطورت منذ الاستقلال . وتقدم لها الحكومة المساعدة من خلال وزارة الشئون الاجتماعية وأجهزتها . وتقدم هذه المعاهد برامج متنوعة تتراوح ما بين المقررات التقنية للشباب وبرامج تعليم الكبار . وللجهود الخاصة دور كبير في التعليم غير الرسمي . ويقوم بهذا التعليم الجامعات والمدارس المهنية والمؤسسات الخيرية . وتشتمل المقررات التي تقدمها على مقررات لتعليم اللغات الأجنبية وتطوير مهارات الفنيين والتأهيل للوظائف أو العناية بالمعوقين أو تخطيط الأسرة أو ممارسة الهوايات المختلفة . وهذه المعاهد يحالفها النجاح دائما لأنها تكيف نفسها باستمرار تبعا لاحتياجات سوق العمل. إلا أنها تفتقر بصفة عامة إلى نقص إشراف الحكومة على مستوياتها التعليمية. وقد يكون ذلك سر نجاحها .

#### جوانب الإصلاح التربوي :

إن الملامح السابقة التي أشرنا إليها تعكس جوانب من الإصلاح التربوي في نظام التعليم اللبناني . ونود هنا أن نركز على بعض جوانب الإصلاح التربوي الأخرى ومن أهمها :

١- أن تطوير المنهج أو تعديله يتم بواسطة الحكومة باقتراح من وزير التربية بعد أخذ رأي الخبراء الذين يستعين بهم في إبداء المشورة . وقد أصبحت هذه المسؤولية من اختصاص مركز البحوث التربوية والتطوير الذي أنشئ عام ١٩٧١ . وعندما يتم اعتماد تطوير المنهج أو تعديله رسميا فإنه يطبق عادة في جميع المدارس مباشرة بدون تطبيق سابق أو إجراء تجربة استطلاعية .

٢- أن تطبيق المنهج في المدارس تصاحبه عادة تعليمات تصدرها الوزارة وتتم متابعة التطبيق والتأكد من تنقيذ التعليمات بالزيارات المستمرة للموجهين أو المفتشين للمدارس الحكومية . أما بالنسبة للمدارس الخاصة فلها نظام مختلف يتسم بالمرونة والحرية .

٣- أن البحوث الخاصة بتطوير المناهج وطرق التدريس وتدريب المعلمين وغيرها يتولاها مركز البحوث التربوية والتطوير الذي سبقت الإشارة إليه . بيد أن من أهم مشكلات هذا المركز أن جهوده مبعثرة ويفتقر إلى الإتصال والتواصل بين الباحثين . كما يفترق إلى وجود فريق عمل مناسب .

٤- أن الجامعة اللبنانية افتتحت لها بعد عام ١٩٧٥ ثلاثة فروع رئيسية في ثلاث مدن. وذلك لمساعدة الطلاب على التغلب على مشكلات السفر نظرا لدواعي الأمن في ظل

الظروف القائمة في لبنان . وقد اتخذت جامعة القديس يوسف خطوات مماثلة .  
٥. أن هناك جهودا تبذل لتحسين نوعية المدرسين ورفع مستوى أدايتهم من خلال برامج التدريب إلا أنها تفتقر إلى الاستمرار . وتبقى مشكلة المعلمين المؤهلين مشكلة رئيسية تتحدى الإصلاح في لبنان . فهناك أكثر من نصف المعلمين غير مؤهلين .  
وقفة ختامية :

إن السطور السابقة تمثل صورة مشرقة لنظام تعليم عربي حقق نجاحا كبيرا في كثير من المجالات ، وفيه كثير من الدروس التي يمكن أن يستفاد منها في تطوير نظم التعليم العربية لاسيما فيما يتعلق بتعليم اللغات وأنشطة التعليم غير الرسمي والجهود الخاصة في التعليم . وهناك بالطبع سلبيات منها أن الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال اتبعت سياسة اقتصادية مفتوحة تقوم على مبدأ " ترك الحبل على الغارب " وكان لذلك آثاره على التعليم . كما أن الحرب بسنواتها الطويلة قد دمرت كثيرا من البنية الأساسية للبلاد بما فيها بنية التعليم . وترتب على ذلك تدني نوعية التعليم لاسيما في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة المعانة . يضاف إلى ذلك أن تدريس المواد العملية يكون عادة باللغة الأجنبية وذلك لاعتبارات سياسية وثقافية . وعادة ما يكون الطلاب ضعافا في هذه اللغة مما يعوق تحصيلهم وتقدمهم التعليمي . ولنفس الأسباب أيضا يصعب في لبنان الاتفاق على منح المواد الاجتماعية . ولهذا فإن منح هذه المواد قلما يتغير . وهكذا يتعطل الإصلاح المنشود .

#### الإصلاح التربوي في العراق :

خضعت العراق للاحتلال البريطاني رسميا منذ عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٣٢ . وقامت الثورة العراقية عام ١٩٥٨ وأطاحت بالملك فيصل آنذاك . وقد تميزت الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٨ بعدم الثبات والاستقرار السياسي . وفي سنة ١٩٦٨ جاء نظام حكم جديد للعراق استطاعت العراق في ظلّه أن تنهض نهضة كبيرة في كل الميادين قاعدتها العلم والتكنولوجيا .

#### جوانب الإصلاح التربوي :

هناك عدة جوانب هامة للإصلاح التربوي الذي شهده العراق خلال السنوات الماضية من أهمها :

١- الإصلاحات الحديثة في المناهج الدراسية والمواد التعليمية لتناسب التغيرات السياسية والأيدولوجية الجديدة لاسيما التعديل الشامل لهذه المناهج في السبعينات.

٢- الاتجاه نحو التوسع في التعليم المهني والتكنولوجي والفني للإسراع بتطوير المجتمع في العلوم والتكنولوجيا .

٣- إنشاء المعاهد التكنولوجية العالية في أواخر الستينات وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام التعليم العالي عام ١٩٧٢ .

٤- قيام الحملة القومية لمحو الأمية في ديسمبر ١٩٧٨ .  
مشكلات تتحدى الإصلاح :

من المشكلات الراهنة التي تتحدى جهود الإصلاح التربوي في العراق تحقيق التوازن بين تعليم الرجل و المرأة والريف والحضر ومواجهة النقص في المعلمين المؤهلين نتيجة للتوسع في مختلف مراحل التعليم . وهي مشكلات لا تقتصر على العراق وحده وإنما هي مشكلات تنسحب بدرجات متفاوتة على باقي النظم العربية .  
وقفة ختامية :

لقد أثبتت حرب الخليج قدرة العراق العسكرية التي تستند إلى قاعدة تكنولوجية علمية يدعمها نظام التعليم فيها . ويصرف النظر عن الدخول في ملابس الحرب فإن ما يؤسف له حقيقة أن نتائجها كانت وخيمة بصورة لا يمكن تصورها على المنطقة العربية برمتها لاسيما على الدول أطراف الخلاف مباشرة . وكما كنت أتمنى لو أنفقت تلك البلايين المبلينة التي تكلفتها الحرب والخسائر التي سببتها على الخير والنماء في المنطقة العربية . باليت ! وهل تنفع حقا لبت ؟

#### الإصلاح التربوي في السودان :

يعتبر السودان أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة . ويمثل السودانيون من الناحية العرقية خليطاً من الإفريقيين . فمنهم العرب الساميون ومنهم الحاميون ومنهم الزنوج وبعضهم خليط من هذا وذاك . ويقسم السودان تقليدياً وتاريخياً إلى شمال وجنوب . وفي الشمال يتركز العرب حيث توجد اللغة العربية والدين الإسلامي بينهم . أما في الجنوب فيتركز السودانيون الإفريقيون حيث تتعدد اللغات المحلية . إلا أن اللغة الإنجليزية والعربية تعتبران لغتين مشتركتين للمثقفين منهم . ولهذا التنوع اللغوي في الجنوب مضامينه التربوية . ويشير تساؤلات حول المنهج المدرسي والكتب الدراسية ولغة التعليم بالمدارس . فهل يكون المنهج والكتاب موحدين لكل السودان كما هو قائم الآن ؟ أم هل يترك الأمر لكل إقليم لتحديد مناهجه ؟ هل تستخدم اللغة العربية كلغة تعليم في المناطق التي يتكلم سكانها غير العربية أو يكون التعليم باللغة المحلية أو لغة الأم ؟ . والواقع أن الدراسات التربوية المقارنة تقدم لنا حلولاً مناسبة لهذه المشكلات

تقوم على أساس إستخدام أسلوب ثنائية اللغة في المناطق غير الناطقة بالعربية بحيث يكون التعليم باللغة المحلية ، وتدرس اللغة العربية من السنوات الدراسية الأولى كلفة إجبارية . وبهذا تصبح اللغة العربية لغة عامة للجميع بعد فترة من الزمن في كل أنحاء السودان . وهذه الممارسة اتبعتها عدة شعوب تتعدد فيها اللغات والمجموعات اللغوية مثل اتحاد دول الكومنولث المستقلة والهند وكندا وسويسرا وغيرها من الدول . لكن يبدو أن الأمر ليس سهلا بالنسبة للسودان لأن المسألة ليست تربوية فقط وإنما سياسية أيضا . وتعتبر هذه المشكلة إحدى المشكلات المستعصية على الإصلاح التربوي رغم المحاولات المضنية التي تبذلها السلطات التعليمية في هذا السبيل . وينبغي ألا تنسى أن لهذه المشكلة أبعادها التاريخية والاستعمارية والتبشيرية المسيحية التي ولدت في نفوس أبناء الجنوب آثارا نفسية واجتماعية ضد الوحدة والتكامل مع إخوانهم في الشمال . وقد وصل الأمر أحيانا إلى درجة هدم المؤسسات التعليمية والصحية التي أقامتتها الحكومة لهم . وهكذا تواجه كل محاولات الإصلاح في الجنوب بمقاومة السكان لها ورفضهم إياها . يضاف إلى ذلك ما سببته الحرب هناك من خراب وتدمير بما في ذلك المدارس وتشريد جزء كبير من السكان . كما أرغم الجفاف في كردفان و دارفور ملايين السكان على ترك منازلهم والرحيل عنها .

#### جوانب الإصلاح التربوي :

شمل الإصلاح التربوي الحديث في السودان عدة جوانب من أهمها :

#### ١- إصلاح السلم التعليمي :

كان النظام التعليمي السائد في السودان هو نظام ٤+٤+٤ أي أربع سنوات لكل من التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي . وظل هذا الوضع قائما حتى عام ١٩٧٠ عندما عدل إلى نظام ٦+٣+٣ وهو النظام الشائع في العالم العربي وكثير من دول العالم المعاصر . ويجب أن نشير إلى أن " الخلاوي " أو المدارس الدينية الإسلامية مازالت تلعب دورا هاما في تعليم الأطفال على مستوى التعليمي الابتدائي لاسيما في المناطق الريفية في الشمال . أما في جنوب السودان فهناك مدارس القرى التي تقدم تعليما ابتدائيا مدته أربع سنوات .

#### ٢- إنشاء مراكز لتأهيل الشباب :

نظرا لعدم وجود مدارس متوسطة كافية لاستيعاب خريجي المرحلة الابتدائية فإن كثيرين منهم ينتهي تعليمهم بنهاية هذه المرحلة . يضاف إليهم المتسربون والراسبون . ومن الحلول الإصلاحية لهذه المشكلة قامت السلطات المعنية في السبعينات بإنشاء

مراكز لتأهيل وتدريب الشباب يتولاها المجلس الأعلى لرعاية الشباب . وكان إنشاء هذه المراكز بتمويل من عدة هيئات دولية . وتقوم هذه المراكز بتعليم البنين والبنات على السواء ممن تسربوا من المدارس أو ممن فاتتهم فرصة التعليم من قبل . وذلك من خلال برنامج تدريب مهني يمكنهم أويؤهلهم للإلتحاق بسوق العمل . وهناك محاولة أخرى هي إنشاء مركز التدريب المهني في الخرطوم الذي تديره وزارة العمل والشئون الاجتماعية . وهو يستهدف إعداد فنيين مهرة في مجالات الكهرباء والسباكة والنجارة وغيرها .

### ٣. إنشاء مراكز التعليم الريفي المتكامل :

من بين المحاولات الإصلاحية الحديثة التي قامت بها وزارة التربية بتمويل من البنك الدولي مشروع إنشاء مراكز التعليم الريفي المتكامل . هذه المراكز تخدم عدة أغراض منها مدرسة ابتدائية للأطفال ومركز لتعليم الكبار وتدريبهم في مجالات معنية كالزراعة والجمعيات الزراعية والاقتصاد المنزلي والفنون الريفية . وتأمل السلطات أن تكون هذه المراكز النواة الرئيسية لتطوير الحياة الريفية والمجتمع الريفي .

### ٤. لا مركزية إدارة التعليم :

من بين الإصلاحات التعليمية التي شهدتها نظام التعليم في السودان لامركزية إدارته عام ١٩٨٠ . وقبل هذا العام كانت إدارة التعليم متركزة في وزارة التربية . ونظرا لإستحداث نظام جديد للحكم المحلي أصبحت إدارة التعليم من اختصاص سلطات الحكم المحلي مما ترتب عليه لا مركزية الإدارة التعليمية وتوزيع اختصاصاتها . وأصبح التعليم الابتدائي والمتوسط ( الإعدادي ) بما في ذلك تعيين المعلمين وعقد الامتحانات من اختصاص كل إقليم محلي دون الرجوع إلى السلطة المركزية في وزارة التربية . لكن بقي التعليم الثانوي والعالي وإعداد المعلمين وتطوير المناهج من اختصاص السلطة التعليمية المركزية .

### مشكلات تتحدى الإصلاح :

هناك بعض المشكلات التي تتحدى محاولات الإصلاح التربوي المنشود في السودان من أهمها :

### ١. تعميم التعليم الابتدائي :

وهو هدف تسعى لتحقيقه كثير من الدول النامية ومنها السودان . وكانت السلطات التعليمية في السودان قد حددت عام ١٩٩٠ لتحقيق هذا الهدف . إلا أنه في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة ونقص الإمكانيات المادية والبشرية بما فيها المعلمون تعذر تحقيق ذلك . ويبدو أن تحقيقه أمر بعيد المنال في ظل الظروف الحالية .

## ٢. سد الفجوة وإحداث التوازن التعليمي :

من المفارقات القائمة في التعليم في السودان وجود فجوة وعدم توازن بين تعليم البنات وتعليم البنين لاسيما في الريف ، وبين التعليم في الحضر والتعليم في الريف . كما توجد فروق تعليمية بين مختلف الأقاليم . مما يشير إلى عدم تكافؤ الفرص في هذه المجالات . ففي الخرطوم والإقليم الشمالي يلتحق معظم الأطفال بالمدسة الابتدائية و ٤٠٪ من الشباب في سن ١٦ - ١٨ يلتحقون بالتعليم الثانوي . وكذلك ترتفع نسب الالتحاق في المناطق الاستوائية التي لم تتأثر بالحرب أو الجفاف . أما في الأقاليم الجنوبية ومنطقة بحر الغزال فتتدنى نسب الالتحاق على مستوى التعليم الابتدائي وغيره . وكذلك الأمر بالنسبة للمناطق التي أصابها الجفاف مثل كردفان و دارفور . هذا التباين الكبير في الخدمات التعليمية ينعكس بصورة كبيرة على توزيع الدخل القومي والخدمات الرئيسية . كما يؤدي إلى الهجرة من الريف إلى المدن . ويرتبط بذلك أيضا إنعدام التوازن في الإقبال على التعليم العام الأكاديمي والعزوف عن التعليم الفني والمهني . يضاف إلى ذلك التلاميذ المتسربون أو الذين لا يجدون فرصا تعليمية لمواصلة تعليمهم بعد المرحلة الابتدائية والمتوسطة . ومع أن بعض هؤلاء تمتصهم مراكز التدريب المهني المختلفة إلا أنها ليست كافية لاستيعابهم جميعا . ومن هنا كان العمل على سد الفجوات وإحداث التوازن في كل هذه المجالات من أكبر تحديات الإصلاح التربوي التي تواجهها السلطات التعليمية . وقد سبق أن أشرنا إلى تحديات الإصلاح الخاصة بالمجموعات العرقية واللغوية في الجنوب ولاداعي للتكرار ثانية هنا وإن كان هذا الإصلاح يمثل ضرورة وأهمية للتكامل التربوي بين أهل البلاد .

## ٣. نقص المعلمين المؤهلين :

وهو بالنسبة للسودان كغيره من الدول في الأوضاع المشابهة يمثل " الصخرة التي تتحدى ناطحيتها " على حد تعبير الشاعر العربي . ذلك أن معاهد إعداد المعلمين قاصرة عن تخريج أعداد كافية تسد احتياجات المدارس والتعليم . ومن هنا كان الاستعانة بمعلمين غير مؤهلين لسد النقص القائم . وهم يمثلون نسبة كبيرة . وما يزيد في صعوبة المشكلة وتفاقمها أن كثيرا من المعلمين المؤهلين يتركون المهنة إلى غيرها تحت ضغط تدني المرتبات والحوافز المادية . ومن هنا تعتبر مشكلة توفير المعلمين المؤهلين تحديا حقيقيا للإصلاح التربوي في السودان . وتشير الدلائل إلى أنها ستظل متسعصبة على الحل لفترة طويلة قادمة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية . ويجب أن نشير هنا إلى دور المعهد الذي يتمتع بشهرة قديمة في إعداد المعلمين منذ إنشائه في

الثلاثينيات وهو معهد التربية في "بخت الرضا" . وهو يقوم بإعداد معلمي المرحلة الابتدائية ، كما يقوم بتطوير المناهج والكتب لمدارس التعليم العام وإجراء بحوث تربوية للتجديد التربوي لنشرها وتعميمها في المدارس . كما أن كلية التربية بجامعة الخرطوم تقوم أيضا بمثل هذه البحوث إلا أنها موجهة للدرجات العلمية وتميل في الأغلب والأعم إلى الجانب النظري .

٤. إنتشار البطالة بين خريجي الجامعات :

وهي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجهها السلطات السياسية والتعليمية في البلاد نظرا لتضخم المشكلة وتفاقمها عاما بعد عام دون حل مرض. وتقدر بعض المصادر أن هناك حاليا ما يقرب من عشرين ألف خريج جامعي بدون عمل (Graham-Brown:1990.P.141) . ويشترك مع السودان في هذه المشكلة دول متعددة في نفس القارة منها تونس والجزائر ومصر ونيجيريا .

#### الإصلاح التربوي في الصومال :

تعوضت الصومال لنوعين من الاستعمار : الإيطالي والبريطاني . وحصلت على استقلالها عام ١٩٦٠ . وللصومال على عكس معظم الدول الإفريقية لغة وطنية واحدة هي اللغة " الصومالية " التي استخدمت كلفة تعليم في المدارس منذ عام ١٩٧٢ بعد التوصل إلى طريقة لكتابة رموزها . وكان بالصومال قبل الإستعمار مدارس إسلامية لتعليم القرآن والقراءة والكتابة والحساب . وكانت اللغة العربية بالطبع هي لغة التعليم بهذه المدارس الإسلامية التي كانت تمثل النمط الوحيد للتعليم النظامي الذي كان متاحا آنذاك . وكان يتعلم بها الأولاد والبنات . إلا أن فترة تعليم البنات كانت لمدة سنتين فقط . أما الأولاد فكانوا يستمررون في التعليم بعد ذلك لإجادة اللغة العربية وتعلم المزيد من الدين الإسلامي . وكان عدد هذه المدارس محدودا كما كانت الأمية منتشرة بين الكبار .

ومن الناحية التاريخية خضعت الصومال للإستعمار الإيطالي والبريطاني مناصفة بينهما خلال النصف الثاني من القرن ١٩ . فكانت إيطاليا تحكم الجزء الجنوبي وبريطانيا تحكم الجزء الشمالي . وخلال هذه الفترة قامت البعثات التبشيرية بمحاولة تقديم تعليم مدني علماني إلا أن معظم السكان المسلمين رفضوه ولم يقبلوا عليه . واستمرت المدارس الدينية الإسلامية كمصدر رئيسي للتعليم بالبلاد .

بعد هزيمة إيطاليا في شرق إفريقيا عام ١٩٤٣ خضع الجزء الإيطالي من الصومال لحكم عسكري بريطاني . وعملت الإدارة البريطانية على إضعاف مقاومة السكان

للتعليم العلماني الغربي بجعل اللغة العربية لغة التعليم في المرحلة الابتدائية . وأمكن بهذا بناء مزيد من المدارس بعد عام ١٩٥٠ . وكانت الحرب العالمية قد انتهت وأصبح الجزء الإيطالي من الصومال تحت وصاية إدارة إيطالية قامت بإنشاء نظام للتعليم يتكون من مدارس ابتدائية وثانوية ومهنية . وكان الهدف من وراء ذلك الإصلاح تهيئة أبناء الصومال وإعدادهم لتحمل مسئوليات بلدهم المستقل وتقلد الوظائف فيه وذلك حسب نظام الوصاية الدولية آنذاك . كما قامت الإدارة البريطانية بإنشاء مدارس مماثلة في الجزء الخاضع لها في الشمال . وكان من الطبيعي أن يوجد في الصومال نظامان مختلفان للتعليم تبعا لاختلاف الإدارتين الإستعمارتين في الشمال والجنوب .

ففي الشمال أنشأ البريطانيون نظاما تعليميا عاما مدته ١١ سنة يتكون من ثلاثة مستويات : ثلاث سنوات للتعليم الابتدائي يليها أربع سنوات للتعليم المتوسط . يليها أربع سنوات للتعليم الثانوي . وفي الجنوب أنشأ الإيطاليون نظاما تعليميا مدته ١٢ سنة يتكون من خمس سنوات للتعليم الابتدائي ، يليها ثلاث سنوات للتعليم المتوسط ، يليها أربع سنوات للتعليم الثانوي . وكانت لغة التعليم هي اللغة الإيطالية . أما في الشمال البريطاني فكانت لغة التعليم هي اللغة العربية في التعليم الابتدائي . والإنجليزية في التعليم المتوسط والثانوي . وقد أنشئ الجزء الإيطالي مدرسة للدراسات الإسلامية عام ١٩٥٢ لتدريس مقررات في التعليم العام والتعليم الإسلامي . وتأسست جامعة الصومال في سنة ١٩٦٠ عند الإستقلال .

#### جوانب الإصلاح التربوي :

- تركزت جهود الإصلاح التربوي في الصومال بعد الإستقلال على الجوانب الآتية :
- ١- توحيد نظامي التعليم في كلا الإقليمين الشمالي والجنوبي . وقد أمكن تحقيق ذلك عام ١٩٦٥ . أي بعد الاستقلال بخمس سنوات . وذلك بإنشاء نظام موحد مدته ١٢ سنة ينقسم إلى ثلاث مراحل متساوية ابتدائية ومتوسطة وثانوية مدة كل منها أربع سنوات . وقد اتبع النظام الموحد خطي النظام البريطاني في الجزء الشمالي . فاستمر استخدام اللغة العربية كلغة تعليم في الابتدائي والإنجليزية في المدرسة المتوسطة والثانوية حتي عام ١٩٧٢ . عندما استخدمت اللغة الصومالية في التعليم بدلا منها .
  - ٢- جعل التعليم بالمدارس الدينية الإسلامية أساسا للالتحاق بالمدرسة الابتدائية المدنية مما ترتب عليه زيادة أعداد هذه المدارس بدرجة كبيرة وسريعة لدرجة أنه كانت توجد مدرسة منها في كل قرية .
  - ٣- إعداد مناهج جديدة تؤكد علي الثقافة القومية والتقاليد الوطنية . كما أعدت كتب

جديدة إشتراك في إعدادها مبرون صوماليون وسوفييتيون. وكان إدخال اللغة الصومالية في التعليم سنة ١٩٧٢ عاملاً ميسراً علي الأطفال الجدد الملتحقين بالمدرسة مواصلة التعليم لأن لغة التعليم لم تعد حاجزاً أو عائقاً عن الإلتحاق بالمدرسة. إلا أن ذلك كان يعتبر ضربة للغة العربية لدولة هي الآن عضو في جامعة الدول العربية .

٤- حملات محو الأمية التي قامت بها حكومة الثورة آنذاك في الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٥. وقد حققت هذه الحملات نجاحاً هائلاً كما يتضح من الإحصاءات المتاحة. فقد هبطت نسبة الأمية من ٩٠٪ في بداية الحملات إلي ٤٠٪ في نهايتها ثم إلي ٢٥٪ في عام ١٩٧٨.

٥- الإهتمام بإعداد المعلم فأنشيء عام ١٩٧٥ معهد جديد لإعداد المعلمين لتخريج أعداد كبيرة من المعلمين كل عام تصل إلي عدة آلاف منهم.

٦- إعتد الإصلاحي التربوي في التوسع التعليمي علي مشاركة الجهود الأهلية. ففي فترة السبعينات كان هناك مشروع التوسع الذاتي في الأبنية المدرسية. وأمكن خلالها بناء ما يقرب من أربعة آلاف فصل دراسي في المرحلة الإبتدائية تحمل الأهالي ٦٠٪ من التكاليف والباقي تحمته الحكومة.

٧- من التجديدات أو الممارسات التربوية الخاصة بالصومال ان جميع الطلاب بعد انتهائهم من التعليم الثانوي عند سن ١٨ يجب عليهم أن يلتحقوا بالخدمة العسكرية للتدريب العسكري لمدة ستة شهور، وخدمة وطنية لمدة تسعة شهور كمعلمين بالصفوف الأربعة الأولى من المرحلة الإبتدائية. وبعد انتهائهم من أداء هذه الخدمة يمكن للطلاب أن يلتحق بالجامعة أو بكلية التربية أو الدخول إلي سوق العمل. ويبدو من هذه الممارسة تأثرها بالممارسة الروسية في التعليم. إذ أن الطلاب الروس بعد انتهائهم للدراسة الثانوية يقضون سنة في العمل واكتساب الخبرة العملية قبل أن يلتحقوا بمعاهد التعليم العالي . والواقع أن هذه الممارسة موجودة في نظم جامعية أخرى معاصرة وقد تفكر الجامعات العربية في الاستفادة منها .

٨- في عام ١٩٧٥ أدخلت إصلاحات علي بنية النظام التعليمي بموجبها أصبحت المدرسة الإبتدائية ست سنوات بدلا من أربع ثم زيدت إلي ثمانية سنوات في عام ١٩٧٧. وخفض سن الإلتحاق بالمدرسة الإبتدائية إلي ست سنوات. ويمكن للأطفال قبل المرحلة الإبتدائية أن يلتحقوا برياض الأطفال لمدة سنتين ، وهي مدارس خاصة. ويوضح الرسم التالي نظام التعليم الصومالي في الوقت الراهن :

سن الطالب

٢٢

٢١

٢٠

١٩

١٨

١٧

١٦

١٤

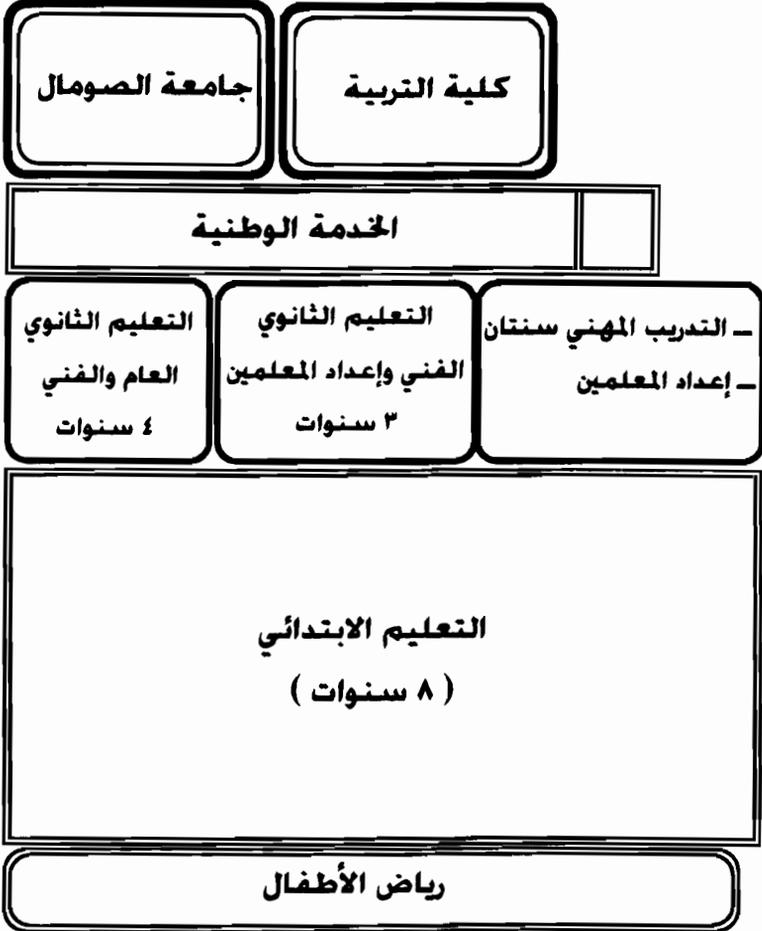
١٢

١٠

٨

٦

٤



رسم تخطيطي للسلم التعليمي في الصومال

بعض المشكلات:

إن من أهم المشكلات التي تعوق إطراد النمو التعليمي في الصومال زيادة أعداد اللاجئين من "أوجادين" المجاورة وغيرها والجفاف الشديد الذي يعم البلاد مما يعوق التقدم العام والتنمية القومية وينعكس هذا بالطبع علي تقدم التعليم. كما أن الحروب الداخلية وعدم الاستقرار السياسي للبلاد يحول دون أي إصلاح منشود .

### الإصلاح التربوي في جمهورية اليمن :

تحتل جمهورية اليمن الركن الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية ويتكون سكانها مناصفة تقريبا من الشيعة الزيدية ومن أهل السنة الشافعية . وقبل توحيد شطرى اليمن كانت هناك فى الشمال الجمهورية العربية اليمنية وفى الجنوب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

#### (ولا : الشطر الشمالى :

بالنسبة للشطر الشمالى أو ما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية كان منذ القرن التاسع حتى منتصف القرن العشرين تحت حكم نظام الإمامة " الفردى باستثناء فترة قصيرة تحت الحكم التركى العثمانى . وفى عام ١٩٦٢ قامت الثورة وأطاحت بالإمام البدر آنذاك وأعلن قيام الجمهورية وأعقب ذلك حروب أهلية داخلية إستمرت ثمانى سنوات حتى أمكن التخلص نهائيا من نظام " الإمامة" وعندها صدر أول دستور للبلاد فى ديسمبر ١٩٧٠ ويتشكل النظام السياسى والإدارى للبلاد على أساس قبلى . ويتكون من محافظات يصل عددها إلى ١١ محافظة أكبرها محافظة صنعاء وتعز والحديدة . وقد شهدت البلاد فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ نموا إقتصاديا سريعا نتيجة تدفق الأموال من أبناء اليمن العاملين فى دول الخليج العربية والمنح والمساعدات من جيرانها العربيات . وقد قدر عدد العاملين فى الخارج من أهل البلاد عام ١٩٧٥ بما يقرب من ٢٠٪ من مجموع القوى العاملة .

#### خطوات الإصلاح :

عرفت البلاد أولى خطوات الإصلاح التربوى بإنشاء أول نظام للتعليم الرسمى عام ١٩٦٢ مع قيام الثورة . بيد أن التطور التعليمى الحقيقى لم يبدأ إلا بنهاية الحرب الأهلية الداخلية عام ١٩٧٠ . وقد تكون نظام التعليم آنذاك على أساس ٦-٣-٣ للمرحلة الإبتدائية والإعدادية والثانوية على التوالى . كما أنشئت جامعة صنعاء فى نفس العام (١٩٧٠) واستطاعت أن تحقق توسعا ملحوظا فى عدد كلياتها بمساعدة الدول العربية المجاورة لا سيما الكويت .

ومن بين خطوات الإصلاح على صعيد التعليم غير الرسمى قيام حملات تعليم الكبار ومحو الأمية منذ عام ١٩٧٠ . وفى عام ١٩٧٤/١٩٧٥ أنشأت وزارة التربية مراكز تدريب محلية لمحو الأمية والتدريب على المهن والحرف المختلفة. من بين خطوات الإصلاح أيضا إنشاء مركز البحوث التربوية عام ١٩٨٢. ومن بين أهداف هذا المركز العمل على رفع كفاءة التعليم الإبتدائى وسد النقص فى المعلمين الوطنيين .

مشكلات تتحدى الإصلاح :

من أهم المشكلات التي تتحدى الإصلاح التربوي في البلاد نقص المعلمين المحليين المؤهلين في كل مراحل التعليم . ويسد هذا النقص حاليا بالإعتماد على مساعدة الدول العربية الأخرى لا سيما مصر . ويبدو أن هذا الوضع سيظل قائما لسنوات قادمة . ويتصل بهذه المشكلة عدم القدرة على التوسع التعليمي بالدرجة المنشودة وتقديم الخدمات التعليمية لمختلف المناطق في البلاد .

ثانيا : الشطر الجنوبي :

أما بالنسبة للشطر الجنوبي أو ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فقد حصل على استقلاله من بريطانيا في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ بعد احتلال دام ١٢٩ عاما . ومنذ الاستقلال بدأت خطوات الإصلاح التربوي كجزء من الإصلاح الاجتماعي وأعدت الخطة الاقتصادية الأولى (١٩٧١-١٩٧٤)، تلتها خطة خمسية عام ١٩٧٥-١٩٧٩ وخطة ثالثة لعام ١٩٨٠-١٩٨٤.

خطوات الإصلاح التربوي:

من أهم خطوات الإصلاح التربوي الحديث في اليمن ما يأتي:\*

١- بعد الإستقلال تعُدل نظام التعليم مرتين. المرة الأولى كانت عقب الاستقلال واستهدفت القضاء علي آثار الاحتلال البريطاني وتوحيد نظام التعليم في الجمهورية. فقد كان يوجد نظامان للتعليم قبل الاستقلال . أحدهما في حضرموت يتمشى مع السلم التعليمي الذي كان قائما في السودان آنذاك . والثاني في عدن وكان يرتبط بنظام التعليم الإنجليزي. وكان النظام الذي اتبع في سلم التعليم هو نظام ٦-٣-٣ تمشيا مع ما نص عليه ميثاق الوحدة الثقافية العربية (١٩٦٤). أما التعديل الثاني فقد حدث عام ١٩٧٥ تمشيا مع قرار المؤتمر الأول للتعليم الذي نظّمته وزارة التربية آنذاك. وبناء علي هذا التعديل أدمجت المراحل الثلاث في السلم التعليمي آنذاك في مرحلة أولي واحدة مدتها ٨ سنوات (من سن ٧-١٤). وذلك لإلغاء الفواصل بين مراحل التعليم ولتوفير تعليم عام مدته ثماني سنوات. أما المرحلة الثانية فمدتها أربع سنوات من التعليم الثانوي الأكاديمي الذي يعد للجامعة أو خمس سنوات من التعليم الثانوي المتخصص أو سنتان من التعلم المهني. وهذه الشعب الثلاث من التعليم الثانوي تساعد علي الوفاء باحتياجات التنمية القومية للبلاد.

---

\* لمزيد من التفصيل إرجع إلى كتاب لنفس المؤلف بعنوان : التعليم العام في البلاد العربية. عالم الكتب . القاهرة .

٢- من أهداف الإصلاح التربوي استيعاب جميع الأطفال من سن ٧-١٤ في المرحلة الموحدة الأولى بحلول عام ١٩٩٥، وقد خصصت ميزانية كبيرة نسبيا لهذا الغرض. توجد مرحلة لرياض الأطفال قبل المرحلة الأولى منها عامان من ٥-٧. وتوجد المرحلة الجامعية بعد التعليم الثانوي الأكاديمي ومدتها ٤ سنوات.

٣- في ١٩٧٥ أنشئ قسم لتطوير المناهج بوزارة التربية. كما أنشئ مركز للبحوث التربوية يتبع وزير التربية مباشرة ويستعين هذا المركز بأساتذة الجامعة في إعداد المناهج والكتب الدراسية وتقييم عمليات التعليم والتعلم.

٤- أنشئ معهد مركزي للتدريب أثناء الخدمة تابع لوزارة التربية يقدم مقررات قصيرة في الإدارة لنظار المدارس ومساعدتهم ومدرسي رياض الأطفال وغيرهم.

#### مشكلات تحدي الإصلاح التربوي:

من أهم مشكلات التعليم التي تتحدي الإصلاح في اليمن إقامة نظام تعليمي حديث يتمشى مع مطالب واحتياجات التنمية القومية والتغلب على مشكلة الفاقد في التعليم ورفع وتحسين نوعية التعليم وتوجيه الطلاب وجذبهم نحو التعليم الثانوي التخصصي والمهني وسد النقص في المعلمين المؤهلين.

#### الإصلاح التعليمي في دول المغرب العربي :

خضعت دول المغرب العربي وهي المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا للإستعمار الفرنسي . أما ليبيا فقد خضعت للإستعمار الإيطالي أولا ثم الإنجليزى والفرنسى ومن المعروف عن الإستعمار الفرنسى أنه استهدف " فرنسة" البلاد التى إستعمرها أى تحويل أبناء البلاد إلى فرنسيين فى التفكير والسلوك والعقيدة .

وتحررت هذه الدول بعد كفاح مرير لا سيما الجزائر فإستقلت ليبيا عام ١٩٥١ وتونس والمغرب عام ١٩٥٦ وموريتانيا عام ١٩٦٠ والجزائر عام ١٩٦٢. ومنذ أن تحقق إستقلالها بدأت هذه الدول فى إعادة بناء المجتمع بقطاعاته المختلفة والتغلب على المشكلات التى خلفها الإستعمار الفرنسى . وكانت أهم محاولات الإصلاح بعد الإستقلال هو إصلاح النظام التعليمى وتحريره من الطابع الفرنسى والتبعية الإستعمارية فى الشكل والمضمون. ولم يكن ذلك بالأمر اليسير كما سنرى من عرضنا لجهود هذه الدول فى الإصلاح. وقد كانت هناك أمور مشتركة تركزت عليها جهود الإصلاح التربوى . ومن أهمها :

- إحلال اللغة العربية محل الفرنسية كلفة تعليم فى المدارس .
- تعريب المناهج الدراسية وإعطاؤها الطابع القومى .
- إعداد الكتب القومية التى تتمشى مع المناهج الجديدة.
- تغيير البنية التعليمية وإصلاحها بما يتمشى مع الإحتياجات القومية للبلاد.
- إعداد معلمين يتولون الإصلاح المنشود .

وقد تفاوتت جهود الإصلاح من دولة لأخرى . كما أن بعضها قد ركز على جوانب بصورة أكثر من الجوانب الأخرى . وإستطاع بعضها أن يحقق كثيرا من الإصلاحات والإنجازات التربوية فى فترة سريعة وجيزة . وبعضها تأخر فيه الإصلاح نسبيا واستغرق مدة أطول . كما سنرى من عرضنا لجهود الإصلاح التربوى فى كل دولة على حدة . كما أن هناك مشكلات خاصة تميزت بها بعض الدول فى الإصلاح مثل المشكلات العرقية واللغوية والتشتت السكانى التى واجهت جهود الإصلاح فى موريتانيا .

#### أولا : الإصلاح التربوى فى ليبيا :

كانت ليبيا مستعمرة إيطالية حتى عام ١٩٤٢ ثم نقاسمها بعد ذلك الإستعمار البريطانى والفرنسى حتى استقلالها عام ١٩٥١ تحت قيادة الملك إدريس السنوسى . وفى سنة ١٩٦٩ أطيح به بقيام ثورة قادها معمر القذافى . وبعد قيام الثورة مباشرة وفى نفس السنة صدر دستور البلاد الذى تضمن تقديم تعليم إجبارى حتى سن ١٤ ، وتعميم نشر التعليم فى البلاد وتعليم الكبار واعداد المعلمين . أما الدستور الجديد الذى صدر عام ١٩٧٧ فكان أهم ما جاء به التسمية الجديدة للبلاد وهى الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية الكبرى وجعل الإسلام أساس النظام الإجتماعى ، والالتزام بالإشترابية والوحدة العربية . وأكد الدستور المبادئ التعليمية السابقة . وكان من أهم خطوات الإصلاح التربوى تجديد محتوى المناهج والكتب الدراسية وطرق التعليم حتى تتسق مع الأهداف الجديدة للثورة السياسية الاجتماعية .

كما شمل الإصلاح أيضا معاهد إعداد المعلمين سواء على مستوى معاهد إعداد المعلمين التى يلتحق بها الطالب بعد الإعدادية لإعداده للتعليم الإبتدائى أو على مستوى كلية التربية بالجامعات الليبية لإعداد معلم التعليم الثانوى . وعلى الرغم من هذه الجهود مازال هناك نقص فى المعلمين اللازمين للنهضة التعليمية . ولذلك تستعين السلطات التعليمية ببعض المعلمين من الخارج .

### ثانيا : الإصلاح التربوي فى تونس :

حصلت تونس على إستقلالها عام ١٩٥٦ بعد إحتلال فرنسا لها منذ عام ١٨٨٣ . وقد نص دستورها الذى صدر بعد ثلاثة أعوام من الاستقلال (١٩٥٩) على أن تونس جمهورية مستقلة ذات سيادة . وكانت هناك دفعة قوية لإصلاح التعليم مع بداية الإستقلال . فصدر قانون إصلاح التعليم عام ١٩٥٩ . ووضع أهدافا للإصلاح تعتبر أهدافا تقدمية إنسانية بكل مقاييس العصر . وكان من أهم هذه الأهداف تعميم التعليم ، وتحقيق ديمقراطيته ، وتساوى الفرص التعليمية للجميع ، وحماية القيم والثقافة القومية وتطويرها ، والانفتاح على الثقافات الجديدة ، والأخذ بأسباب الحضارة التكنولوجية ، وإعداد وتدريب القوى العاملة وفق احتياجات التنمية القومية . ومن جوانب الإصلاح التى شملها القانون دمج التعليم الدينى الإسلامى فى التعليم العام بالتدرج وتوحيدهما معا فى نظام موحد .

وينظم التعليم حاليا وفق قانون التعليم الذى وقعه رئيس الجمهورية فى ٢٩ يوليه ١٩٩١ . وقد جاء هذا القانون ليعدل قانون إصلاح التعليم الذى صدر فى نوفمبر عام ١٩٨٨ . وقد نص القانون الجديد على أن هدف النظام التربوي هو تنمية الوعي بالهوية الوطنية التونسية . وكان من أهم ما قرره هذا القانون إعادة هيكلة النظام التربوي وإرساء التعليم الأساسى القائم وأبقى عليه كما هو ومدته تسع سنوات من سن ٦ - ١٦ سنة ، وهو تعليم إجباري يتكون من مرحلتين : المرحلة الأولى فى المدارس الابتدائية ومدتها ست سنوات والمرحلة الثانية فى المدارس الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات . وأعاد هيكلة التعليم الثانوي بجعل مدته أربع سنوات بدلا من سبع سنوات وتقسّم على مرحلتين مدة كل منها سنتان المرحلة الأولى تعليم عام والمرحلة الثانية تعليم تخصصي متشعب ، وتنتهي المرحلة الثانوية بالحصول على شهادة البكالوريا وهي تؤهل صاحبها للالتحاق بالجامعة والتعليم العالي . ونص القانون على أن تدرس اللغة الفرنسية كلفة أجنبية إبتداء من الصف الثالث من المرحلة الأولى من التعليم الأساسى ( أي الصف الثالث الابتدائي ) كما تدرس الإنجليزية كلفة ثانية ابتداء من الصف الأول الثانوي .

### خطوات الإصلاح التربوي :

على الرغم من الأهداف الرائعة التى حددها قانون إصلاح التعليم عام ١٩٥٩ فإن الخطوات الفعلية للتطبيق كانت بطيئة متناقلة . وإستغرقت سنوات طويلة بالمقارنة بجيرانها من دول المغرب العربى التى استقلت بعد تونس بسنوات . ويرجع ذلك إلى

الأوضاع السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك وسيطرة المشكلات الاجتماعية وطفانها على جهود الإصلاح التربوي وفي مقدمتها مشكلة تدنى مستويات المعيشة وتفشى البطالة بين الشباب . ومع أن تونس قد بذلت جهودا كبيرة فيما بعد إلا أن هذه الجهود تضاءلت أمام تراكم المشكلات وتضخمها . ويعتبر صدور قانون إصلاح التعليم عام ١٩٨٨ وقانون التعليم عام ١٩٩١ المعمول به حالياً من أهم خطوات الإصلاح التعليمي في البلاد . ويمكننا أن نشير إلى أهم خطوات الإصلاح التربوي الذي تمت في السطور التالية :

١- إحلل اللغة العربية كلغة تدريس بدلا من الفرنسية :

وقد بدأ ذلك بالتدرج إبتداء من المرحلة الابتدائية . إلا أن ذلك قد تأخر طويلا حتى عام ١٩٧٧-١٩٧٨ أى بعد أكثر من عشرين عاما منذ الاستقلال . بل إن تدريس الحساب ظل باللغة بالفرنسية حتى أكتوبر ١٩٨٠ . أما فى التعليم الثانوى فقد تطلب إحلل اللغة العربية محل الفرنسية كلغة تدريس وقتا أطول من ذلك لا سيما فى مواد العلوم والرياضيات . ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى نقص المعلمين الوطنيين القادرين على تدريس هذه المواد باللغة العربية . والواقع أن تونس قد اعتمدت بدرجة كبيرة على استقدام المدرسين الأجانب لا سيما الفرنسيين وكانت نسبة هؤلاء المدرسين ٤٢ ٪ من مجموع المدرسين عام ١٩٧٠ . ومع أن هذه النسبة نقصت حسب الإحصاءات إلى ٥ ٪ عام ١٩٨٠ فإن تونس تعاني حتى الآن من نقص المعلمين لا سيما فى العلوم التقنية والرياضيات والعلوم . وما يفسر ذلك أن عدد خريجي التعليم العالى الذى يمكن الاستفادة منهم فى التدريس قليل وغير كاف . كما أن بعضهم يعزف عن الاشتغال بالتدريس . كما أن هناك نقصا فى برامج التدريب أثناء الخدمة للمعلمين رغم أهميتها . وما يوجد منها قليل ومحدود جدا .

٢- إعداد المناهج القومية والكتب الدراسية الخاصة بها :

كان من الطبيعى أن يترتب على تأخر استعمال اللغة العربية كلغة تعليم بالمدارس التونسية تأخر إعداد المناهج القومية والكتب الدراسية المصاحبة لها . وحتى عام ١٩٧٦ كانت تونس تعتمد على المناهج والكتب المدرسية بمساعدة شقيقتها مصر . ومع أنه فى عام ١٩٨٠ كانت هناك كتب دراسية تونسية لمعظم المواد فى التعليم الإبتدائى والثانوى إلا أن هذه الكتب لم تغط كل المواد لا سيما العلوم والرياضيات .

٣- إدخال التعليم البدوى فى منهج المدرسة الإبتدائية :

كان من خطوات الإصلاح التربوي التي إتخذتها السلطات التعليمية عام

١٩٧٢/١٩٧١ إدخال التعليم اليدوي في منهج المدرسة الابتدائية وذلك لتدريب التلاميذ على إحترام العمل اليدوي . وقد إتخذت هذه الخطوة بمساعدة "اليونيسيف" و" البنك الدولي " إلا أن هذه الخطوة اتخذت على نطاق ضيق محدود في بعض المدارس . وأدخلت في الصف الخامس والسادس الإبتدائي لمدة ساعتين في الأسبوع تخصصات للأنشطة المرتبطة بالزراعة والصيد والصناعة والفنون اليدوية .

#### ٤- إنشاء مرحلة التعليم الاساسي :

من الجوانب التي اتجهت إليها جهود الإصلاح التربوي في تونس إنشاء مرحلة للتعليم الأساسي مدتها تسع سنوات وذلك بدمج المرحلة الابتدائية مع المرحلة المتوسطة. وتمشى هذه الخطوة مع الاتجاه العام في البلاد العربية نحو الأخذ بالتعليم الأساسي والذي طبق بالفعل في كثير منها بدرجات متفاوتة.

#### ٥- إعادة هيكلة التعليم الثانوي :

من التغييرات التي أحدثها قانون التعليم عام ١٩٩١ إعادة هيكلة التعليم الثانوي فجعل مدته أربع سنوات بدلاً من سبع سنوات وهو ما كانت عليه في الماضي . ونص القانون أيضاً على تقسيم التعليم الثانوي إلى مرحلتين مدة كل منهما سنتان . المرحلة الأولى تعليم عام لكل التلاميذ والمرحلة الثانية تعليم تخصصي يتفرع لشعب الآداب والرياضيات والعلوم التجريبية والتقنية والاقتصاد . وبهذا التعديل يكون التعليم الثانوي في تونس قد أخذ مساره الصحيح في الاتجاه العام الذي يسير عليه التعليم الثانوي في البلاد العربية بصفة عامة .

#### مشكلات تواجه الإصلاح :

من أهم المشكلات التي تواجه الإصلاح التربوي في تونس العمل على توفير وتحسين فرص تعليمية متزايدة لأبناء البلاد لا سيما بين الإناث . ومنها أيضاً التغلب على تفاوت الخدمات التعليمية تبعاً للمناطق نظراً لتشتت السكان . ومنها أيضاً التغلب على مشكلة التلاميذ الراسبين والتسربين ، ورفع مستوى التعليم ، والحاجة إلى المعلمين الوطنيين وسد النقص القائم وتوثيق العلاقة بين التعليم وميادين العمل .

#### ثالثاً : الإصلاح التربوي في الجزائر :

من نافذة القول بأن الجزائر كانت لأكثر من قرن من الزمان مستعمرة فرنسية . وهي بهذا تعتبر أكثر الدول العربية خضوعاً للاستعمار الفرنسي . وقد حصلت على استقلالها في ٥ يولية ١٩٦٢ أي بعد موريتانيا بعامين . وهي بهذا تعتبر آخر دولة عربية في شمال إفريقيا تحصل على استقلالها .

## جبهات الإصلاح التربوي :

تركزت جهود الإصلاح التربوي في الجزائر بعد الاستقلال على عدة جبهات من

أهمها :

١- إحياء اللغة العربية محل الفرنسية كلغة تعليم بالمدراس :

وقد بدأت الجزائر بذلك بعد عامين من إستقلالها مباشرة أى فى سنة ١٩٦٤ . إلا أن الإحلال كان تدريجيا فبدأ فى الصف الأول الإبتدائى وفى بعض المواد فقط ثم امتد إلى الصف الثانى الإبتدائى عام ١٩٦٧ . واستمر الأمر كذلك بالتدرج حتى أصبحت اللغة العربية لغة جميع المواد بما فيها الرياضيات والعلوم الطبيعية عام ١٩٨١ . أى أن الإصلاح إمتد إلى مايقرب من ١٧ عاما .

٢- إصلاح بنية التعليم :

ورثت الجزائر نظاما تعليميا فرنسيا لم تستطع أن تتغلب على طابعه الأجنبى إلا فى مطلع الثمانينات عندما تبنت نظاما تعليميا قوميا جديدا آنذاك . وقد أعيد تنظيم بنية التعليم من جديد ليشمل توحيد المرحلة الإبتدائية والمتوسطة فى مرحلة واحدة أساسية مدتها تسع سنوات من سن ٦-١٥ . وشمل ذلك إصلاح المنهج باتباع منهج بوليتكنيكي يربط بين الدراسة النظرية والعملية . وقد استغرق تطبيق ذلك حتى مطلع التسعينات أى أن هذا الإصلاح استغرق حوالى عشر سنوات .

٣- إعداد المعلم :

يعتبر المعلم الركيزة الأساسية فى تحويل الإصلاح التربوي فى دول المغرب العربى إلى واقع . وبدون المعلم لا يمكن تصور قيام الإصلاح وقد كانت المغرب كما يتضح فيما بعد من أكثر دول المغرب العربى إهتماما نسبيا بإعداد المعلم الذى يستطيع القيام بتحمل مسئولية الإصلاح التربوي المنشود . أما بالنسبة للجزائر فقد كان الأمر عصبيا عليها فى السنوات الأولى من الإستقلال لضخامة المشكلات التى خلفها إستعمار دام أكثر من قرن من الزمان . كما أن الجزائر على عكس غيرها من الدول العربية كانت مطمعا لفرنسا فى جعلها إمتدادا لها على الساحل الشمالى الإفريقى . وكانت مصر كعهدها دائما مع شقيقاتها العربيات من أكثر الدول وأسرعها مساندة للجزائر فى جهود الإصلاح التربوي فى السنوات الأولى . فمدتها بالمعلمين والكتب الدراسية حتى إستطاعت الجزائر أن تعد كوادرها من المعلمين وتوفر احتياجاتها من الكتب الدراسية . وقد استطاعت الجزائر أن تحقق شوطا كبيرا فى ذلك ، ومن المؤمل أن تتغلب الجزائر على الصعوبات التى تواجه الإصلاح التربوي بها . وقد أصبحت الجزائر الآن أقل

إعتمادا على المدرسين المصريين وغيرهم فى التعليم الابتدائى . وأصبح كل معلمى التعليم الابتدائى والمتوسط تقريبا من الجزائريين . ولكن مازال هناك نقص فى معلمى التعليم الثانوى الفنى والصناعى والتعليم العالى لا سيما فى العلوم والتكنولوجيا . وتستعين الجزائر ببعض المعلمين فى هذه التخصصات من العالم العربى والدول الغربية.

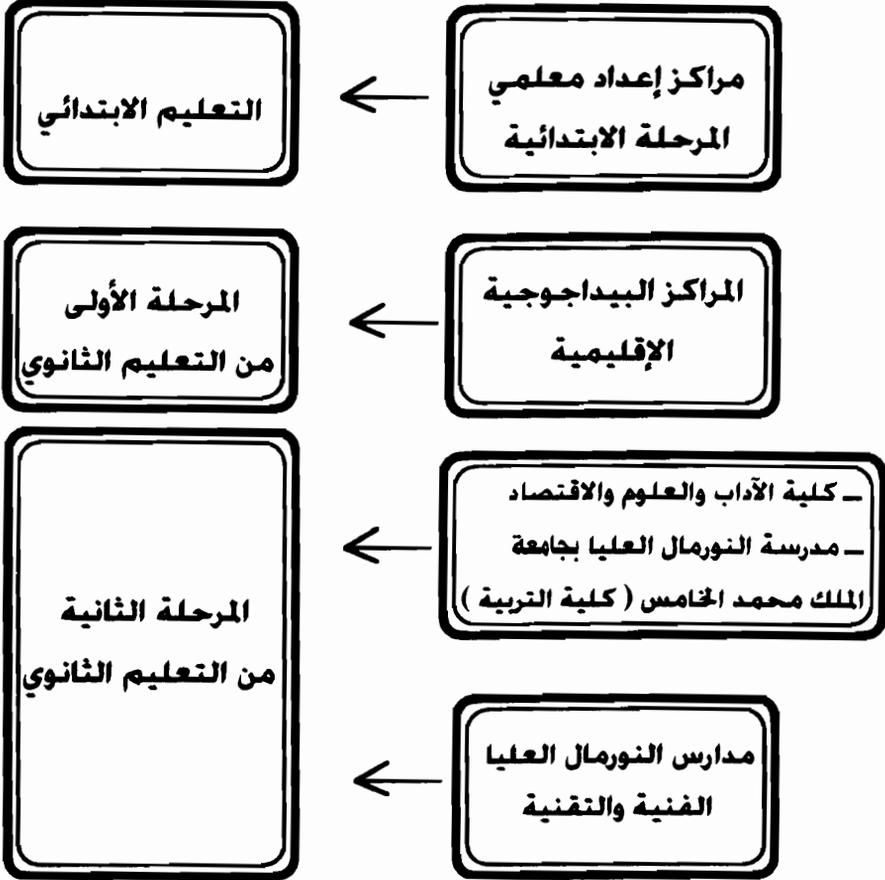
#### رابعاً : الإصلاح التربوى فى دولة المغرب :

من المعروف أن دولة المغرب كانت من الناحية التاريخية الحديثة محمية فرنسية أسبانية من عام ١٩١٢ حتى حصولها على الإستقلال عام ١٩٥٦ . وبعدها مباشرة بدأت جهود إصلاح التعليم ، فتشكلت فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٧ اللجنة الملكية لإصلاح التعليم . وفى إبريل ١٩٥٩ تشكلت اللجنة الملكية للتعليم والثقافة للنظر فى إصلاح نظام التعليم . وقد تركزت جهود الإصلاح على توحيد نظام التعليم وتوفير الفرص التعليمية كحق لأبناء البلاد وتعريب لغة التعليم فى المدارس . وتولى المغاربة من أهل البلاد الوظائف الإدارية فى مجالات العمل المختلفة .

وكانت المغرب شأنها شأن بقية دول المغرب العربى قد ورثت نظاما تعليميا مشابها للنظام الفرنسى فى بنيته ومضمونه . وإلى جانب هذا النظام كان هناك التعليم التقليدى فى المساجد والزوايا . وكانت هناك أيضا المدارس الخاصة التى أنشأتها عناصر المقاومة الوطنية . وقد اهتمت جهود الإصلاح بتوحيد هذه الأنواع المختلفة فى نظام تعليمى موحد وإعطائه الطابع القومى وتحريره من التبعية الفرنسية.

وأهم ما يميز جهود الإصلاح التربوى فى المغرب هو التركيز على جانبين رئيسيين . أولهما إعداد كوادر إدارية قادرة على تولى زمام الأمور فى توجيه الأنشطة والقطاعات المختلفة فى المجتمع . والجانب الثانى هو إعداد وتكوين المعلمين الوطنيين الذين يستطيعون تطبيق المناهج العربية الجديدة . وكان الأسلوب الذى إتبعته المغرب فى الإصلاح فى هذا الجانب هو إنشاء مراكز لإعداد وتكوين المعلمين لكل مرحلة من مراحل التعليم . فأنشأت مراكز إعداد معلمى المرحلة الابتدائية للتعليم الابتدائى . وأنشأت منذ عام ١٩٧٠ مراكز بيداغوجية إقليمية لإعداد معلمى المرحلة الأولى من التعليم الثانوى . واستطاعت هذه المراكز أن توفر أعدادا كبيرة من المعلمين فى المرحلة الأولى من التعليم الثانوى . أما إعداد معلمى المرحلة الثانية من التعليم الثانوى فقد إعتد على خريجي كليات الآداب والعلوم والاقتصاد ومدرسة " النورمال العليا" . وهى كلية التربية حاليا بجامعة الملك محمد الخامس . كما إعتد أيضا على خريجي مدارس النورمال العليا الفنية والتقنية . وهكذا كان نمو معاهد إعداد المعلمين بالمغرب بعد

الإستقلال موازيا لنمو النظام التعليمى وتحريره من الصبغة الأجنبية والإعتماد على المساعدات الخارجية . والشكل الأتى يمثل نظام إعداد المعلمين فى علاقته بمراحل التعليم المختلفة .



#### خامسا : الإصلاح التربوى فى موريتانيا :

كانت موريتانيا مستعمرة فرنسية وحصلت على استقلالها من فرنسا عام ١٩٦٠ وقد تشكل نظام التعليم الحديث فى موريتانيا على غرار النظام الفرنسى الذى أنشأته فرنسا إبان فترة الإحتلال . وكان نظاما متواضعا يتمثل فى نوعين من المدارس مازلا قائمين حتى الآن هما :

أ. مدارس دائمة فى مبان ثابتة فى المناطق المستقرة فى المدن عادة تشمل مدارس ابتدائية وثانوية .

ب - مدارس خيام متنقلة مع البدو الرعاة فى حركاتهم ورحلاتهم وسكناتهم. ومن المعروف أن معظم السكان يعيشون على الزراعة وإنتاج التمور والأرز ورعى الغنم والإبل وتربية الحيوان .  
نظام التعليم :

يتكون نظام التعليم الرسمى فى موريتانيا من المراحل الآتية :-

١- المرحلة الإبتدائية : وهى أولى مراحل التعليم الرسمى وإن كان يوجد بعض مدارس دور الحضانة ورياض الأطفال الخاصة فى المدن . ومدة الدراسة الإبتدائية ست سنوات من سن ٦-١٢ . والتعليم بها من الناحية القانونية إجبارى لكنه لا يطبق من الناحية الواقعية لنقص المبانى والإمكانيات المادية والبشرية وصعوبة توصيل الخدمات التعليمية إلى الأماكن النائية. وفى نهاية المرحلة الإبتدائية يحصل التلميذ على شهادة إتمام الدراسة الإبتدائية التى تؤهل للدراسة الثانوية .

٢- المرحلة المتوسطة ومدتها أربع سنوات : وهى على نوعين من المدارس على غرار المدارس الفرنسية هما مدرسة الليسىه والكوليج . وهذه المرحلة تعد التلميذ للحصول على الشهادة المتوسطة التى تؤهله للإلتحاق بالتعليم الثانوى .

٣- المرحلة الثانوية : وهى تتكون من نوعين من المدارس أحدهما مدته ثلاث سنوات يؤهل فى نهايته للحصول على البكالوريا للإلتحاق بالجامعة والنوع الثانى مدته أربع سنوات تنتهى بالحصول على شهادة إمتحان سابقة تؤهل للإلتحاق بالعمل .

٤- وإلى جانب ذلك هناك معاهد فنية ومهنية مختلفة لإعداد الممرضات ومعلمى المدارس الإبتدائية والفنيين البيطريين والكهربيين والتجارين وغيرها من الحرف والمهن. ويلتحق بها التلميذ عادة لمدة سنتين أو أربعة بعد حصوله على الشهادة الإبتدائية والمتوسطة . وهناك إلى جانب ذلك أيضا المدارس الليلية لتعليم الأميين الكبار من العمال .

٥- التعليم العالى : وقد بدأ عام ١٩٧١ بإنشاء مدرسة النورمال العليا. ويتبع ذلك خطة لإنشاء جامعة بوليتكنيكية لإعداد المهندسين والفنيين إلى جانب معهد عال للدراسات الإسلامية .

المساعدات الخارجية :

تقدم كثير من الدول والمنظمات الدولية منحا للطلاب الموريتانيين للدراسة فى الخارج . من هذه الدول فرنسا والسنغال والمغرب وتركيا وروسيا وكندا وساحل العاج والمملكة العربية السعودية .

### جهود الإصلاح التربوي :

تركزت جهود الإصلاح التربوي في موريتانيا بعد الاستقلال على إحياء التراث والتقاليد القومية وتضمينها في إصلاح وتطوير المناهج والعمل على مواجهة احتياجات الاقتصاد القومي من القوى العاملة . وقد احتلت المواد الدراسية المتعلقة بتاريخ العرب والإسلام والتاريخ القومي والجغرافيا والعلوم الطبيعية واللغة العربية والإنجليزية والفرنسية معظم مواد منهج التعليم الثانوي. ومع أن موريتانيا قطعت شوطا لا بأس به نسبيا في الإصلاح التربوي إلا أن الطريق مازال طويلا للتغلب على المشكلات الضخمة التي خلفها الاستعمار وفي مقدمتها مشكلة الأمية . فبعد أكثر من عشرين عاما بعد الاستقلال كانت نسبة الأمية في موريتانيا حسب إحصاءات اليونسكو ١٩٨١ ، ٨٨٫٥٪ في البدو والريف و ٦٣٫١٪ في المدن .

ومن أهم ما يميز جهود الإصلاح التربوي في موريتانيا عن غيرها من باقى دول المغرب العربى بل وبقية الدول العربية هو طبيعة التركيب العرقي واللغوي والجغرافى للسكان . فمع أن كل سكان موريتانيا مسلمون ولا توجد مشكلة دينية هناك ٨٠٪ من السكان يتكونون من "الموريون" الذين يتكلمون اللغة العربية أو اللغة " الحسانية " ، و ٢٠ ٪ يتكونون من مجموعات من القبائل الذين يستوطنون الجنوب على طول نهر السنغال وهى قبائل " الفولانى " والولوف " والبامبارا " وغيرها . وهؤلاء يتكلمون لهجاتهم المحلية فى المنزل والفرنسية فى المدرسة . وقد مثلت هذه الفروق اللغوية تحديا ضخما للسلطات التعليمية للبلاد عندما فكرت فى تبني اللغة العربية كلفة للتعليم فى جميع المدارس. ولقى هذا الإصلاح معارضة شديدة من قبائل الجنوب مما اضطر السلطات التعليمية إلى السماح باستخدام اللغة الفرنسية بجانب اللغة العربية كلفة تعليم فى هذه المناطق . يضاف إلى ذلك كثرة تنقل فئات من السكان البدو الرحل وتشتت انتشارهم يمثل صعوبة فى توصيل الخدمات التعليمية إليهم . ومن عقبات الإصلاح الأخرى المعارضة ضد التعليم المدنى من جانب مدرسى التعليم الإسلامى التقليدى الذين يعرفون " بالمارايوط" . وتستخدم السلطات التعليمية وسيلة تشجيعهم على الالتحاق بمعاهد المعلمين للتغلب على معارضتهم . وأخيرا وليس آخرا هناك مشكلة توفير الأعداد الكافية من المعلمين . وتشير كل الدلائل إلى أنه بدون مساعدة الدول العربية وغيرها إلى جانب المنظمات الدولية سيكون من الصعب على موريتانيا إحراز تقدم كبير نحو الإصلاح المنشود .

### الإصلاح التربوي فى دول الخليج العربية :

المقصود بكلامنا هنا عن دول الخليج العربية الدول الست المكونة لمجلس التعاون الخليجى العربى وهى : الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت . هذه الدول حديثة العهد بالاستقلال إلا أنها تضرب بجذور راسخة فى أعماق التاريخ العربى الإسلامى . وتشارك مع باقى الدولة العربية فى تراث حضارى وفكرى يمتد فى الماضى طيلة ١٤ قرنا من الزمان . وقد خضعت هذه البلاد للسيطرة التركية والاحتلال البريطانى . وتمتيز هذه الدول بنمو سكانى سريع وصل مجموعته الآن إلى حوالى ١٦ مليون نسمة منها حوالى عشرة ملايين فى السعودية وما يزيد قليلا عن مليون ونصف فى كل من الكويت والإمارات وما يقل قليلا عن هذا العدد فى عمان وما يقرب من ثلث مليون فى كل من البحرين وقطر . كما أن هذه الدول تحظى بأعلى متوسط لدخل الفرد بالدولار \* . كما تتميز هذه الدول أيضا بقله المعروض من القوى العاملة الوطنية مما جعل هذه الدول منطقة جذب كبير للقوى العاملة من مختلف الدول لا سيما من الدول الآسيوية مثل الهند وباكستان وكوريا والفيليبين إلى جانب الدول العربية والأوربية .

وقد حرصت دول الخليج العربية منذ استقلالها على إصلاح التعليم بها مهتدية فى ذلك بشقيقاتها العربيات لا سيما مصر . وجاء تنظيم تعليمها على أساس النظام الشائع فى الدول العربية وهو ٦-٣-٣ بإستثناء دولة الكويت لأسباب تاريخية . واعتمدت هذه الدول فى إصلاحاتها التربوية الأولى على جاراتها العربيات واستعانت بمناهجها الدراسية وكتبها المدرسية . والواقع أن مصر والسعودية والكويت وقطر والأردن كانت تشارك فى دعم النهضة التعليمية فى ساحل عمان قبل قيام إتحاد الإمارات العربية وذلك بارسال البعثات التعليمية من معلمين وموجهين وغيرهم على نفقتها . ولكن البعثة الكويتية كانت أكبر هذه البعثات عددا ولذلك كان تأثيرها على التعليم فى هذه المنطقة أكبر من غيرها من الدول العربية الأخرى . وكانت الكتب والمناهج الكويتية هى المستخدمة فى مدارس دولة الإمارات حتى منتصف السبعينات عندما بدأت وزارة التربية والتعليم فى إصلاح المناهج الدراسية وإعطائها الطابع القومى للبلاد ، ودعت لهذا الغرض لجنة تربوية من مختلف البلاد العربية كان كاتب هذه السطور أحد أعضائها . وكانت سلطنة عمان تستخدم المناهج المتبعة فى دولة قطر

\* يوجد مزيد من التفصيل حول هذا الموضوع وغيره فى كتاب لنفس المؤلف بعنوان التعليم فى دول

حتى عام ١٩٧٨. وعندها بدأت عمان فى إدخال مناهجها الخاصة بالتدرج إبتداء من الصفوف الأولى للمرحلة الابتدائية . واستغرق إحلال المناهج الجديدة فى مدارس التعليم العام على مختلف مستوياته ما يقرب من ست سنوات .  
وتعتبر أنظمة التعليم فى الدول العربية الخليجية من أحسن الأمثلة على النظم التى تسعى دائما إلى الأخذ بأساليب الإصلاح والتجديد التربوى مستفيدة فى ذلك بخبرات وتجارب جاراتها العربيات والدول الأخرى من ناحية وجهود المنظمات الدولية لا سيما اليونسكو من ناحية أخرى . وهناك بالطبع عوامل معروفة ساعدت على ذلك فى مقدمتها حداثة نشأة هذه النظم نسبيا مما يزيد من مرونتها لتقبل التجديد والإصلاح ، وصغر حجمها النسبى ، وتوفير الإمكانيات المادية التى تعتبر شرطا ضروريا لإنجاز أى عمل . وتوجد فى مختلف الدول العربية الخليجية أجهزة للبحث والتطوير التربوى التى تعتبر مهمة لدفع حركة الإصلاح والتجديد التربوى فى هذه البلاد من أشهرها مركز البحوث التربوية بجامعة قطر الذى أنشئ رسميا عام ١٩٨٠ بقرار أميرى وكان كاتب هذه السطور المدير المؤسس لهذا المركز منذ إنشائه حتى نهاية عمله فى جامعة قطر فى أكتوبر عام ١٩٩٠\* ، كما شهدت دول الخليج العربية نهضة تعليمية بقيام الجامعات فى كل دولها .

#### التجديدات التربوية فى دول الخليج العربية :

- شهدت الأنظمة التعليمية فى دول الخليج العربية تجديدات تربوية متعددة. من أمثلة هذه التجديدات على سبيل المثال لا الحصر ما يأتى :
- الأخذ بفكرة التعليم الأساسى .
  - تنوع التعليم الثانوى وتطوير بنيته إلى مدارس شاملة أو ثانوية متطورة
  - استحداث تعليم مواز للتعليم العام للتلاميذ الضعاف .
  - إدخال مبادئ العمل المنتج فى مناهج التعليم العام .
  - تطبيق فكرة التعليم الذاتى على مستوى التعليم الثانوى ( الكويت - السعودية - البحرين ) .
  - إتباع نظام التقويم المستمر .
  - الإرتقاء بمستوى إعداد معلم التعليم الإبتدائى فى اطار الجامعة .

---

\* يعتبر مركز البحوث التربوية بجامعة قطر من أكثر مراكز المنطقة العربية إنتاجا ونشرا للبحوث. وقد صدر عن المركز منذ تأسيسه حتى عام ١٩٩٠ ما يقرب من ثلاثين مجلدا ضمت مجموعة كبيرة من البحوث الأساسية والوصفية والميدانية والتجريبية الهامة التى سدت فراغا كبيرا فى الميدان.

- إعداد معلمات رياض الأطفال إعداداً مهنياً وأكاديمياً في إطار الجامعة (البحرين ١٩٩٢/٩١)
- إتباع نظام معلم الفصل في الصفوف الابتدائية ومعلم المادة في غيرها .
- استخدام الحاسب الآلى في تطوير المعلومات واستخدام التكنولوجيا الحديثة في حفظها وإسترجاعها ( قطر - الكويت ) .
- ادخال دراسة الحاسب الآلى كمقرر دراسى فى التعليم .
- استخدام التليفزيون التربوى .
- إستحداث برامج لتطوير الإدارة التربوية .
- تأنيث هيئة التدريس فى المدارس الإبتدائية للبنين .
- تخصيص أسبوع لاستقبال التلاميذ الجدد فى المرحلة الإبتدائية (السعودية)
- إنشاء مراكز لمصادر التعلم ( البحرين )
- إعداد معلم التعليم الفني والتقني في كلية الهندسة (١٩٩٠) - ( البحرين )
- تخصيص مجموعات لتقوية التلاميذ الضعاف بصفة عامة ( السعودية ) وفى القسم العلمى من التعليم الثانوى العام ( قطر ) .
- تقسيم السنة إلى فصلين دراسيين على مستوى التعليم الثانوى (البحرين - الكويت) وعلى مستوى التعليم العام كله (السعودية).
- وقد فصلنا الكلام عن ذلك فى كتاب التعليم العام فى دول الخليج العربى الذى أشرنا إليه . ويستحسن الرجوع إليه .
- بيد أنه ينبغى أن نشير هنا إلى أن هذه التجديدات لاسيما ما يتعلق منها بتنوع التعليم الثانوى وتطوير بنيته يتطلب توفر شروط معينة من أهمها المبانى المدرسية المناسبة، والتجهيزات اللازمة، ووجود نظام جيد فعال للإدارة والإشراف والتدريس والمتابعة، وإعداد البرامج والمناهج الدراسية . ويبدو أنه فى كثير من الأحيان كان هناك بعض القصور فى توفير هذه المتطلبات بالمستوى المطلوب . وترتب على ذلك وجود بعض المشكلات المتصلة بعدم ملاسة المبانى والتجهيزات والحاجة إلى تدريب الكوادر المهنية والإدارية .

#### مستقبل التعليم فى دول الخليج العربى :

يهمنا فى ختام كلامنا عن التجديدات أن نشير بتركيز إلى مستقبل التعليم فى الدول العربية الخليجية . والواقع أن منطقة الخليج العربى تمر بمرحلة نمو وتطور سريع فى شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ومن المعروف أن العامل الرئيسى

المحرك لهذا النمو السريع يتمثل فى الثروة الكبيرة من عائدات النفط ، وقد ترتب على ذلك زيادة آمال الناس ومطامحهم فى الحياة. وهذا وضع طبيعى يتمشى مع روح العصر الذى نعيشه ، والذى من أهم سماته أنه عصر التفجرات الثلاثة المشهورة : التفجر السكانى والتفجر المعرفى وتفجر الآمال والمطامح . وربما كانت هذه نقطة بداية طبيعية للكلام عن مستقبل التربية فى دول الخليج العربى . فالكلام عن المستقبل لابد أن يتحدد بروح العصر كما يتحدد بالصورة المستقبلية المنشودة .

إن أبرز النتائج المتوقعة فى مستقبل العمل التربوى بدول الخليج ستكون بالطبع فى زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم طولا وعرضا ونعنى بالطول هنا زيادة مدة الدراسة وسنواتها . فبدلا من الاكتفاء بست سنوات من التعليم الإلزامى مثلا تزداد هذه السنوات إلى ٩ أو ١٢ سنة . ونعنى بالعرض زيادة الفرص التعليمية للأعداد المتزايدة باستمرار من التلاميذ .

وهناك نقطة أخرى ترتبط بزيادة دخول الأفراد وما طرأ عليهم من تحسن ملحوظ فى مستوى معيشتهم هى ميل كثير من الناس إلى حياة التمتع والكماليات. وليست هذه دعوة إلى التقشف وإنما هى دعوة إلى الاعتدال ولاسيما إذا تصورنا مايتصل بهذا النوع من الحياة من تأثير على اتجاه الإنسان العربى فى الخليج نحو العمل كقيمة إنسانية فى حدا ذاتها .

كيف إذن يتحول المواطن العربى فى الخليج من مواطن مستهلك بدرجة كبيرة إلى مواطن منتج يدفع بعجلة التقدم فى بلده ؟ وكيف نجعله يحترم العمل ويقدره ؟ إن معظم العاملين من القوى البشرية الوطنية تتركز فى مجالات العمل الحكومى ومجال الخدمات . وهذا يشير إلى فجوة تلفت النظر فى تركيب القوى البشرية العاملة . وكذلك تشير البيانات الاحصائية لدول الخليج إلى عزوف الطلاب الوطنيين عن الأقسام العلمية فى التعليم الثانوى كما أنهم لا يقبلون على المدارس الفنية النوعية . فإذا ما تذكرنا أن استخدام التكنولوجيا الحديثة وتملك الخبرة الفنية ليست فى أيدى أبناء المنطقة أنفسهم اتضح لنا بسهولة ماذا ينبغى علينا أن نعمله فى الميدان التربوى ، وماهى اتجاهاته المستقبلية . إن أى نظرة مستقبلية للتربية فى دول الخليج ينبغى أن تضع فى اعتبارها التخطيط المدرس الرشيد لنقل هذه الخبرة الفنية إلى أيدى أبنائها وهذا يعنى ضرورة تشجيع التلاميذ والطلاب على الاقبال على الأقسام العلمية والتعليم الفنى . وهذا أمر يسهل قوله لكن يصعب تنفيذه . ووجه الصعوبة فيه يرجع على الأرجح إلى سببين رئيسيين . السبب الأول أن بعض دول الخليج فى محاولتها

للتغلب على هذه المشكلة لجأت إلى نظام الحوافز فعمدت إلى تشجيع التلاميذ على الالتحاق بالتعليم الفنى والأقسام العلمية بمنحهم مكافآت مالية . ومع ذلك فإن المشكلة مازالت قائمة . وهذا لا يعنى أن نظام الحوافز لا يجدى وإنما يعنى ذلك أن المشكلة ينبغى أن ينظر إليها على أن حلها يتطلب شيئا آخر أكبر من الحوافز . السبب الثانى أن التخصص لا يلعب دورا هاما بالنسبة لشغل الكوادر والوظائف بالمواطنين من أهل البلاد وهى وظائف وفيرة بالنسبة لهم ولا سيما فى الوظائف الإدارية والفنية العليا ووظائف السلك السياسى والدبلوماسى وإدارات الشركات الوطنية وهى كلها وظائف تتطلب شغلها بأبناء البلاد ومواطنيها الأصليين . يضاف إلى ذلك أن الأقسام العلمية والفنية ينظر إليها من جانب التلاميذ على أنها أصعب من الأقسام الأدبية . وإذا كانت النتيجة النهائية تتساوى بصرف النظر عن نوع الأقسام فما الداعى إذن لاختيار الطريق الأصعب ؟ وهكذا فإن هذه المشكلة ستظل قائمة لسنوات قادمة . وهذا لا يخيفنا لأن المشكلة بطبيعتها تحتاج إلى بعض من الوقت لحلها . ولكن لاشك فى أن الدراسة العلمية لأبعاد هذه المشكلة تساعدنا فى التغلب عليها . بيد أن هذا يعتبر جانبا جزئيا من الصورة الكلية . ولتكلمة هذه الصورة نقول إن لدى دول الخليج العربى رأس مال متجمعا أو فائضا من عائدات النفط . وإذا كان المال كما يقال هو عصب الحياة وأساس أى مشروع فإن ما تحتاجه دول الخليج فى مستقبل تطورها ينبغى أن يتركز فى المجالين رئيسيين:

**الاتجاه الأول :** العناية بالمشروعات الاستثمارية التى تفتح آفاقا جديدة فى التنمية الاقتصادية فى هذه الدول بحيث تتمكن تدريجيا من إيجاد مصادر جديدة للدخل تكون بديلة عن النفط الذى يمثل أهم مصدر للدخل فى هذه البلاد . ويصرف النظر عما يقال عادة عن نضوب مصادر التبرول عاجلا أو آجلا فإن الاهتمام يجب أن يتركز منذ الآن على المشروعات الصناعية الاستثمارية وليست الاستهلاكية .

**الاتجاه الثانى :** تنمية الثروة البشرية المحلية ، وهذا الاتجاه لا يقلل من الاتجاه الأول من حيث الأهمية . فمن المعروف أن الثروة البشرية عنصر رئيسى من عناصر الانتاج لا يقل أهمية عن رأس المال المادى . وهناك من الأدلة ومن تجارب الدول الأخرى الفقيرة فى مواردها الطبيعية ومن أمثلتها اليابان والدانمارك ما يؤكد أهمية الثروة البشرية فى احداث التنمية الاقتصادية المنشودة . بيد أن النقطة الأساسية التى تطرح نفسها هنا بالنسبة لدول الخليج هو صغر أحجامها السكانية . بل إن هذه الأحجام السكانية على صغرها تحتاج هى نفسها إلى بذل كثير من الجهد فى مجال التعليم

والتدريب لزيادة كفاءتها وقدرتها على الاسهام الحقيقى فى ميدان العمل والإنتاج .  
ومن هنا أعتقد أن على دول الخليج أن تعمل فى جبهتين فى وقت واحد :  
**الجبهة الأولى :** الاهتمام بالتعليم والتدريب كجزء رئيسى هام من مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تحتاجها دول الخليج وهو أمر حادث بالفعل وإن كان يحتاج إلى مزيد من التوجيه السليم حتى يحقق هذا التعليم والتدريب أهدافه المنشودة .  
ويقتضى ذلك أيضا زيادة الاهتمام بتعليم المرأة وتوجيه القوى البشرية نحو مجالات العمل المنتج .

**الجبهة الثانية:** العمل على إدماج العناصر البشرية الوافدة الموجودة فى دول الخليج فهذه العناصر أصبحت بالفعل جزءا من الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة . ومع أنها فى حاجة إلى تنمية تعليمية فإنه لا يمكن تجاهل الدور الذى تقوم به ولا سيما فى مجال العمالة الفنية الماهرة ومجال الخدمات . كما ينبغى العناية بالالتحام الثقافى واللغوى لهذه العناصر .

وبهنا هنا ونحن نتحدث عن مستقبل التربية فى دول الخليج أن نشير إلى الندوة التى عقدتها جامعة الكويت فى شهر مارس ١٩٧٥ وكان عنوانها " نحو مستقبل أفضل للتربية فى الخليج العربى " . وكان كاتب هذه السطور أحد المشتركين فيها . وعلى الرغم من مرور سنوات طويلة على هذه الندوة فإن التوصيات التى توصلت إليها مازالت تمثل موجهاً ومنطلقات لمستقبل العمل التربوى العربى الخليجى كما أن بعض توصياتها قد تحققت بصورة أو بأخرى مما يبرز أهمية هذه الندوة . إن أول نقطة برزت أمام الندوة فى أول أيام عملها هى نقص البيانات والمعلومات الإحصائية والنتائج العلمية المستمدة من واقع بحوث ميدانية محلية . ولا شك أن توفر هذه البيانات والمعلومات ضرورى لرسم أى صورة مستقبلية للتربية فى دول الخليج العربى ، ومن هنا أكدت الندوة فى توصياتها على ضرورة الاهتمام بتوفير هذه البيانات الإحصائية وإعداد الكوادر البشرية القادرة على اعدادها فى صورة تعبر عن واقع التعليم فى كل دولة . كما أكدت أيضا على ضرورة تشجيع البحوث التربوية والعلمية فى مختلف القطاعات للاستفادة من نتائجها فى تطوير العمل التربوى بما يحقق المستقبل المنشود لهذه الدول . وفى هذا الصدد أوصت الندوة بإنشاء أجهزة متخصصة للبحوث التربوية وكذلك تنسيق الجهود فى التعليم العالى والجامعى . وفى السنوات التى تلت الندوة شهدت منطقة الخليج العربى إنشاء المركز العربى للبحوث التربوية بالكويت وإنشاء مراكز للبحوث التربوية فى البلاد المختلفة منها قطر والسعودية والكويت والإمارات

وغيرها كما شهدت إنشاء مجلس التعليم العالى لدول الخليج العربى التابع لمكتب التربية العربية لدول الخليج.

ونظرا لأهمية التنسيق بين دول الخليج فى المجال التربوى بصفة عامة فقد أوصت الندوة بتكوين هيئة عليا مشتركة مهمتها رسم استراتيجية تربوية عربية للمنطقة ومتابعة تنفيذها ، وقد تحقق ذلك بإنشاء مكتب التربية العربى لدول الخليج الذى يقوم بمهمة تنسيق جهود الدول العربية الخليجية فى المجالات التربوية . كما أوصت أيضا بوضع فلسفة تربوية جديدة للمنطقة تأخذ فى الاعتبار تراثنا العربى الإسلامى وواقع المنطقة وخصائص العصر ومتطلباته ، وتصورنا للمستقبل الذى تريد أن تحياه الدول العربية فى الخليج . كما أكدت الندوة على أهمية تبادل الخبرات التربوية بين دول الخليج بعضها البعض وبين الدول العربية الأخرى وتهيئة الفرص للمشتغلين بالعملية التربوية بالاتصال بالتطورات الحديثة فى مجال التربية . وشمسيا مع هذا الاتجاه واعترافا بأن مستقبل التربية فى دول الخليج لا يمكن أن نكفيه ندوة واحدة فقد أوصت الندوة بعقد ندوات أخرى تدرس بعمق وتفصيل بعض المشكلات التربوية المحددة. ولكن للأسف لم يتكرر مثل هذه الندوة على نفس المستوى من وضوح الرؤية لمستقبل التربية العربية فى دول الخليج .

واحتل تطوير العمل التربوى مكانا هاما فى التوصيات فأكدت الندوة على ضرورة تحديد أهداف واضحة للتربية فى دول الخليج وضرورة تعميم التعليم الإبتدائى ورفع سن الإلزام تدريجيا إلى سن ١٨ سنة والإهتمام بإنشاء رياض الأطفال وتنوع المناهج الدراسية لتواجه احتياجات التلاميذ ومتطلبات المجتمع. والعمل على تطوير هذه المناهج باستمرار واعطاء مزيد من الاهتمام للإرشاد النفسى والتوجيه التربوى والتدريب وتطوير الإدارة واختيار القيادات التربوية على أسس علمية . وأكدت على أهمية مفهوم التوجيه الفنى الحديث كما أكدت الندوة على ضرورة القضاء على الأمية فى دول المنطقة وتيسير التعليم العالى لأكبر عدد ممكن .

وأهتمت الندوة بموضوع المعلم العربى فى دول الخليج فأكدت على أهمية إعدادة بصورة عامة واعداد معلم المرحلة الإبتدائية بصفة خاصة بحيث يكون إعدادة على مستوى الكليات الجامعية ، وقد تحقق ذلك بالفعل فى عدة دول خليجية منها قطر والكويت والبحرين والسعودية . وناشدت الندوة كليات التربية بأن تكون هى نفسها نموذجا يحتذى به فى مجال العمل التربوى المبدع المبتكر، وأكدت الندوة على أهمية تشجيع العاملين بالمهنة بالوسائل المادية والأدبية واسهام كليات التربية فى تدريب

المعلمين أثناء الخدمة بالتعاون مع وزارات التربية .

وتناولت الندوة فى توصياتها القوى العاملة فى دول الخليج فأوصت بالعناية بتكوين الكوادر الفنية والكفاءات البشرية من أبناء البلاد ، وأكدت على أهمية تعليم المرأة وزيادة الاهتمام به لما لها من دور هام فى بناء المجتمع العربى الخليجى وتنميته . كما أوصت الندوة بالزام المؤسسات غير المدرسية كالمصانع والبنوك بالقيام بتدريب العاملين فيها . وأخيرا وليس آخرا فإن الندوة مع تسليمها بأن المجموعات البشرية الوافدة إلى دول الخليج تحتاج إلى إنشاء مدارس خاصة لتعليم أبنائهم فإنها توصى بأهمية اشراف السلطات التعليمية الوطنية فى البلاد على هذه المدارس . وهذه التوصية لا ينبغى أن ينظر إليها على أنها محاولة للسيطرة على هذه المدارس وإنما يجب أن ينظر إليها على أنها محاولة للتأكد من تمشى سياسة هذه المدارس مع المصلحة العليا للبلاد من ناحية وأنها تقوم بدورها فى مساعدة أبناء هذه المجموعات الوافدة على التكامل مع المجتمع الذى وطنت نفسها على الحياة فيه من ناحية أخرى . وقد سبق أن أشرنا فى هذا المقام إلى ضرورة العناية بالالتحام الثقافى واللغوى لهذه المجموعات وهو أمر يمكن أن تلعب فيه هذه المدارس دورا رئيسيا هاما .

#### مشكلات تتحدى الإصلاح :

تواجه دول الخليج العربى شأنها شأن باقى الدول الأخرى مشكلات تربوية تستعصى أحيانا على الحل وتتحدى محاولات الإصلاح . ومن أهم هذه المشكلات ما يأتى :-

١- نقص المعلمين الوطنيين من الذكور وهى مشكلة مازالت تؤرق دول الخليج منذ سنوات طويلة . ولا يبدو أن هناك حلا قريبا فى الأفق . ذلك أنه على الرغم من وجود كليات للتربية فى كل دول الخليج العربية تخرج كل عام أعدادا لا بأس بها من المعلمين الوطنيين إلا أن غالبية الشباب لا تقبل على التدريس وتعزف عن الاشتغال به، وتتوجه إلى مجالات أخرى للعمل أكثر جذبا وبريقا . والمعادلة الصعبة التى تواجهها كل دول الخليج بلا إستثناء هى أنه فى الوقت الذى يوجد فيه نقص شديد فى المعلمين الذكور نجد أن هناك أعدادا كبيرة تزيد عن الحاجة من المعلمات لدرجة أن تشغيل هؤلاء المعلمات أصبح يمثل مشكلة للسلطات التعليمية وقد سبق أن أشرنا إلى تفسير أبعاد المشكلة والنتائج المترتبة عليها . بشىء من التفصيل فى كتاب التعليم فى دول الخليج العربية ويستحسن الرجوع إليه .

٢- عزوف الشباب عن الأقسام العلمية . وهى مشكلة مزمنة أيضا على الرغم من

المحاولات المتكررة التي تبذلها السلطات التعليمية للتغلب عليها سواء بحث الآباء والطلاب أو بتقديم حوافر مالية وأدبية متنوعة. ويبدو أن الثقافة الأدبية مازالت هي الطابع الغالب لأبناء الخليج. ويتصل بذلك أيضا عزوف الشباب عن التعليم الفني والمهني وتدنى مستوياته.

٣- تدنى مستوى التحصيل عند الطلاب الوطنيين من أهل البلاد. وربما يرجع ذلك إلى إنخفاض الحافز إلى العلم والتحصيل عند الطلاب. وتدلل نتائج الامتحانات العامة على أن أوائل الطلاب في هذه الامتحانات وامتحانات الشهادات العامة هم عادة من غير أبناء البلاد. وقد دلت إحدى الدراسات على طلاب الجامعة باحدى هذه الدول على تدنى مستوى الطلاب في التحصيل من عام إلى آخر. كما أن بعضهم لا يصلون إلى مستوى الإلتحاق بالجامعة بعد حصولهم على الثانوية العامة مما اضطر الجامعة إلى تقديم مقررات تكوينية لهؤلاء الطلاب لرفع مستواهم الأكاديمي تمهيدا لإلحاقهم بالجامعة. كما دلت الدراسات أيضا على أن خريجي التعليم الفني يعجزون عن مواصلة تعليمهم في تخصصاتهم المهنية بالجامعة مما ترتب عليه رسوبهم المتكرر وفصلهم أو تركهم الجامعة. وقد أشرنا إلى تفصيل الكلام عن هذه المشكلة وماسبقها في كتاب التعليم العام في دول الخليج العربي. الذي سبقت الإشارة إليه.

### الإصلاح التربوي في الدول النامية :

ترتبط أول موجة لسياسة الإصلاح التربوي في الدول النامية في العصر الحديث بفترة الستينات بصفة عامة. وكان الباعث عليها الاعتقاد السائد بأن الإصلاح التربوي مدخل طبيعي للإصلاح الاجتماعي وأن التوسع في النظام التعليمي والفرص التعليمية سيساعد في حد ذاته علي دفع عملية النمو الذاتي والتنمية القومية. وكان الهدف الرئيسي من الاستثمارات في التعليم في تلك الفترة لا سيما في الدول النامية هو إتاحة فرص التعليم لأعداد متزايدة من الأطفال في سن المدرسة لم تكن متاحة لهم من قبل. وتركزت جهود الإصلاح التعليمي في هذه الدول علي إنشاء المدارس وتزويدها بالمعدات والإمكانيات والمدرسين مما أدى إلي توسع سريع في أعداد التلاميذ. وقامت المنظمات الدولية بجهود في هذا الاتجاه لمساعدة الدول النامية مثل البنك الدولي والمؤسسات الخيرية مثل مؤسسة فورد الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية القومية U.S. Agency for International Development (USAID): وقدمت هذه المؤسسات القروض للدول النامية لمساعدتها بالإضافة إلي ميزانياتها علي التوسع

التعليمي بها. وشهدت الدول النامية في هذه الفترة زيادة كبيرة في نسب أعداد التلاميذ المتحقين بها. فقد زادت النسبة في التعليم الإبتدائي بها من ٤٧٪ عام ١٩٦٠ إلى ٦٢٪ عام ١٩٧٥ وتضاعفت النسبة في التعليم الثانوي في نفس الفترة من ١٣٪ إلى ٢٦٪. وكان لهذا التوسع في كثير من الأحيان نتائج جانبية تتعلق بانخفاض نوعية التعليم واكتظاظ المدارس واتباع نظام الفترتين أو الثلاث فترات في اليوم المدرسي كما حدث في مصر وغيرها من الدول. ونتيجة لهذه العوامل بدأت جهود الإصلاح التربوي تغير اتجاهها من التركيز علي التوسع في التعليم كمدخل للإصلاح الاجتماعي إلي إصلاح التعليم نفسه، وما أصابه من خلل. وهكذا تحول اتجاه الإصلاح التربوي في السنوات الأخيرة. وتركزت الجهود حول البحث عن إجابة للسؤال المطروح: كيف نصلح التعليم وكيف نحل الأزمة العالمية في التعليم؟ من الذين حاولوا الإجابة علي هذا السؤال "كومبز Coombs وكانت النقطة الرئيسية عنده هي التركيز علي فكرة التعلم Learning والاهتمام بتنوع أنماط التعليم عن طريق التربية غير المدرسية وما شابهها من الأنشطة خارج المدرسة كجوانب مكملة لدور المدرسة أو بديل لها. وكان هناك آخرون من المربين الذين تحمسوا لفكرة التربية المدرسية. وشهدت الموجة الثانية من الإصلاح التربوي في السبعينات قيام مؤسسات تعليمية للتربية غير المدرسية اهتمت بالأنشطة والتجارب في تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي والتربية المستمرة أو التعليم مدي الحياة والتدريب خارج المدرسة لشباب الريف. وقد ساعد علي هذه الخطوات الإصلاحية التوسع في تكنولوجيا التعليم واستخدام التلفزيون والراديو في هذا الغرض. كما شهدت هذه الفترة قيام المدارس الثانوية الشاملة في عدة دول متقدمة ونامية من أجل تنوع التعليم لمختلف القدرات من التلاميذ. وتركز الإصلاح علي تنوع التعليم ومحتوي المقررات وبنية التعليم ومواءمة المناهج الدراسية. كما شهد الإصلاح التربوي في الدول النامية حديثة الاستقلال تخليص أنظمتها التعليمية من رواسب الماضي الاستعماري الذي خضعت له. وتركز الإصلاح التربوي علي إحلال اللغة القومية محل اللغة الأجنبية كلفة تعليم وإعادة بنية النظام التعليمي وإعطاء المناهج والمواد التعليمية الطابع القومي، وما يتطلبه ذلك من إعداد معلمين قادرين علي تنفيذ مهمات الإصلاح. وهذا ما حدث في الدول العربية التي استقلت عن الاستعمار الفرنسي مثل الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا والصومال والسودان. كما تركز الإصلاح علي معالجة الفجوة وعدم المساواة في التعليم بين الذكور والإناث والريف والحضر والغني والفقير. وهكذا كانت تجارب هذه الدول في محاولة الإصلاح التربوي بها محارب علي

جبهتين: التخلص من آثار الماضي الاستعماري ومحاولة تطبيق بعض الحلول والتجارب لتنوع أنماط التعليم اللامدرسي وتعليم الكبار. بيد أن هذه التجارب فشلت في معظمها في تحقيق الهدف المنشود. وبعض الذين وقفوا في جانب الإصلاح يلقون باللوم في ذلك علي قصور في عملية التطبيق نفسها وافتقارها إلي نظام جيد للتقويم وتصحيح المسار. وهذا ما أكده النقاد الذين ظهروا في منتصف ونهاية السبعينات من أمثال بينكاس Pincus (١٩٧٤) وكرين ويورك Crain and York (١٩٧٦) فقد أكد هؤلاء علي دور التقويم في نجاح التجديدات التربوية وعلي طرق تصحيح الأخطاء التي يكشف عنها التقويم وعلي نشر التجديدات التي يتضح أنها جديرة بالتطبيق من ناحية التكاليف والفعالية والنتائج. وأكد كثير من الكتاب علي عملية الإشتراك والتمثيل Participation التي أصبحت من المتطلبات الضرورية في نجاح التجديد التربوي لا سيما بالنسبة للدول النامية.

#### بدائل الإصلاح التربوي للدول النامية:

في دراسة مقارنة حديثة حول بدائل الإصلاح التربوي في الدول النامية يقول مؤلفها إن الطريق الوحيد لمعظم دول العالم الثالث هو العمل علي زيادة مستوى معيشة الجماهير في المستقبل، وذلك بالتركيز علي تكوين وإعداد الأفراد للعمل في مجالات إنتاج الاحتياجات الضرورية المتزايدة للسكان مثل إنتاج الغذاء وبناء المساكن والخدمات الصحية، والتركيز علي إنتاج الطاقة وتوفير الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج وتوفير هذه الاحتياجات. وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي حتي لا تضطر إلي استخدام الأسلوب القسري في التنمية (Carnoy: p. 87). ومن بدائل الإصلاح التربوي الماثلة المطروحة في الدول النامية أن يكون الإصلاح جزءا من استراتيجية التنمية الزراعية والأنشطة التي تزيد الدخل القومي، وعمل الترتيبات التي بموجبها يجد المتخرجون من التعليم أو برامج التدريب أو مشروعاته عملا مباشرا. وهو ما يسمي بالإصلاح التكاملية. ويجب أن يستهدف هذا الإصلاح مواجهة مشكلة الفقر في الريف والمناطق الزراعية. ذلك أن قطاع الزراعة يمثل جزءا هاما من الاقتصاد القومي. وهناك بديل يركز علي إصلاح التعليم الزراعي بصفة خاصة كجزء من عملية تجديد القوي العاملة في الزراعة. وهذا يعني إدخال التكنولوجيا الحديثة بالتدرج في علاقتها بالانتاج الزراعي والتسويق والاستهلاك في مجال الزراعة والتعليم معا. وهذا يتطلب إدخال الإصلاحات المناسبة علي المناهج الدراسية والمواد التعليمية والكتب المدرسية. ويجب أن

يكون ذلك مصحوبا ببرنامج عام للتربية الزراعية يشمل الفلاحين تشترك فيه وزارة الزراعة إلي جانب وزارة التربية كما ينبغي أن يكون لأجهزة الإعلام المختلفة دور هام في هذا البرنامج. ويجب أن يتمشى إصلاح التعليم الزراعي مع زيادة مطامح الأفراد وآمالهم في الحياة ذلك أن التعليم يزيد من طموح الأفراد وتوقعاتهم ويزيد من تقديرهم لأنفسهم وقيمتهم الاجتماعية. وهذا يولد لدى الأفراد الذين ينتمون إلي البيئات الاجتماعية الفقيرة تمردا علي بيئاتهم ورفضاً لها. فابن الفلاح الأمي الفقير إذا ما تعلم يرفض العيش في الأوضاع الاجتماعية التي نشأ فيها. وهذه هي المعضلة الكبرى للنظم التعليمية في الدول النامية فهي تولد في نفوس أبنائها طموحات عالية لا يساعدهم النظام الاقتصادي والاجتماعي علي تحقيقها. ومن هنا تحدث التوترات والإجباطات. وقد عبر عن ذلك أحسن تعبير طه حسين في كتابه مستقبل الثقافة في مصر. ومن ثم فإن حل هذه المشكلة والقضاء عليها يكون بتطوير اقتصاد المجتمع بدرجة تسمح بإشباع الطموحات التعليمية. إن ابن الفلاح الذي أنهى تعليمه الإلزامي قد يرفض العمل علي المحراث البدائي الذي يستخدمه أبوه ولكنه يكون أكثر ميلا للترحيب بالعمل علي جرار زراعي مثلاً. وهذا مجرد مثال من الأمثلة التي توضح لنا أن إدخال التكنولوجيا المتطورة إلي كل ميادين وقطاعات المجتمع بما في ذلك القطاع الزراعي والصناعي والتجاري يساعدهم على خلق فرص جديدة للعمل تجتذب قطاعات وأفراد من البشر يقبلون على العمل فيها بتحمس وارتياح .